معالجة القنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة لأزمة سد النهضة ودورها في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحوها

دراسة ميدانية مقارنة

د. محمد عبد اللطيف عبد المعطي محمد*

الملخص:

نالت أزمة سد النهضة اهتمام وسائل الإعلام العالمية بصفة عامة والمصرية بصفة خاصة نظراً لخطورتها على الآمن المائي المصري، لذا استهدفت هذه الدراسة رصد معالجة القنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة لأزمة سد النهضة ودورها فى تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحوها.

واعتمدت الدراسة في إطارها النظرى على نظرية الأطر الخبرية، وتندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التى اعتمدت على منهج المسح الإعلامي واستعانت بأداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة متاحة (عمدية) من الرأى العام المصرى من الذكور والإناث ممن هم فى سن ١٨ لأقل ٤٥عاماً قوامها ٤٢٠ مبحوثاً وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج لعل من أبرزها:

- يفضل أفراد العينة متابعة أزمة سد النهضة فى القنوات الفضائية الخاصة بنسبة ٥١.٢%، وفى القنوات الحكومية بنسبة ٨ و ٤٨%.
- أثبتت نتائج الدراسة ارتفاع معدلات ثقة الرأى العام المصرى فى المعلومات المطروحة عن أزمة سد النهضة في وسائل الإعلام بنسبة ٩٥.٩%.
- جاء الإطار التفاوضى فى الترتيب الأول للأطر التفسيرية التى استخدمتها القنوات عينة الدراسة فى معالجة أزمة سد النهضة بنسبة ٩٦.٧% يليه إطار التعاون بين دول المصب بنسب ٩٣%.
- كشفت النتائج عن وجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين معالجة أزمة سد النهضة فى القنوات عينة الدراسة وتبنى الرأى العام المصرى لتلك الأطر.

الكلمات الرئيسية: معالجة – القنوات الفضائية – أزمة سد النهضة – الرأى العام – الاتجاهات– الأطر الخبرية

* مدرس الإذاعة والتليفزيون بقسم الإعلام بكلية الآداب – جامعة الزقازيق.

Treatment of the Egyptian Satellite National & Private Channels for the Ethiopian Renaissance Dam Crisis and their Role in shaping the Egyptian Public Opinion towards it: A Field and comparative study

Dr Mohamed Abdel Latif Abdel Mouty Mohamed*

Abstract:

This study aimed at to monitor, analyze and interpret treatment of the Egyptian National and Private Satellite T.V. Channels for the Grand Ethiopian Renaissance Dam Crisis and their role in shaping the Egyptian public opinion attitudes towards it: A field and comparative study.

The study depended on the news framing theory as a theoretical approach. As it is a descriptive study it used the surrey method, the questionnaire as a tool of collecting data from an available sample of the Egyptian public opinion, (Male – female) totally (420) respondents from 18 less than 45 years old.

The most important results of the study are:

1. The sample preferred to expose to the crisis at the private satellite T.V. channels with 51.2% than national channels with the percentage of 48.8%.
2. The sample affirmed that they confidented of the information offered by the channels about the crisis with a percentage of 95.9%.
3. The negotiation frame came at the first place of the news frames used in treatment the crisis with a percentage of 98.7% then the cooperation frame came at the second place with 93%.

Key words: News Treatment – Satellite T.V. Channels – Renaissance Dam Crisis – Public Opinion - Attitudes

* **Lecturer at the Department of Mass Communication, Faculty of Arts, Zagazig University.**

المقدمة:

تعاني دول منطقة حوض نهر النيل والتي تضم تسعة دول خلاف مصر وهي، (السودان – الكونغو – اوغندا – إريتريا – اثيوبيا – بوروندي – كينيا – رواندا – تنزانيا) من العديد من الأزمات والصراعات علي كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والتي تمس قضايا الأمن القومي لهذه الدول ومنها قضايا (الحروب الأهلية – الحدود السياسية – التحكم المائي) وغيرها من قضايا ومشكلات ناتجة عن التدخلات الخارجية في شئون هذه الدول، وهو ما ساعد علي تفاقمها، ولكن يأتي علي رأس هذه القضايا أزمة سد النهضة الأثيوبي باعتبارها أحد أهم الأزمات الراهنة التي تواجه مصر كونها طرفاً أساسياً متضرراً منها.

حيث أعلنت أثيوبيا في مطلع عام ٢٠٠٩م عن نيتها إنشاء سد النهضة للسيطرة والتحكم في مياه نهر النيل شريان الحياة في مصر، دون النظر لخطورة إنشاؤه وتأثيره السلبي علي الأمن المائي والأمن القومي المصري، وإضراره بنحو ٢ مليون فدان خلال فترة ملئ السد، ونقص مخزون المياه خلف السد العالي مع احتمالية انهياره وغرق الكتل السكانية في الوادي والدلتا، وتدهور الأراضي الزراعية وزيادة ملوحتها ناهيك عن نقص حصة مصر من مياه النيل المقدرة بنحو ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنوياً[١]، ولا يتوقع الخبراء والمحللون السياسيون حلاً عاجلاً لهذه الأزمة قريباً، بل علي العكس تم تدويل الملف دولياً وباتت الدبلوماسية المائية والتفاوض أحد أهم البدائل المطروحة في إدارة هذه الأزمة بين الدول المتنازعة، لما لها من تأثير علي الأمن القومي لهذه الدول رغم وجود العديد من التحركات والمساعي الدولية والإفريقية لحلها.

وقد مرت أزمة سد النهضة بعدة مراحل منذ بدأت الخطوات التنفيذية لبناء السد في ٢ ابريل من عام ٢٠١١م، والذي أطلقت عليه أثيوبيا اسم سد النهضة الكبير ليصبح أكبر سد كهرومائي في أفريقيا والعاشر عالمياً لتوليد الطاقة الكهربائية وتصديرها للدول المجاورة واستكمال مشروعات التنمية بها، مخترقة بذلك كافة الاتفاقيات المبرمة بين دول حوض النيل، والذي ساعدها في ذلك هو انشغال مصر في إعادة ترتيب البيت المصري الداخلي في أعقاب ثورة يناير ٢٠١١م، وفي عام ٢٠١٢م شهدت الأزمة بلوغ ذروتها والتلميح بالخيار العسكري إذا تطلبت الضرورة ذلك، ثم أعقب ذلك فشل جميع المفاوضات الرامية لحل الأزمة نظراً لتعنت أثيوبيا الواضح لحين الانتهاء من بناء السد وملئه بمياه النيل.

وقد شهد عاما ٢٠١٨ – ٢٠١٩م اختلافاً واضحاً في تعامل مصر مع هذه

الأزمة، واتخاذ مسار المفاوضات والدبلوماسية المائية، بهدف تحقيق المكاسب للجميع، والتأكيد علي أحقية الدول الثلاثة (مصر – السودان – أثيوبيا) في حصصها من مياه النيل طبقاً للاتفاقيات المبرمة بين هذه الدول، لذا اتسم المنهج المصري في التعامل معها بنهج الطريق التفاوضي والتركيز علي المسارين الدبلوماسي والتعاوني.

إلا أن دول حوض نهر النيل باستثناء مصر والسودان – قامت بالتوقيع علي اتفاقية "عنتيبي" في مايو عام ٢٠١٠م[٢] والتي سلبت حق مصر من الموافقة علي اقامة مشروعات علي نهر النيل، والتي تمنحها إياها اتفاقيتي عام ١٩٢٩ – ١٩٥٩م، حيث ترفض تلك الدول الاعتراف بهما، مدعية في ذلك انها تراث استعماري قديم لابد من تغييره، فضلاً عن أنها لا تتفق مع المتغيرات العصرية والتي تحتاج إلي تقسيم جديد لمياه النيل.

وبناءاً علي ذلك أصبحت أزمة سد النهضة تتصدر اهتمامات وسائل الإعلام بصفة عامة والفضائيات المصرية الحكومية والخاصة بصفة خاصة بل وتتنافس فيما بينها لمعالجتها من كافة جوانبها، ومحاولة طرح الحلول الممكنة لها. انطلاقاً من أن لهذه الفضائيات دوراً مهماً في إدارة هذه الأزمة حيث يقع على عاتقها مسؤولية مباشرة تسعي من خلالها إلي إمداد الرأي العام بالمعلومات حول تطوراتها وتحليل أبعادها وطرح السيناريوهات المستقبلية لحلها انطلاقاً من الأهمية التي تمثلها هذه الأزمة لمصر ودول حوض نهر النيل.

فضلاً عما تحظي به هذه القنوات من ارتفاع معدلات متابعتها من جانب جمهور الرأي العام المصري حيث أثبتت ذلك نتائج بعض البحوث والدراسات السابقة[٣].

علاوة على نجاحها في تكوين الصورة الذهنية وتشكيل اتجاهات الرأي العام تجاهها، خاصة مع تنامي دورها في هذا المجال وهو ما جعل الساسة ومتخذي القرار يعتمدون عليها في تقييم أوضاع هذه الأزمة ومستجداتها وصياغة المواقف والتحركات حيالها.

وبذلك فإن هذه القضائيات شجعت مشاهديها على أن يتبنون آرائهم التي تسهم في تشكيل اتجاهاتهم نحو هذه الأمة.

وتأسيساً علي ما سبق وفي ظل قلة الدراسات الإعلامية التي تناولت أزمة سد النهضة، والدور المهم الذي تقوم به الفضائيات في معالجة هذه الأزمة وتشكيل اتجاهات الجمهور المصري نحوها، تبدو الأهمية لرصد وقياس معالجة القنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة لأزمة سد النهضة وإبراز دورها في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحوها.

*** التحليل النقدي للدراسات السابقة:**

بما أن التراث العلمي السابق يعد ركيزة علمية هامة لأي بحث علمي، وحرصاً من الباحث علي أن يتعمق في مشكلة الدراسة الحالية، قام بمسح الأدبيات العلمية السابقة المرتبطة بموضوع دراسته مراعياً حداثتها وارتباطها بموضوع دراسته من قريب أو من بعيد في المدرستين العربية والأجنبية والتي أجريت في سياقات ثقافية مختلفة وتم ترتيبها من الأحدث للأقدم.

وتوصل الباحث من هذا المسح إلي قلة الدراسات الاعلامية التي أجريت علي القنوات الفضائية والتي اهتمت بمعالجة أزمة سد النهضة علي وجه التحديد، مما ترتب علية محدودية عرض الدراسات السابقة التي اهتمت برصد معالجة الفضائيات لهذه الأزمة، وهو ما دعي الباحث إلي الاعتماد علي بعض الدراسات والبحوث التي أجريت علي الصحافة والمواقع الإلكترونية و بعض وسائل الإعلام ودورها في معالجة هذه الأزمة.

ومن هذا المنظور قام الباحث بتقسيم هذه الدراسات إلي محورين وهما:

(أ) دراسات المحور الأول: الدراسات التي اهتمت بأزمة سد النهضة بصفة عامة.

(ب) دراسات المحور الثاني: الدراسات الإعلامية المرتبطة بمعالجة وسائل الاعلام للصراع علي المياه والمستندة إلي نظرية الأطر الخبرية.

أولاً: من حيث الموضوعات البحثية التي اهتمت بها الدراسات والبحوث السابقة وتنقسم إلي قسمين:

(أ) موضوعات بحوث ودراسات سد النهضة بصفة عامة.

(ب) البحوث والدراسات الإعلامية التي اهتمت بمعالجة الصراع علي المياه والمستندة إلي نظرية الأطر الخبرية.

(أ) موضوعات بحوث ودراسات سد النهضة بصفة عامة:

(١) من حيث الموضوعات البحثية العربية لدراسات سد النهضة:

قام الباحث بمسح للدراسات والبحوث العلمية السابقة التي اهتمت بدراسة أزمة سد النهضة وتأثيراتها السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية – والبيئية – والأمنية، ولاحظ الباحث تنوع في مجالات اهتمام هذه الدراسات، فالبعض منهم اهتم بدراسة تداعيات بناء السد علي الأمن المائي المصري وإظهار التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة، وهي دراسات كل من حسام عرابي ٢٠٢٠م[٤]، هالة السيد بدوي ٢٠١٩م[٥]،

أعراب أحمد ٢٠١٨م[٦]، عباس محمد ٢٠١٨م[٧]، مبارك الأمين ٢٠١٧م[٨]، ناصر السيد ناصر ٢٠١٧م[٩].

فيما سعت دراسة حمدي عبد الرحمن ٢٠٢٠م[١٠] إلي الاهتمام برصد المأزق المصري والسوداني الناتج عن الهيمنة المائية لأثيوبيا علي مياه النيل. بينما استهدفت دراسة محمد الدهشان ٢٠٢٠م[١١]، طرح سبل التعاون الإقليمي فيما بين دول حوض نهر النيل وبالأخص بين مصر والسودان وأثيوبيا لحل هذه الأزمة.

بينما ركزت دراسة إيهاب أسامة وآخرون ٢٠١٨م[١٢] علي تداعيات أزمة سد النهضة علي مصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً و إحصائياً و جيولوجياً.

فيما اهتمت دراسة أحمد عبد الرحمن ٢٠١٦م[١٣] برصد مستقبل النزاع المائي بين دول حوض نهر النيل.

يتبين مما سبق اختلاف اهتمامات موضوعات دراسة هذه المحور في معالجتها لهذه الأزمة وتداعياتها بصفة عامة.

(٢) من حيث الموضوعات البحثية التي اهتمت بها الدراسات الأجنبية عن سد النهضة:

أجري الباحث مسحاً للدراسات والبحوث السابقة الأجنبية التي اهتمت بدراسة أزمة سد النهضة وتداعياتها علي دول حوض نهر النيل، ولاحظ وجود تعدد واختلاف في مجالات اهتمام موضوعات هذه الدراسات بأزمة سد النهضة، ووجود ثراء في هذه النوعية من الدراسات، حيث تبلور اهتمام دراسة Peter Parol عام ٢٠١٩م[١٤] علي رصد تأثيرات بناء سد النهضة علي مصادر المياه ونقص حصة دول حوض النيل من مواردها المائية من نهر النيل وتأثير ذلك علي تدهور التربة الزراعية وزيادة ملوحتها في منطقة الدلتا في مصر، فيما اهتمت دراسة Bakenaz ٢٠١٩م[١٥] برصد تداعيات بناء سد النهضة علي دول حوض نهر النيل، ومنها ما سعي إلي رصد التحديات والفرص لبناء سد النهضة علي مشروعات الطاقة والمياه والغذاء كدراسة Bisrat ٢٠١٨م[١٦]، وكذلك دراسة Ejlgu ٢٠١٦م[١٧] حول تأثير بناء سد النهضة علي مياه النيل.

بينما تمثل اهتمام دراسة Jennifer ٢٠١٥م[١٨] في النزاع المائي بين دول حوض نهر النيل علي مياه النهر، بينما استهدفت دراسة S. Fahmy ٢٠١٥م[١٩] رصد تأثيرات بناء سد النهضة الأثيوبي علي استخدامات المياه المختلفة في صعيد مصر، وتبلور اهتمام دراسة Tadesse. K عام ٢٠١٤م[٢٠] في دراسة النشأة التاريخية وتطور

النزاع الشرعي والمواجهة الدبلوماسية لتداعيات بناء سد النهضة. فيما اهتمت دراسة Jack ٢٠١٣م[٢١] برصد النزاع إلى التعاون في رصد واقع النزاع علي مياه أطول أنهار العالم واحتمالية التحول من النزاع المائي إلي التعاون. فيما سعت دراسة K. Elsayed ٢٠١٣م[٢٢] إلي دراسة التأثيرات البيئية لبناء سد النهضة علي إدارة مصادر المياه المصرية والأمن المائي المصري.

(ب) من حيث الموضوعات البحثية للدراسات الاعلامية:

(١) الدراسات العربية الإعلامية:

لاحظ الباحث وجود قله في الدراسات الاعلامية التليفزيونية التي اهتمت بمعالجة أزمة سد النهضة، مما ترتب عليه محدودية عرض هذه الدراسات وهو ما اضطره للاستعانة ببعض الدراسات الصحفية، ودراسات المواقع الإلكترونية لوسائل الإعلام – ودراسات وسائل الاعلام بصفة عامة، واقتصر الباحث علي الدراسات المستندة إلي نظرية الأطر الخبرية، وكذلك الدراسات المهتمة بدراسة اتجاهات الرأي العام نحو القضايا والأزمات المختلفة وفيها يلي عرضاً لموضوعات هذه الدراسات:

اهتمت دراسة ميرال مصطفي ٢٠٢٠م[٢٣]، بدراسة أطر معالجة العلاقات المصرية الإفريقية في مواقع القنوات الإخبارية التليفزيونية المصرية، وسعت دراسة أشرف مصطفي ٢٠١٨م[٢٤]، إلي دراسة معالجة الفضائيات المصرية لأزمة مياه النيل ورصد اتجاهات المراهقين نحو علاقات مصر بأفريقيا، بينما تمثل اهتمام دراسة راجية عوض ٢٠١٨م[٢٥] في معالجة مواقع الفضائيات الإخبارية العربية والناطقة بالعربية لقضايا الأمن القومي المصري واتجاهات الشباب نحوها. فيما أنحصر اهتمام دراسة ريهام رأفت ٢٠١٨م[٢٦]، في رصد اتجاهات مشاهدة القنوات الفضائية المصرية نحو العلاقات المصرية الإفريقية، أما دراسة نجوي ابراهيم ٢٠١٨م[٢٧] فقد اهتمت بدراسة المعالجة الإعلامية لأزمة مياه النيل في القنوات الفضائية المصرية وعلاقتها باتجاهات المراهقين نحو العلاقات المصرية الإفريقية ، فيما سعت دراسة دينا يحيي ٢٠١٧م[٢٨] إلي رصد معالجة القنوات الاخبارية لأزمة سد النهضة، وتركز اهتمام دراسة شرين ابراهيم ٢٠١٦م[٢٩] علي الكشف عن المعالجة الاخبارية لقضايا الامن القومي المصري في القنوات الاخبارية الدولية، وسعي عماد جابر في دراسته ٢٠١٥م[٣٠]، إلي رصد تأثير الأيديولوجية السياسية للدولة علي بناء الأطر الإخبارية، وتبلور اهتمام دراسة صبري خالد ٢٠١٥م[٣١]، في رصد دور القنوات الفضائية المصرية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو القضايا السياسية، فيما اهتمت دراسة ولاء الجوهري ٢٠١٥م[٣٢]، بالتغطية الإخبارية للقضايا الإفريقية المعاصرة في قناتي النيل والجزيرة،

بينما سعي عبد الناصر عبد العاطي ٢٠١٣م[٣٣]، إلي دراسة العلاقات المصرية الإفريقية كما تعكسها الخدمات الإخبارية للفضائيات العربية، واهتمت دراسة محمد فرغلي ٢٠١٣م[٣٤]، بالتناول الإخباري للقضايا الأفريقية في القنوات الفضائية العربية، فيما سعي جوزيف أنطون في دراسته ٢٠١٣م[٣٥] إلي دراسة معالجة القنوات الفضائية المصرية لقضية مياه النيل.

فيما سعت الدراسات الصحفية هي الأخرى إلى إبراز اهتماماتها بمعالجة هذه الأزمة، وهي دراسات كل من محمد عثمان ٢٠٢٠م[٣٦]، والتي سعت لدراسة معالجة الكاريكاتير الصحفي لقضية سد النهضة في الصحف المصرية، بينما قام وائل محمد العشري ٢٠١٩م[٣٧] بدراسة أطر تقديم قضية سد النهضة في الصحافة المصرية والسودانية والأثيوبية، وسعت دراسة نرمين نصر ٢٠١٧م[٣٨] الي التركيز علي أطر المعالجة الصحفية للعلاقات المصرية الإفريقية في الصحف المصرية بعد ثورة ٣٠ يونيو واتجاهات الجمهور المصري نحوها، فيما سعت دراسة عماد جابر ٢٠١٥م[٣٩]، بدراسة أطر معالجة الخطاب الصحفي المصري لأزمات القارة الأفريقية، فيما كان اهتمام دراسة مهيره عماد ٢٠١٥م[٤٠] نحو دراسة أطر معالجة الخطاب الصحفي المصري لأزمات القارة الإفريقية، واهتمت دراسة عادل صالح ٢٠١٢م[٤١] بمعالجة الصحف المصرية لأزمة مفاوضات المياه في حوض النيل، واهتمت دراسة منى عنتر ٢٠١٢م[٤٢] بدراسة دور التليفزيون الوطني في تنمية الوعي المائي عند الجمهور المصري.

وعن دراسات دور وسائل الإعلام في تشكيل الاتجاهات: فقد تبلور اهتمام دراسة دعاء خالد داود ٢٠١٩م[٤٣] في رصد أطر معالجة الصحف الالكترونية المصرية والسودانية والأثيوبية لأزمة سد النهضة. بينما تمثل اهتمام دراسة عبد الهادي النجار ٢٠١٨م[٤٤] في رصد دور المواقع الصحفية المصرية في معالجة قضية سد النهضة الأثيوبي وانعكاساتها علي تشكيل اتجاهات القراء نحوها، وتبلور اهتمام دراسة سامح عبد البديع ٢٠١٧م[٤٥] في رصد معالجة القضائيات المصرية لقضايا الأمن القومي ودورها في تشكيل معارف الجمهور واتجاهاته نحوها، واهتمت دينا وحيد ٢٠١٦م[٤٦] بدراسة أطر معالجة الأزمات السياسية العربية في القنوات الفضائية الإخبارية والناطقة بالعربية ورصد اتجاهات الجمهور نحوها. بينما استهدفت دراسة محمد الفقيه ٢٠١٦م[٤٧] إلى تحديد دور الفضائيات الإخبارية في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور اليمنى نحو القضايا والأزمات العربية.

فيما سعت دراسات الاعلام المصري إلي الاهتمام بدراسة هذه الأزمة وتداعياتها، وهي دراسات كل من اسماء رشوان ٢٠١٩م[٤٨]، والتي تناولت أطر العلاقات المصرية

الأثيوبية في الاعلام المصري، وكذلك دراسة أسامة الرشيدي ٢٠١٧م[٤٩]، عن معالجة الاعلام المصري للأزمات ومنها سد النهضة نموذجاً. كما استهدفت دراسة عزة حسن ٢٠١٧م[٥٠]، دراسة أطر تقديم الأزمات السياسية والاجتماعية ومنها أزمة سد النهضة نموذجاً.

(٢) الدراسات الأجنبية الإعلامية:

حاول الباحث جاهداً التوصل إلي دراسات أجنبية إعلامية عالجت أزمة سد النهضة، إلا أنه بعد مسحه للتراث العلمي الأجنبي السابق في هذا الشأن في حدود علمه وفي حدود ما استطاع الاطلاع عليه من دراسات سابقة تبين وجود قلة في الدراسات الإعلامية الأجنبية التي اهتمت بمعالجة هذه الأزمة مما ترتب عليه محدودية عرض هذه الدراسات و اقتصارها علي الدراسات الاعلامية المرتبطة بالأطر الخبرية.

سعت دراسة Dennis ٢٠١٩م[٥١] إلي الكشف عن كيفية تأطير التليفزيون الروسي والألماني للأزمة الأوكرانية، بينما اهتمت دراسة Ming ٢٠١٩م[٥٢]، إلي تحليل المضامين الإخبارية التي قدمتها وسائل الإعلام الأمريكية في تأطيرها لأزمة شبة الجزيرة الكورية، فيما اهتمت دراسة Ronald Osei ٢٠١٩م[٥٣] برصد دور وسائل الاعلام في معالجة أزمة المياه في منطقة تودوندم، وحاولت دراسة Noha El Tawel عام ٢٠١٨م[٥٤] رصد آليات تأثير أزمة سد النهضة في المواقع الالكترونية للصحف المصرية ومواقع التواصل الاجتماعي لقضية سد النهضة، واستهدفت دراسة Mirri Moon ٢٠١٨م[٥٥] المعالجة الإخبارية لوسائل الإعلام الدولية للصراع في الجزيرة الكورية، فيما اهتمت دراسة Nataliya Roman ٢٠١٧ م[٥٦] بدراسة تغطية النزاع الأوكراني المسلح في وسائل الإعلام الروسية والأوكرانية والأمريكية.

استهدفت دراسة John Kerras ٢٠١٦م[٥٧] رصد المعالجة الاخبارية للقضايا الافريقية في وسائل الاعلام الأفريقية، فيما ركزت دراسة Killy et al ٢٠١٦م[٥٨]، علي دراسة تأثير العوامل السياسية علي الأطر الإخبارية التي يختارها القائم بالاتصال لمعالجة أخبار أزمة سد النهضة في الصحف الأمريكية والبريطانية، بينما سعت دراسة Anteneh ٢٠١٥م[٥٩] لدراسة معالجة الأزمة الأثيوبية في المواقع الالكترونية الاخبارية لشبكتي CNN الأمريكية و BBC البريطانية، وتبلور اهتمام دراسة Muller ٢٠١٥م[٦٠] علي رصد الأطر الخبرية المستخدمة في معالجة المواقع الالكترونية لموقعي الجزيرة الخبرية والـــ BBC لمشكلات الشأن الأفريقي في القارة الأفريقية. وتمثل اهتمام دراسة Yeshiwas ٢٠١٥م[٦١] في رصد التغطية الصحفية للصحف الخاصة الأثيوبية لقضية سد النهضة وبيان تأثير وجهة النظر الأثيوبية علي أطر المعالجة الإخبارية لها،

يتضح مما سبق قلة الدراسات الاعلامية الأجنبية التليفزيونية التي اهتمت بمعالجة أزمة سد النهضة ورصد اتجاهات الجمهور نحوها.

ثانياً: من حيث الأطر النظرية المستخدمة في الأدبيات السابقة:

أظهر مسح التراث العلمي للبحوث والدراسات العربية الخاصة بأزمة سد النهضة بصفة عامة عدم اعتمادهم علي نظرات أو مداخل علمية استندت إليها في دراساتهم، وظهر ذلك في كافة دراسات هذا المحور.

كما لاحظ الباحث أيضاً من مراجعته للدراسات الأجنبية المهتمة بأزمة سد النهضة بصفة عامة، خلوها من الاستناد إلي أي أطر نظرية أو مداخل أو نماذج علمية في كافة دراساتهم.

أما عن الأطر النظرية المستخدمة في البحوث والدراسات الاعلامية العربية المهتمة بأزمة سد النهضة، فقد كشف مسح الأدبيات العلمية السابقة عن وجود اختلاف فيما بينهم من حيث المداخل النظرية التي استندت إليهم في معالجتهم لموضوعاتهم بما يتناسب مع أهداف هذه الدراسات وفروضها، فمنها ما استند إلي نظرية الأطر الخبرية وهي أكثر النظريات التي استخدمت في هذه الدراسات مع وجود اختلاف بين هذه الدراسات في استخدامها لهذه النظرية حيث تبين اهتمام بعض الدراسات بدراسة أنواع الأطر الخبرية الرئيسية والأطر الخبرية الفرعية التي استخدمتها هذه الدراسات في معالجتهم لتلك الأزمات وأظهرت اعتمادهم علي الإطار المحدد في المعالجة، واختلاف اعتمادهم في المعالجة علي الأطر الخبرية الفرعية مثل أطر (الصراع – اسناد المسئولية – الإدانة – الحلول السلمية – النتائج الاقتصادية – تضارب المصالح – البرئ والمظلوم – التعاون – القاء اللوم علي صانع القرار وغيرها من أطر فرعية).

حيث تم استخدامهم لإبراز جوانب معينة من الأحداث وتجاهل جوانب أخري، ومنها دراسات كل من ميرال مصطفي ٢٠٢٠م[٦٢]، اسماء رشوان ٢٠١٩م[٦٣]، Nulder ٢٠١٩م[٦٤]، Ronald Osei ٢٠١٩م[٦٥]، Miri Moon ٢٠١٨م[٦٦].

فيما اهتمت دراسات أخري برصد المتغيرات والعوامل المؤثرة في اختيار أطر محددة لاستخدامها في المعالجة الاخبارية، خاصة إبراز دور السياسة الخارجية والأيديولوجية السياسية للدولة المالكة للوسيلة في تشكيل هذه الاطر حيث أكدت نتائجهم ان كل وسيلة تقوم بصياغة الأطر وفق أيديولوجيتها ومصالحها وموقف الدولة من الأزمات المطروحة ومنها دراسات كل من أسماء رشوان ٢٠١٩م[٦٧]، Dennis ٢٠١٩م[٦٨]، Ming ٢٠١٩م[٦٩]، راجية إبراهيم ٢٠١٨م[٧٠].

في حين اهتمت دراسات أخري برصد دور القائم بالاتصال في بناء الأطر الاخبارية المستخدمة في المعالجة وتقديمها بطرق مختلفة لإثارة اهتمام الجمهور ولفت انتباهه لها من خلال طرح هذه الأطر وتقديمها بطرق توضح الرابح والخسران في هذه الأزمات المطروحة للمعالجة ومنها دراسات كل من راجية ابراهيم ٢٠١٨م[٧١]، Killy ٢٠١٧م[٧٢].

فيما اهتمت دراسات أخري بتفسير وتحليل دور الأطر التي تتبناها وسائل الاعلام في التأثير علي آراء واتجاهات الجمهور ومنها دراسات كل من أشرف مصطفي ٢٠١٨م[٧٣]، ريهام رأفت ٢٠١٨م[٧٤]، عبد الهادي النجار ٢٠١٨م[٧٥]، نجوي إبراهيم ٢٠١٨م[٧٦].

ومنها دراسات أخري سعت للاهتمام بتناول آليات وأدوات وضع الأطر الاخبارية من خلال اهتمامهم بالطرق والأساليب المستخدمة في المعالجة من خلال توظيفها للكلمات والمفردات والعبارات والتشبيهات البلاغيآة ذات الدلالة واستنادها لمصادر محددة واعتمادها علي تصريحات محدده من أجل التأكيد وإبراز جوانب محدده في المعالجة الإخبارية دون أخري مثل دراسات كل من Mini Moon ٢٠١٨م[٧٧]، Nataliya Roman ٢٠١٧م[٧٨]، دينا يحيي ٢٠١٧م[٧٩].

بينما استندت دراسات أخري إلي استخدام نظريتين أو مدخلين بما يتلاءم مع أهدافها ومنها دراسات كل من دعاء خالد ٢٠١٩م[٨٠] والتي استندت إلي مدخل إدارة الأزمات ونظرية الأطر الخبرية، ودراسة عبد الهادي النجار ٢٠١٨م[٨١] وكذلك دراسة صبري خالد ٢٠١٥م[٨٢] والتي استخدمت نظريتي الأطر الخبرية ونظرية الاعتماد علي وسائل الإعلام، والتي استخدمت نظريتي الأطر الخبرية وثراء الوسيلة.

فيما اعتمدت دراسة واحدة فقط علي مدخل علمي أخر بما تلائم مع طبيعتها، وهي دراسة محمد عثمان ٢٠٢٠م[٨٣] والتي استخدمت مدخل التحليل الدلالي بما يتلاءم مع التحليل الكمي والكيفي واللغة وأساليب التعبير المستخدمة.

ثالثاً: من حيث المناهج العلمية المستخدمة في الدراسات السابقة:

فيما يتعلق بدراسات سد النهضة بصفة عامة: اتضح من مسح التراث العلمي السابق لدراسات هذا المحور عدم استخدامهم لأية مناهج علمية في أغلب دراساتهم باستثناء بعض الدراسات التي اعتمدت علي المنهج التاريخي لمعالجة هذه الأزمة وتداعياتها منذ نشأتها وحتي الانتهاء من بناء السد، وملؤه مثل دراسة أعراب أحمد ٢٠١٨م[٨٤]، عباس شراقي ٢٠١٨م[٨٥]، محمد الدهشان ٢٠١٦م[٨٦].

وبمسح التراث العلمي السابق الأجنبي لدراسات هذا المحور تبين أيضاً خلوها من الاستناد إلي منهج علمي، باستثناء بعض الدراسات القليلة التي تناولت نشأة وتطور هذه الأزمة واستندت في ذلك إلي المنهج التاريخي ومنها دراسات كل من Peter ٢٠١٩م[٨٧]، Bisrat ٢٠١٨م[٨٨]، Ejigu ٢٠١٦م[٨٩]، ويمكن إرجاع السبب في عدم اعتماد هذه الدراسات علي منهج علمي محدد كونها دراسات نظرية – إستقرائية – سياسية – تاريخية تسعي لمعالجة الأزمة من عدة جوانب مع طرح بعض الحلو الممكنة لها.

وعلي العكس مما سبق اعمدت الدراسات الإعلامية العربية علي استخدام بعض المناهج العلمية في دراساتها حيث كشف مسح الأدبيات العلمية السابقة عن استخدام أغلب الدراسات العلمية الاعلامية منهج المسح الوصفي التحليلي في هذه الدراسات، باعتباره المنهج العلمي الملائم لأهدافها وفروضها، ومنها دراسات كل من ميرال مصطفي ٢٠٢٠م[٩٠]، أشرف مصطفي ٢٠١٨م[٩١]، ريهام رأفت ٢٠١٨م[٩٢]، عبد الهادي النجار ٢٠١٨م[٩٣].

فيما استخدمت دراسة واحدة فقط وهي دراسة عزه حسن توفيق ٢٠١٧م[٩٤] المنهج الوصفي التحليلي.

كما تبين من مسح الأدبيات الإعلامية الأجنبية اعتمادها علي استخدام منهج المسح الاعلامي باعتباره المنهج المناسب لأهدافها وفروضها، وظهر ذلك في كافة الدراسات الأجنبية الإعلامية ومنها دراسات كل منDennis ٢٠١٩م[٩٥]، Ming ٢٠١٩م[٩٦]، Ronald ٢٠١٩م[٩٧]، Moon ٢٠١٨م[٩٨].

رابعاً: من حيث العينات المستخدمة في البحوث والدراسات السابقة:

فيما يخص دراسات سد النهضة بصفة عامة كشف مسح الباحث للدراسات السابقة العربية والاجنبية عن عدم إجراء دراساتهم علي أي عينات، كونها دراسات نظرية استقرائية تعتمد علي السرد المعلوماتي.

إلا أن الدراسات العربية والاجنبية الإعلامية تختلف عن سابقتهم من الدراسات الأخرى، حيث تبين من مسح التراث العلمي السابق، اختلاف العينات التي أجريت عليها هذه الدراسات طبقاً لطبيعة كل دراسة والهدف منها، فمنها ما اعتمد علي العينة العمدية وهي أغلب أنواع العينات التي استخدمتها بعض هذه الدراسات ومنها دراسة ميرال مصطفي ٢٠٢٠م[٩٩]، محمد عثمان ٢٠٢٠م[١٠٠]، أسماء رشوان ٢٠١٩م[١٠١]، وائل محمد ٢٠١٩م[١٠٢]، راجية إبراهيم ٢٠١٨م[١٠٣].

فيما اعتمدت دراسات وبحوث أخري علي العينة العشوائية ومنها دراسات كل من، أسماء رشوان ٢٠١٩م[١٠٤]، عبد الهادي النجار ٢٠١٨م[١٠٥]، نرمين نصر ٢٠١٧م[١٠٦]، شرين إبراهيم ٢٠١٦م[١٠٧].

وفيما يتعلق بعينات الدراسات الاعلامية الأجنبية أتضح من المسح العلمي لها اعتمادهم علي العينة العمدية في اختيار الوسائل الاعلامية ومضامينها الاخبارية موضع الدراسة والتحليل بهم، ومنها دراسات كل من Ming ٢٠١٩م[١٠٨]، Dennis ٢٠١٨م[١٠٩]، Moon ٢٠١٨م[١١٠]، Roman ٢٠١٧م[١١١].

خامساً: من حيث أدوات جمع البيانات المستخدمة في الدراسات السابقة:

فيما يخص دراسات سد النهضة بصفه عامة تبين من مسح التراث العلمي في المدرستين العربية والأجنبية، عدم اعتمادهم علي أدوات لجمع البيانات واعتمادهم علي المصادر الثانوية في جمع المعلومات من الكتب والمراجع ودوائر المعارف وغيرها من مصادر ثانوية وعلي الرغم من ذلك، أظهر مسح الأدبيات الإعلامية السابقة عن وجود تنوع في الأدوات التي استخدمتها هذه الدراسات في جمع البيانات الخاصة بكل دراسة منهم بما يتلاءم مع أهدافها وفروضها، فبعض هذه الدراسات استخدمت أداة تحليل المضمون باعتبارها الأداة العلمية المناسبة لأهداف دراستهم كونها أحد أدوات منهج المسح الذي اعتمدوا عليها في دراساتهم، وهي دراسات كل من دعاء خالد ٢٠١٩م[١١٢]، وائل محمد ٢٠١٩م[١١٣]، عبد الهادي النجار ٢٠١٨م[١١٤]، دينا مرزوق ٢٠١٧م[١١٥].

بينما اعتمدت دراسات أخري علي الجمع بين أداتين من أدوات جمع البيانات وهما أداتي تحليل المضمون والاستبيان بما يتفق مع أهداف هذه الدراسات وفروضها، ومنها دراسات كل من ميرال مصطفي ٢٠٢٠م[١١٦]، أسماء رشوان ٢٠١٩م[١١٧]، أشرف مصطفي ٢٠١٨م[١١٨]، راجية إبراهيم عوض ٢٠١٨م[١١٩]، فيما اعتمدت دراسة واحدة فقط علي أداة الاستبيان وهي دراسة ريهام رأفت ٢٠١٨م[١٢٠].

كما كشف مسح التراث الاعلامي الأجنبي عن اعتماد كافة دراساته على استخدام أداة تحليل المضمون كأداة رئيسية لتحليل المضامين الاخبارية موضع اهتمام هذه الدراسات ومنها دراسات كل من Dennis ٢٠١٩م[١٢١]، Ming ٢٠١٩م[١٢٢]، Moon ٢٠١٨م[١٢٣]، Roman ٢٠١٧م[١٢٤].

سادساً: من حيث أوجه الاتفاق بين نتائج الدراسات السابقة فيما بينها:

من خلال مسح الباحث للتراث العلمي السابق تبين له اتفاق بعض نتائج

الدراسات السابقة مع بعضها البعض في عدة أوجه ومنها:

١- اتفقت نتائج دراسات كل من راجية ابراهيم ٢٠١٨م[١٢٥]، نجوي إبراهيم ٢٠١٨م[١٢٦]، نرمين نصر ٢٠١٧م[١٢٧]، علي أن وسائل الاعلام تؤدي دوراً مهماً في إحاطة الرأي العام علماً ودراية بتداعيات ومستجدات الأزمات والمشكلات الأكثر بروزاً في المجتمع، خاصة مع تأكيدهم علي متابعة هذه الأزمات عبر هذه الوسائل، وهو ما جعلها مصدراً أساسياً وهاماً لمعلوماتهم ومعارفهم وهو ما ساهم في تشكيل اتجاهاتهم نحوها.

٢- اتفقت نتائج دراسات كل من وائل العشري ٢٠١٩م[١٢٨]، Noha El-Tawel ٢٠١٨م[١٢٩]، سامح محمد ٢٠١٦م[١٣٠]، Yeshiwas ٢٠١٤م[١٣١]، علي أن موقف الدولة من الأزمات التي يتعرض لها المجتمع ذات تأثير واضح في تأطير وسائل الإعلام ومعالجتها لهذه الأزمات فضلاً عن تأثير نمط الملكية والسياسة التحريرية والأطر العامة للسياسة الرسمية للدولة في هذه المعالجة.

٣- أجمعت بعض نتائج الدراسات السابقة علي استخدام الإطار المحدد في معالجة الأزمات المطروحة في وسائل الإعلام أكثر من الإطار العام، وكذلك غلبت استخدام أطر (الصراع – التعاون – الحلول – النتائج الاقتصادية والاجتماعية) في معالجة هذه الأزمات مثل، دراسة كل من Roland ٢٠١٩م[١٣٢]، ودراسة راجية إبراهيم ٢٠١٨م[١٣٣]، ودراسة Noha El-Tawel ٢٠١٨م[١٣٤]، ودراسة Killy ٢٠١٦م[١٣٥].

٤- اتفقت نتائج دراسات كل من ودعاء خالد ٢٠١٩م[١٣٦]، نجوي إبراهيم ٢٠١٨م[١٣٧]، وNoha El-Tawel ٢٠١٨م[١٣٨]، وسامح محمد ٢٠١٦م[١٣٩]، و Yeshiwas ٢٠١٥م[١٤٠]، و Muller ٢٠١٦م[١٤١] مع المقولات الرئيسية لنظرية الأطر الخبرية والتي تفترض أن وسائل الاعلام في معالجتها للأزمات استخدمت استراتيجيات (الانتقاء – البروز – التأكيد) ووظفتها في طرح معلومات بعينها دون أخري في المعالجة الإخبارية للأزمات المطروحة.

٥- اتفقت بعض نتائج الدراسات السابقة المهتمة بسد النهضة بصفة عامة علي وجود عدة تأثيرات سلبية لبناء سد النهضة علي دول المصب، ومنها تأثيره السلبي علي حصة دول نهر النيل من المياه، فضلاً عن تأثيره علي أمنها المائي والقومي، وكذلك تأثيراته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، مثل دراسات كل من هالة السيد ٢٠١٩م[١٤٢]، و إيهاب أسامة ٢٠١٨م[١٤٣]، و Bisrat ٢٠١٨م[١٤٤]، و Ejigu ٢٠١٦م[١٤٥].

سابعاً: من حيث أوجه الاختلاف بين نتائج الدراسات السابقة:

رغم وجود اتفاق في بعض نتائج الدراسات السابقة مع بعضها البعض إلا أنه توجد بعض أوجه الاختلاف بين نتائجهم ومنها:

١- توصلت نتائج دراسات كل من وائل محمد ٢٠١٩م[١٤٦]، عبد الهادي النجار ٢٠١٨م[١٤٧]، Noha El-Tawel ٢٠١٨م[١٤٨]، دينا يحيي ٢٠١٧م[١٤٩]، إلي أن أبرز الأطر الخبرية المستخدمة في تأطير أزمة سد النهضة كانت أطر (الصراع – التعاون – الأمن – الحلول – النتائج الاقتصادية والاجتماعية).

وبذلك تختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة Yeshiwas ٢٠١٥م[١٥٠]، والتي توصلت إلي أن أبرز الأطر الخبرية المستخدمة في معالجة أزمة سد النهضة كانت أطر (التنمية – الضحية – المنفعة المتبادلة)، وهو ما يعكس اختلاف أطر معالجة أزمة سد النهضة طبقاً لاختلاف السياسة الإعلامية التي تتبناها كل وسيلة.

٢- أظهرت نتائج دراسة كل من دعاء خالد ٢٠١٩م[١٥١]، وائل محمد ٢٠١٩م[١٥٢]، إلي أن السبب في اختلاف أطر المعالجة الإخبارية لوسائل الاعلام للأزمات ومنها أزمة سد النهضة يتوقف علي الاتجاه السياسي للدولة من هذه الأزمة، إلا أن هذه النتيجة تختلف مع نتائج دراسة أسماء رشوان ٢٠١٩م[١٥٣]، ودراسة Killy ٢٠١٣م[١٥٤]، والتي توصلتا إلي أن أطر المعالجة الإخبارية هي ناتجة عن تفاعل عدة عوامل يأتي في مقدمتها نمط الملكية وتأثير السياسة التحريرية للوسيلة، ثم تفاعل العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التي تحكم رؤية القائم بالاتصال وانتقاؤه للأطر المستخدمة في المعالجة الاعلامية للأزمات المطروحة وليس فقط الاتجاه السياسي للدولة.

٣- فيما كشفت نتائج دراسات كل من دعاء خالد ٢٠١٩م[١٥٥]، Ronald ٢٠١٩م[١٥٦]، عبد الهادي النجار ٢٠١٨م[١٥٧]، أسامة الرشيدي ٢٠١٧م[١٥٨]، عن أهمية دور وسائل الاعلام في إدارة ومعالجة الأزمات المجتمعية المختلفة، ومنها أزمة سد النهضة إلا أن هذه النتيجة تختلف مع ما توصلت إليه دراسة دينا يحيي ٢٠١٧م[١٥٩]، والتي أبرزت محدودية هذا الدور رغم أهميته وتباين الأداء الاعلامي في المعالجة.

٤- تبين من نتائج دراسة كل من راجية إبراهيم ٢٠١٨م[١٦٠]، نجوي إبراهيم ٢٠١٨م[١٦١]، أن أبرز الحلول التي اقترحتها أفراد عينات هذه الدراسات لأزمة سد النهضة هي إتباع أسلوب التفاوض علي ملئ وتشغيل السد وزيادة التعاون بين مصر ودول حوض نهر النيل.

فيما اختلفت هذه النتائج مع نتائج دراسات كل من دعاء خالد ٢٠١٩م[١٦٢]، نرمين نصر ٢٠١٧م[١٦٣]، حيث جاءت مقترحات المبحوثين أفراد عينة الدراسة لحل هذه الأزمة في ضرورة وجود جهود للدول الإفريقية ومنظماتها، وتدويل ملف هذه الأزمة دولياً وأن تتخلي أثيوبيا عن تعنتها في المفاوضات وتسمح لمصر والسودان بحصتها من مياه النيل.

ثامناً: من حيث الجوانب المتجاهلة في الدراسات السابقة العربية والأجنبية:

رغم توصل العديد من الدراسات السابقة في المدرستين العربية والأجنبية للعديد من النتائج المهمة الا ان الباحث يري أنها تجاهلت بعض الجوانب العلمية المهمة ومنها:

أ- عدم اهتمام هذه الدراسات بالقدر الكافي بدراسة متغير اتجاهات الرأي العام نحو أزمة سد النهضة، إلا في عدد محدود من هذه الدراسات ومنها دراسات كل من راجية إبراهيم ٢٠١٨م[١٦٤]، عبد الهادي النجار ٢٠١٨م[١٦٥]، نجوي إبراهيم ٢٠١٨م[١٦٦]، نرمين نصر ٢٠١٧م[١٦٧]، رغم أهمية الدور الذي تقوم به القنوات الفضائية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو العديد من الأزمات والمشكلات والقضايا التي تهم الرأي العام ومنها أزمة سد النهضة.

ب- تجاهلت الدراسات السابقة إمكانية دراسة دور القنوات الفضائية في معالجة هذه الأزمة ودورها في تشكيل اتجاهات فئات جماهيرية محددة أخري، (كجمهور النخبة الاعلامية – النخبة الاقتصادية – النخبة السياسية) وظهر ذلك في كافة الدراسات العربية والأجنبية.

ج- أشارت مطالعة الباحث للتراث العلمي السابق إلي عدم اهتمامهم بالقدر الكافي بإجراء دراسات عن اعلام دول حوض نهر النيل المعنية والمتضررة من هذه الأزمة باستثناء (مصر)، خاصة وسائل الاعلام السودانية والأثيوبية، لرصد وتقييم طبيعة المعالجة الاخبارية لهذه الأزمة حيث لم تجري سوي دراسات قليلة عن اعلام هذه الدول ومنها دراسة دعاء خالد ٢٠١٩م[١٦٨].

د- تجاهلت الدراسات المعنية بمعالجة أزمة سد النهضة بصفة عامة في الأدبيات العربية والأجنبية عدم استنادهم الي نظريات علمية تؤيد حجتهم في تفسير متغيرات دراساتهم فضلاً عن عدم اعتماد أغلبهم علي مناهج علمية بحثية، إلا في عدد قليل جداً من الدراسات ومنها دراسات كل من حسام عربي ٢٠٢٠م[١٦٩]، حمدي عبد الرحمن ٢٠٢٠م[١٧٠]، هالة السيد ٢٠١٩م[١٧١]، Bakenaz ٢٠١٩م[١٧٢]، Jennifer ٢٠١٥م[١٧٣]، Tadesse ٢٠١٤م[١٧٤].

هـ- ركزت أغلب الدراسات في معالجتها لأزمة سد النهضة علي جوانب محددة تتفق مع أهدافها وسياساتها التحريرية وتوجهاتها السياسية، ولم تبرز ضرورة معالجتهم ورصد تأثيراتهم في عدة جوانب هامة (اقتصادية – اجتماعية – بيئية – أمنية) سوي في عدد قليل من هذه الدراسات كدراسة راجية ابراهيم ٢٠١٨م[١٧٥]، ودراسة سامح محمد ٢٠١٦م[١٧٦]، ودراسة شرين ابراهيم ٢٠١٦م[١٧٧].

و- أغفلت نتائج بعض الدراسات السابقة خلوها من توضيح أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الاعلام في طرح عدة حلول ممكنة لتسوية هذه الأزمة بما يتفق مع توجهاتها السياسية لمعالجة أحد أهم الأزمات السياسية في تاريخ القارة الأفريقية وهي أزمة سد النهضة وظهر ذلك في كافة الدراسات السابقة في المدرستين العربية والأجنبية.

تاسعاً: من حيث جوانب استفادة الدراسة الحالية من الدراسات والبحوث السابقة:

استفاد الباحث من مسح الأدبيات السابقة في عدة جوانب علمية آلا وهي:

١- افادت في التعرف علي كيفية معالجة الأدبيات السابقة لأزمة سد النهضة، وهو ما أسهم في بلورة المشكلة البحثية للدراسة الحالية وإضافة أبعاد جديدة لها، وهو ما أكد علي حداثة هذه الدراسة وضرورة دراستها.

٢- استفاد الباحث من التراث العلمي السابق في تحديد الإطار النظري للدراسة والمنهج المناسب لها، فضلاً عن التحديد الواضح للمجتمع والعينة، كما أفادت في تحديد أداة جمع البيانات المناسبة وهي أداة الاستبيان وتصميمها، وهو ما أسهم في إثراء الدراسة الحالية.

٣- الاستشهاد بنتائج الدراسات السابقة في التعليق علي نتائج الدراسة الحالية ومقارنة ما توصلـــت إليه من نتائج بنتائج الدراسات السابقة بما يثريها ويعزز من أهميتها.

٤- ساعد مسح التراث العلمي السابق في دراسات الأطر الاخبارية علي وضع محددات لتحليل الأطر التفسيرية لأزمة سد النهضة وتحديد المتغيرات المؤثرة فيها، ورصد العلاقة بين أطر المعالجة الاخبارية المطروحة للقضايا واتجاهات الجمهور نحوها، وهو ما تسعي الدراسة الحالية إلي اختباره خاصة وان كل قناة من قنوات الدراسة الحالية تمثل كل منهم اتجاهاً مختلفاً نحو معالجة هذه الأزمة، والكشف عن أكثرها تأثيراً في اتجاهات الجمهور.

٥- لجأ الباحث لطرح المحور الخاص بالدراسات الخاصة لسد النهضة والنزاع علي مياه نهر النيل وتأثيرات بناؤه علي دول المصب، ومنها مصر لاستفادة منها في طرح المعلومات والحقائق القانونية لهذه الأزمة والاستدلال بها في مناقشة جوانب موضوع الدراسة، والاستفادة من مجمل ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج لتدعيم نتائج الدراسة الحالية خاصة وأن عملية التحليل والوصف للظواهر الاجتماعية والسياسية مسألة مشتركة إلي حد كبير في جميع أنواع البحوث العلمية.

* من العرض السابق للتراث العلمي العربي والأجنبي يتبين لنا عدم تناول أي من تلك الدراسات معالجة أزمة سد النهضة في القنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة في إطار مقارن يبحث في أطر التناول الاعلامي لهذه الأزمة من منظور تلك القنوات وانعكاس ذلك علي اتجاهات مشاهديها من الرأي العام المصري.

عاشراً: من حيث موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة وما يميزها عنهم:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة مجالات علمية وهي:

(١) ثبت للباحث من مسحه للتراث العلمي السابق أن موضوع بحثه لم يتم دراسته من قبل في الأدبيات الاعلامية السابقة، وهو ما أطفي عليه مزيداً من الأهمية وبعداً جديداً واختلافها عن الأدبيات السابقة في موضوعها.

(٢) استند الباحث في دراسته الحالية علي نظرية الأطر الخبرية لملائمتها لأهداف الدراسة وفروضها حيث لم تستند الدراسات السابقة علي هذا الإطار في رصد الأطر الخبرية التفسيرية التي طرحتها القنوات القضائية لمعالجة أزمة سد النهضة وانعكاساتها علي تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحوها.

(٣) تختلف الدراسات الحالية عن الدراسات السابقة من حيث مجالها الزمني حيث أجريت في فترة زمنية شهدت العديد من التطورات لهذه الأزمة، وهو ما مكن الباحث من التقييم الفعلي لمعالجة القنوات عينة الدراسة لهذه الأزمة في ظل هذه التطورات.

(٤) كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في المجتمع والعينة، حيث أجريت الدراسات السابقة علي مجتمعات وعينات مختلفة عن مجتمع وعينة الدراسة الحـــالية وفي بيئـــات ثقافية مختلفة عن البيئة الثقافية للمجتمع المصري.

(٥) تعتبر الدراسة الحالية جهداً علمياً متواضعاً قد تضيف بما تتوصل اليه من نتائج المزيد الي المكتبة الاعلامية المصرية أحد الأبعاد المفتقدة في المكتبة الاعلامية المصرية والمتمثلة في الرصد العلمي لمعالجة القنوات الفضائية لأزمة سد النهضة ورصد اتجاهات الرأي العام نحوها.

(٦) تسعي الدراسة الحالية إلي استكمال دراسة بعض الأبعاد التي لم تتناولها الدراسات السابقة، فهي تركز علي معالجة القنوات الفضائية لأزمة سد النهضة، وهو بعد لم يأخذ حظه من الاهتمام الكافي بالدراسة من قبل، باستثناء بعض الدراسات التي أجريت مؤخراً عن هذه الأزمة.

مشكلة الدراسة:

تحظي أزمة سد النهضة علي أولويات اهتمام الدولة المصرية، ومن ثم فقد حظيت علي اهتمام وسائل الإعلام بها وخاصة الفضائيات المصرية الحكومية والخاصة، لما تمثله من تهديدات علي أمن مصر المائي والقومي، فضلاً عن تأثيراتها السلبية علي مصر اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وبيئياً.

إلا أن الملاحظ ان التناول الإعلامي لهذه الأزمة لم ينال الاهتمام الكافي بحثياً خاصةً فيما يتعلق بأبعادها وكيفية تأثيراتها ومعالجتها في القنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة، كما تنطلق المشكلة البحثية من فرضية تأثير موقف الدولة المصرية من هذه الأزمة علي التناول والمعالجة الإعلامية وآليات تأثيرها وكيفية توظيف الأطر وإستراتيجيات التأثير المستخدمة في المعالجة من خلال تحليل الأطر التفسيرية التي طرحتها القنوات عينة الدراسة في معالجتها لهذه الأزمة وتفسير أسباب تبنيها لموقف معين منها.

وقد دلت الملاحظات العلمية للباحث، والمتابعة الدقيقة للفضائيات الحكومية والخاصة عينة الدراسة الحالية وأداؤها الإخباري في معالجة أزمة سد النهضة بالإضافة إلي اطلاع الباحث علي الأدبيات العلمية السابقة الي وجود ندره في الدراسات العلمية التي تناولت بالدراسة معالجة القنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة لأزمة سد النهضة ودورها في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحوها، وهو ما حدا بالباحث القيام بهذه الدراسة.

كما تبدو مشكلة الدراسة جلية بالاستناد إلي نظرية الأطر الخبرية ومفاهيمها النظرية، والتي تؤكد مقولاتها العلمية علي أن وسائل الاعلام لا تسعي فقط للتأثير في معارف الرأي العام، بل تسعي إلي التأثير في اتجاهاتهم ونواياهم السلوكية تجاه القضايا الأكثر بروزاً في المجتمع خلال فترة زمنية محددة.

وفي ضوء ما توصلت إليه مؤشرات الدراسة الاستطلاعية التي أجراها الباحث علي عينة من جمهور الرأي العام المصري قوامها أربعون مبحوثاً قبل القيام بإجراء الدراسة الراهنة في الفترة من ٨ – ١٠ أكتوبر ٢٠٢٠م والتي أظهرت اعتمادهم علي القنوات الفضائية عينة الدراسة في استيفاء المعارف والمعلومات عن هذه الأزمة، بل ويتعاظم دورها في تشكيل أرائهم واتجاهاتهم نحوها، لذا كان من الأهمية بمكان رصد دورها في معالجة هذه الأزمة ودورها في تشكيل اتجاهاتهم نحوها.

وبناءاً علي الاعتبارات العلمية السابقة تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في رصد المعالجة الاعلامية للقنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة لأزمة سد النهضة، وقياس اتجاهات الرأي العام المصري وتفاعله مع هذه الأزمة خاصة علي مستوي متغيرات (كثافة الاستخدام والثقة والاعتماد)، والأطر التفسيرية المطروحة لمعالجتها من خلال مقارنة طبيعة المعالجة في القنوات عينة الدراسة لهذه الأزمة.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الحالية إلي عدة اعتبارات آلا وهي:

(أ) **<u>الأهمية العلمية للدراسة</u>**: وتتمثل في الاعتبارات العلمية التالية:

١- تعالج الدراسة الحالية احدي الأزمات المهمة علي أجندة الحكومة المصرية آلا وهي أزمة سد النهضة الأثيوبي، وطبيعة معالجة القنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة لها وانعكاسات ذلك علي اتجاهات الرأي العام المصري نحوها.

٢- قلة الدراسات والبحوث الاعلامية في المجالين الأكاديميين العربي والأجنبي التي أولت اهتماماً بدراسة معالجة الفضائيات لأزمة سد النهضة وتأثير هذه المعالجة علي اتجاهات الرأي العام نحوها، لذا تأتي هذه الدراسة كجهد علمي متواضع لتسد النقص العلمي في هذا المجال.

٣- المكانة المهمة التي تحظي بها القنوات الفضائية المصرية لدي الرأي العام المصري باعتبارهم روافد اعلامية مهمة تزود مشاهديها بكافة المعلومات عن الأحداث الإقليمية والعالمية، وارتفاع نسب اعتمادهم عليها كمصادر معلوماتية مهمة، ودورها في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو هذه القضايا والأحداث والأزمات ومنها أزمة سد النهضة حيث توصلت لذلك بعض نتائج الدراسات السابقة.

٤- تبدو أهمية الدراسة من خلال اهتمامها بتوظيف نظرية الأطر الخبرية في إطار معالجة القنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة لأزمة سد النهضة ورصد

اتجاهات الرأي العام المصري نحوها، حيث لم تهتم أية دراسة سابقة – في حدود علم الباحث – وفي حدود ما أطلع عليه من دراسات سابقة – بتوظيف هذه النظرية للكشف عن دور التأطير الخبري في تشكيل اتجاهات المبحوثين نحو هذه الأزمة وهو ما أعطي هذه الدراسة عمقاً وثراءاً موضوعياً.

٥- التأكيد علي أهمية الدور الإعلامي لوسائل الاعلام في القيام بدورٍ مهمٍ في معالجة الأزمات السياسية خاصة وأن هذه الأزمات لم تعد تدار سياسياً فقط ولكن تدار إعلامياً أيضاً، ولذا كان من الأهمية رصد دور القنوات الفضائية المصرية سواء الحكومية منها أو الخاصة في تشكيل الرأي العام المصري نحو هذه الأزمة في إطار قدرتها علي التأثير والتغيير في أفراد المجتمع وزيادة معدلات متابعتهم من جانبهم.

(ب) <u>الأهمية التطبيقية للدراسة:</u>

١- تنبع أهمية الدراسة الحالية من حاجة المجتمع المصري لمثل هذه النوعية من الدراسات لدراسة هذه الأزمة لما لها من تأثيرات سلبية واضحة علي المجتمع المصري، فهي تهدد أمنه القومي وأمنه المائي فضلاً عما ينتج عنها من زيادة مساحات التصحر، وعرقلة مشروعات التنمية، علاوة علي انخفاض حصة مصر من مياه النيل.

٢- يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية في مساعدة الباحثين علي استكمال ما لم تتوصل إليه الدراسة الحالية من نتائج، في ظل التعددية الفضائية غير المسبوقة التي يعيشها المشاهدين المصريين، ودورها في تشكيل معارفهم واتجاهاتهم نحو الأزمات الأكثر بروزاً في المجتمع.

٣- دلت الملاحظات العلمية علي تزايد اهتمام الفضائيات المصرية الحكومية والخاصة بتغطية أزمة سد النهضة وتطوراتها خاصة بعد إعلان أثيوبيا انتهائها من بناء السد والبدء في ملئه بمياه النيل واختراق كافة الاتفاقيات المبرمة بين الدول المعنية بالأزمة (مصر – السودان – أثيوبيا).

٤- كما تكتسب الدراسة الحالية بعداً مجتمعياً مهماً من خلال مواكبتها للاهتمام العالمي والإفريقي بأزمة سد النهضة، وضرورة إيجاد حلول تحمي حق كل دولة من دول حوض نهر النيل في حصتها من مياه النيل.

أهداف الدراسة:

في ضوء المشكلة البحثية للدراسة الحالية وإطارها النظري الذي استندت إليه

وهي (نظرية الأطر الخبرية)، وبناءاً علي ما أطلع عليه الباحث من دراسات وبحوث سابقة، فإن الدراسة الحالية تسعي الي تحقيق هدف رئيسي لها آلا وهو رصد معالجة القنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة لأزمة سد النهضة ورصد اتجاهات الرأي العام المصري نحوها، ويندرج تحت هذا الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية آلا وهي:

١- رصد وتحليل الأطر التفسيرية التي طرحتها القنوات عينة الدراسة في معالجتها لأزمة سد النهضة وكيفية المعالجة.

٢- رصد عادات وانماط متابعة أفراد عينة الدراسة (الرأي العام المصري) للقنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة.

٣- الكشف عن دوافع متابعة أفراد عينة الدراسة لأزمة سد النهضة في القنوات عينة الدراسة.

٤- التعرف علي مستوي ثقة المبحوثين عينة الدراسة في المعلومات الواردة عن أزمة سد النهضة بالقنوات الفضائية موضع الدراسة.

٥- استخلاص آراء أفراد عينة الدراسة في الأسباب التي أدت إلي أزمة سد النهضة.

٦- تسليط الضوء علي اتجاهات الرأي العام المصري حول أطر المعالجة المطروحة بالقنوات عينة الدراسة لأزمة سد النهضة باعتبارها مصدراً مهماً للمعلومات والمتابعة من جانب مشاهديها.

٧- قياس العلاقة بين معالجة القنوات عينة الدراسة لأزمة سد النهضة واتجاهات الجمهور المصري نحوها.

٨- تحديد السيناريوهات المطروحة بالقنوات عينة الدراسة لحل أزمة سد النهضة.

٩- الوقوف علي أطروحات الحكومة المصرية المطروحة بالقنوات عينة الدراسة لطرح الحلول الممكنة لأزمة سد النهضة.

الإطار النظري للدراسة: (نظرية الأطر الخبرية) News Framing Analysis theory

ينظر كثير من الباحثون والمهتمون بنظرية الأطر الخبرية أنها أحد الروافد العلمية الحديثة لدراسة الاتصال والتأثيرات المختلفة لوسائل الاعلام في الجماهير، ويرون أنها امتداداً رصيناً للنظريات العلمية في هذا المجال بل ويعتبرونها امتداد للنظرية الأم وضع الأجندة ومن ثم أطلقوا عليها أنها المستوي الثاني من نظرية وضع الأجندة The Second Level Of Agenda Setting [١٧٨]

ويرجع اهتمام الباحثون بها لقدرتها علي قياس المحتوي غير الصريح (الضمني) Latent content للمحتوي الخبري لقضايا ومشكلات محددة داخل المجتمع خلال فترة زمنية محددة [١٧٩]، ولذلك استندت الدراسة الحالية في بنائها النظري علي هذه النظرية باعتبارها الإطار النظري الملائم لأهداف الدراسة الحالية وفروضها، لدراسة معالجة القنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة لأزمة سد النهضة، فضلاً عن أنها تطرح تفسيراً منتظماً لدور هذه القنوات في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري تجاه أزمة سد النهضة.

ويرجع الفضل لجهود العالم Robert Entman [١٨٠]، في تطوير هذه النظرية، فقد استطاع ان يحول الفكر المنهجي في بحوث ودراسات الأطر الخبرية الي التوجه الكيفي، حيث مكن هذا التوجه من إمكانية قياس المحتوي الحقيقي للرسالة الإعلامية وتفسير دورها في احداث التأثيرات في آراء واتجاهات الرأي العام.

ولقد سعي العديد من الباحثون والمهتمون بدراسة تحليل الأطر الخبرية بطرح عدة تعريفات لمفهوم الإطار الخبري "The News Frame"، ولعل من أبرز هذه التعريفات ما طرحة العالم Entman عام ١٩٩٣م[١٨١]، ان الإطار الخبري هو انتقاء متعمد لبعض جوانب الحدث أو القضية الواقع المدرك "Perceived Reality" وجعلها أكثر بروزاً في النص الخبري واستخدام اسلوب محدد في توصيف المشكلة وتحديد أسبابها وتقييم أبعادها وطرح الحلول المقترحة والتقييم الأخلاقي لها.

وأشار العالم جوفمان Goffman[١٨٢] الي أن الفرض الرئيسي لنظرية الأطر الخبرية يتمثل في طرح الأحداث والقضايا في إطار محدد يمكن في إطاره انتقاء وتأكيد وإبراز وتحديد أهم المعلومات الخاصة بالقضايا المطروحة واهمال جوانب أخري، وهو ما يؤدي إلي إضفاء مزيداً من الاتساق عليها، كما أن ذلك يكسبها المزيد من المعاني والدلالات التي تؤثر بدورها في أفكار ومعتقدات واتجاهات المتلقين لها.

وبذلك فوسائل الاعلام هي التي تحدد مجالات ومحاور اهتمام الرأي العام بقضايا محددة دون الأخري، فهي لا تسعي فقط لتشكيل أجندة اهتماماته بل لديها القدرة علي تشكيل إتجاهاته نحو الكثير من القضايا الأكثر بروزاً في المجتمع في فترة زمنية محددة[١٨٣].

وأشار كل من بان وجيريد Pan & Geraid [١٨٤]، الي أن تحليل الأطر الخبرية يجب ان تتم في إطار ثلاث محاور مرتبطة ببيئة الخطاب الإخباري والتي تشتمل علي ثلاث مكونات وهي:

(البناء التركيبي للقصه الإخبارية – الفكرة المحورية – الاستنتاجات الضمنية)

ويري إنتمان Entman[١٨٥]، أن الأطر الخبرية يتم تشكيلها من خلال:

الكلمات الرئيسية Key Words، المفاهيم Concepts، الرموز Symbols، الصور المرئية Visual Images، الوصف المجازي Metaphors والتي تسمي بأدوات التأثير وآلياته.

ومن ثم تصبح وظيفة الأطر الخبرية[١٨٦] – التعريف بالمشكلة – تحديد العوامل المسببة لها – وضع أحكام ومعايير أخلاقية لها – تقييم أسبابها واقتراح الحلول بشأنها.

- وأشار كليبلينجر Kepplinger [١٨٧] وآخرون، إلي أن الدور التي تمارسه الأطر الخبرية في تشكيل الجدل حول النزاعات يحدث من خلال طريقتين أساسيتين هما:

* **التناول الواقعي للحقائق:** ويعني معالجة الأحداث من خلال تأييد موقف معين في الطرح.
* **إعادة تقييم الأحداث:** ويعني معالجتها بطريقة تقييمه لرصد الأسباب وطرح الحلول.

ويري كوشيه Kosichi[١٨٨]، ان الأطر الخبرية تتزايد أهميتها وفاعليتها في التأثير خاصة عندما يتم توظيفها في معالجة الأحداث الهامة التي تنال علي اهتمامات الرأي العام ويثار حولها الكثير من الجدل والنقاش.

وقد طرح بعض الباحثون والمهتمون بنظرية الأطر الخبرية عدة تصنيفات للأطر الخبرية ومنها تصنيف العالم ماتيس Maties[١٨٩]، حيث صنفها إلي نوعين أساسيين طبقا لطبيعة الإطار وهما:

أ- **الإطار العام Thematic Frame**: وهو الإطار الذي يعالج القضايا في سياق أشمل ومنظور مجرد دون اللجوء إلي تحديد وقائع أو أحداث بعينها يغلب عليها الموضوعية والحيادية في المعالجة سواء أكانت قضايا اجتماعية أو أحداث خاصة بشخصيات أو أحداث تاريخية.

ب- **الإطار المحدد Episodic Frame**: وهو الإطار الذي يركز علي شرح القضايا المثارة من خلال طرح نماذج ملموسة ووقائع محددة تعالج قضايا أو موضوعات أو شخصيات أو جماعات محددة، وترجع المسئولية إلي مؤسسات أو جماعات محددة، وهي الأطر المستخدمة في تحديد أسباب القضية وطرق حلها والمقارنة بين الحلول المطروحة لها.

وهناك من الباحثون[١٩٠] من صنفها طبقاً للسياق الواردة فيه إلي:

- **الإطار الإستراتيجي: Strategic Frame**: الذي يتناول الأحداث في سياق استراتيجي كتأثيراتها علي الأمن القومي للدولة.
- **إطار الصراع: Conflict Frame**: الذي يتناول الأحداث في إطار تنافسي صراع يركز علي الخاسر والرابح في رصد المصالح ويقسم إلي صراع كبير – متوسط – محدود.
- **إطار النتائج الاقتصادية[١٩١]: Economic Consequence Frame**: يتناول الواقع في سياق النتائج الاقتصادية الناتجة عن الأحداث ويعكس تأثيراتها علي الأفراد والمؤسسات.
- **إطار المسئولية: Responsibility Frame**: الذي يسعي الي تحديد الشخص أو المؤسسة أو الحكومة المسئولة عن المشكلة.
- **إطار الجيران المتعاركان[١٩٢]: Feuding Neighbors**: يركز علي التعصب الفكري ويؤكد أن الضحايا الحقيقيون هم العامة وليس الأطراف المتصارعة.
- **إطار التعنت: Intransigence Frame**: ويشير إلي الجهة أو الدولة المتعنتة بسبب رفضها إعطاء الحق لغيرها من الدول المتضررة.
- **الإطار الأخلاقي: Moral Frame**: الذي يسعي إلي عرض الحقائق في السياق الأخلاقي و القيمي للمجتمع ويهتم بالأمور الأخلاقية والعقائدية.

جوانب استفادة الباحث من نظرية الاطر الخبرية في الدراسة الحالية:

- استفاد الباحث من استخدامه لهذه النظرية في دراسته الحالية في عدة جوانب علمية ألا وهي:

أ- استفاد الباحث منها في طرح الفروض العلمية للدراسة الحالية واختبارها لرصد الأطر الخبرية التفسيرية التي طرحتها القنوات الفضائية عينة الدراسة في معالجتها لأزمة سد النهضة خلال الإطار الزمني للدراسة.

ب- أفادت هذه النظرية في دراسة تأثيرات الأطر الخبرية المطروحة لمعالجة أزمة سد النهضة في القنوات عينة الدراسة في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو هذه الأزمة للوصول إلي نتائج متعمقة يمكن تطبيقها.

ج- ساعدت هذه النظرية علي الكشف عن الزوايا والأحداث التي ركزت عليها كل قناة من القنوات عينة الدراسة في بنائها لأطر Frame Building أزمة سد

النهضة، طبقاً لاختلاف السياسات التحريرية والتوجهات السياسية لكل قناة واختلاف توجهات القائمين عليها.

د- مكنت هذه النظرية الباحث من تحليل المحتوي الغير صريح (الضمني) للأطر التي استخدمتها القنوات عينة الدراسة في معالجتها لأزمة سد النهضة.

هـ- أفادت هذه النظرية في ربط وتحليل وتفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية في ضوء المعطيات الفكرية لهذه النظرية بنتائج الدراسات السابقة لإيجاد عمق تحليلي للدراسة.

وبذلك شكلت هذه النظرية بما اشتملت عليه من مفاهيم علمية إطاراً مرجعياً خصباً وملائماً للدراسة الحالية لرصد وتحليل معالجة القنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة لأزمة سد النهضة ورصد اتجاهات الرأي العام المصري نحوها.

تساؤلات الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة الحالية وإطارها النظري ومراجعة الباحث للأدبيات العلمية السابقة ذات الصلة بموضوع دراسته، تسعي الدراسة الحالية إلي الإجابة علي سؤال رئيسي وهو ما طبيعة معالجة القنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة لأزمة سد النهضة؟ وما هي اتجاهات الرأي العام المصري نحوها؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية تسعي الدراسة للإجابة عليها آلا وهي:

١- ما عادات وأنماط مشاهدة أفراد عينة الدراسة (الرأي العام المصري) للقنوات الفضائية الحكومية والخاصة لمتابعة أزمة سد النهضة؟

٢- ما أهم القنوات الفضائية الحكومية والخاصة التي يفضل أفراد عينة الدراسة مشاهدتها؟

٣- ما دوافع متابعة أفراد عينة الدراسة لأزمة سد النهضة في القنوات الفضائية عينة الدراسة؟

٤- ما مستوي ثقة أفراد عينة الدراسة في المعلومات الواردة عن أزمة سد النهضة بالقنوات الفضائية عينة الدراسة؟

٥- ما القنوات الفضائية الحكومية والخاصة التي يفضل المبحوثين متابعة أزمة سد النهضة من خلالها؟

٦- ما أسباب تفضيل أفراد عينة الدراسة للقنوات الفضائية الحكومية والخاصة لمتابعة أزمة سد النهضة؟

٧- ما هي أراء أفراد عينة الدراسة في الأسباب التي أدت إلي أزمة سد النهضة؟

٨- ما الخيارات التي يفضلها أفراد عينة الدراسة لتسوية أزمة سد النهضة؟

٩- ما مدي تأييد المبحوثين أفراد عينة الدراسة لأطروحات الدولة المصرية لحل أزمة سد النهضة؟

١٠- ما اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو أطر معالجة أزمة سد النهضة بالقنوات الفضائية عينة الدراسة؟

الفروض العلمية للدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية في صياغة فروضها العلمية علي معطيات نظرية الاطر الخبرية، في ضوء ما تسعي إليه الدراسة من أهداف وتتمثل هذه الفروض فيما يلي:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين كثافة متابعة الرأي العام المصري للقنوات الفضائية الحكومية والخاصة، والثقة في المعلومات الواردة فيها عن أزمة سد النهضة.

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين أطر معالجة أزمة سد النهضة في كل من القنوات الفضائية الحكومية والخاصة، وتبني الرأي العام المصري (المبحوثين) لتلك الأطر التفسيرية لأزمة سد النهضة وتداعياتها علي المجتمع المصري.

الفرض الثالث: يوجد ارتباط دال إحصائياً بين أطر حلول أزمة سد النهضة التي طرحتها القنوات الحكومية والخاصة عينة الدراسة واتجاهات الرأي العام (المبحوثين) نحو تلك الحلول وتقييمهم لأداء الحكومة بشأن هذه الأزمة.

الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين ثقة الرأي العام المصري في المعلومات الواردة عن أزمة سد النهضة بالقنوات الحكومية والخاصة وتأييده لرؤية الحكومة المصرية لمواجهة أزمة سد النهضة.

الفرض الخامس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تأييد الرأي العام المصري لرؤية الحكومة المصرية لمواجهة أزمة سد النهضة وفقاً للمتغيرات الديموجرافية للمبحوثين (السن – النوع – المستوي الاجتماعي والاقتصادي).

المفاهيم الإجرائية للدراسة:

تتحدد المفاهيم الإجرائية للدراسة الحالية في المفاهيم العلمية التالية والتي ترتبط بموضوع الدراسة ومتغيراتها آلا وهي:

- **المعالجة الإعلامية**: ويقصد بها الطريقة أو الأسلوب الذي تنتهجه القنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة عينة الدراسة (الحياة – إكسترا نيوز – المحور – المصرية الإخبارية – الفضائية الأولي المصرية) في معالجتها لأزمة سد النهضة بطرق معينة تتفق مع أهدافها وسياساتها التحريرية وتوجهات القائمين عليها.
- **سد النهضة**: هو مشروع سعت الحكومة الإثيوبية إلي إنشاؤه في ٢ إبريل من عام ٢٠١١ علي الجانب الشرقي لنهر النيل في أثيوبيا بهدف توليد الطاقة الكهرومائية واستكمال مشروعات التنمية فيها، ويبلغ ارتفاعه ١٤٥ متراً وتبلغ السعة التخزينية له مليار متر مكعب، الا أن إنشاؤه يمثل تهديداً للأمن المائي لدول المصب مصر والسودان وهو ما يخل بالاتفاقيات المبرمة بين دول حوض نهر النيل بما يحفظ حصة كل دولة من مياه النيل، فضلاً عن تهديده للأمن القومي لهذه الدول، وتأثيرات بناؤه السلبية علي هذه الدول في كافة المجالات (السياسية – الاقتصادية – الاجتماعية – الأمنية – البيئية).

مفهوم الاتجاهات: ويقصد بها في هذه الدراسة أنها أنماط من المعارف والمعتقدات الراسخة لدي أفراد الرأي العام المصري والتي يعبرون عنها من خلال إبداء أراءهم فيما تطرحه القنوات الفضائية المصرية والحكومية والخاصة من معلومات وسيناريوهات وحلول لأزمة سد النهضة للوصول الي تسوية قد يقبلها الرأي العام المصري ويتبناها وقد يرفضها.

مفهوم الرأي العام: ويقصد به أفراد المجتمع المصري من الذكور والإناث ممن هم في المرحلة العمرية من سن ١٨ عاماً لأقل من ٤٥ عاماً، ويتعرضون للقنوات الفضائية الحكومية والخاصة لمتابعة أزمة سد النهضة من خلالهم.

مفهوم الأزمة: هي مشكلة مفاجئة ونقطة تحول في مسارها تأخذ بأبعاد النظام السياسي مما يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة علي احتوائها من قبل الأطراف المعنية بها وتستدعي إلى اتخاذ قرار لمواجهتها اما للأفضل أو أما للأسوأ (الحرب أو السلم) لإيجاد حل لها.

ويقصد بها في هذه الدراسة قيام أثيوبيا ببناء سد النهضة وعدم التزامها بالاتفاقيات الدولية ورفضها الاعتراف بحقوق مصر المائية التاريخية، وهو ما يمثل تهديداً لأمنها المائي والقومي ويتطلب تحركاً سريعاً للمحافظة علي حصة مصر المائية وحماية أمنها القومي والمائي بحيث تتخذ كافة وسائل الضغط المختلفة للحصول علي حقوقها المائية.

الإجراءات المنهجية للدراسة (نوع الدراسة ومنهجها):

نوع الدراسة: نظراً لطبيعة هذه الدراسة ونوعية متغيراتها فإنها تعد من الدراسات الوصفية Descriptive Studies التحليلية حيث لا تقف عند حدود الوصف المجرد للظاهرة بل تتعداه لوصف العلاقات والتأثيرات المتبادلة بينهما للوصول إلي نتائج تفسر العلاقات بين المتغيرات لاستخلاص دلالات مفيدة منها.

وذلك من خلال رصد معالجة القنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة خلال الاطار الزمني للدراسة والتعرف علي قدرة التأطير الخبري علي تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو تلك الأزمة.

منهج الدراسة: في اطار الدراسة الوصفية الحالية اعتمد الباحث علي منهج المسح الاعلامي "Survey Method" بشقية الوصفي Descriptive Survey والتحليلي Analytical Survey، بهدف الحصول علي بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة موضع الدراسة، وذلك للتعرف علي معالجة القنوات الفضائية الحكومية والخاصة لأزمة سد النهضة ورصد اتجاهات الرأي العام المصري نحوها، وقد اعتمدت عليه الدراسة نظراً لأنه المنهج الملائم لأهدافها وفروضها، وأكثرها استخداماً في بحوث الاعلام لدراسة جمهور وسائل الإعلام ودراسة متغيرات الدراسة والعلاقة بينهما.

أسلوب المقارنة المنهجية: استخدمت الدراسة الأسلوب المقارن لرصد أوجه الشبة والاختلاف بين الأطر الخبرية التفسيرية التي استخدمتها قنوات الدراسة في معالجتها لأزمة سد النهضة، ولمقارنة نتائج الدراسة الحالية بنتائج الدراسات السابقة، ولاختبار العلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة خاصة علي مستوي متغيرات (الاستخدام – الاعتماد – الثقة).

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة: نظراً لأن مجتمع الدراسة الحالية يتميز بكبر حجمه (الرأي العام المصري) لذا فقد اعتمدت الدراسة علي المجتمع المتاح Accessible Society، بحيث يمكن الوصول إلي أفراده واختيار العينة المناسبة من بين أعضاؤه، ويتمثل مجتمع الدراسة الحالية في أفراد جمهور الرأي العام المصري من الذكور والإناث ممن هم في المرحلة العمرية من سن ١٨ إلي أقل من ٤٥ عاماً سكان مجتمعات محافظات (القاهرة – الشرقية – الإسكندرية – بني سويف)، باعتبارهم فئات مجتمعية يمكنها المشاركة بفاعلية في القضايا المجتمعية التي تخص بلادهم.

* **ويرجع اختيار الباحث لتحديد مجتمع دراسته من الرأي العام بهذه المحافظات لعدة أسباب ألا وهي:**

أ- اختار الباحث محافظة القاهرة مجتمعاً لدراسته باعتبارها العاصمة السياسية للبلاد ويقطنها عدد كبير من السكان ويوجد بها كافة الفئات الممثلة للرأي العام المصري.

ب- كذلك تم اختيار محافظة الشرقية كمجتمع للدراسة باعتبارها المحافظة التي يسكنها الباحث ويعمل في جامعتها كعضو هيئة تدريس وهي (جامعة الزقازيق)، ويوجد بها كافة الفئات العمرية التي تمثل الرأي العام المصري في الوجه البحري.

ج- وتم اختيار محافظة الإسكندرية باعتبارها العاصمة السياسية الثانية للبلاد، ويشكل سكانها الرأي العام المصري بكافة فئاته.

د- كما وقع اختيار الباحث علي محافظة بني سويف مجتمعاً لدراسته، لتمثل محافظات الوجه القبلي لصعيد مصر ويتوافر بها الفئات العمرية الممثلة للرأي العام المصري.

هـ- وفضلاً عن ذلك صعوبة إجراء الدراسة الميدانية علي الرأي العام المصري كله في كافة مجتمعات محافظات الجمهورية، نظراً لأن ذلك يفوق قدرات الباحث المادية والبشرية.

عينة الدراسة:

اهتم الباحث بتطبيق آليات تحليل الأطر المعيارية والسائدة في بحوث الأطر الخبرية بالتطبيق علي النشرات الرئيسية والبرامج الإخبارية الجماهيرية بالقنوات الفضائية الحكومية وهي قناتا الفضائية المصرية الأولي وبرنامجها الرئيس وهو برنامج (مصر النهاردة) وكذلك قناة المصرية الإخبارية وبرنامجها الرئيس برنامج (بتوقيت القاهرة) وكذلك القنوات الفضائية الخاصة وهي قناة الحياة وبرنامجها الرئيس (الحياة اليوم) وقناة المحور وبرنامجها الرئيس (٩٠ دقيقة) وقناة إكسترا نيوز وبرنامجها الرئيس (المواجهة) لرصد ومتابعة أزمة سد النهضة وأطر المعالجة التفسيرية لهذه الأزمة من جانب هذه القنوات خلال فترة الدراسة التحليلية الممتدة من ١ نوفمبر ٢٠٢٠ إلي ٣١ يناير ٢٠٢١.

أسباب اختيار عينة القنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة:

يرجع اختيار الباحث لهذه القنوات لإجراء دراسته عليهم لعدة اعتبارات علمية

وهي:

١- أنها تعبر عن توجهات هذه القنوات وسياساتها التحريرية سواء الحكومية منها أو الخاصة.

٢- كون القنوات حكومية يسمح ذلك بعرض رؤي ووجهات نظر الحكومة المصرية تجاه أزمة سد النهضة، في حين كون القنوات خاصة يسمح لها ذلك بعرض وجهات نظر متعددة بعيداً عن الالتزام بوجهات نظر الدولة كما هو الحال في القنوات الحكومية.

٣- تعتبر القنوات عينة الدراسة سواء الحكومية منها أو الخاصة من بين القنوات الفضائية المهمة في مصر حيث تقدم كافة القضايا علي الساحتين الإقليمية والدولية بتحليلات ورؤي متعددة لمعالجتها وطرح الحلول الممكنة لها.

٤- نالت أزمة سد النهضة موقعاً مهماً علي أجندة اهتمام هذه القنوات سواء من خلال جهازها التحريري أو عبر مجموعة الخبراء والمحللين المشتركين في معالجة هذه الأزمة علي شاشاتها.

أسباب اختيار العينة الزمنية للدراسة:

أجريت الدراسة الحالية في الفترة الزمنية من واحد نوفمبر ٢٠٢٠ وحتي ٣١ يناير ٢٠٢١م، ويرجع اختيار الباحث لهذه الفترة الزمنية لإجراء دراسته لعدة مبررات علمية آلا وهي:

أ- بدأت أزمة سد النهضة في التصاعد مجدداً بشكل قوي أثناء هذه الفترة الزمنية حتي وصلت إلي ذروة الأزمة وتصاعدها خلال هذه الفترة.

ب- شهدت هذه الفترة الزمنية تطورات وتداعيات لهذه الأزمة تمثلت في اعلان أثيوبيا عن الانتهاء من بناء السد والبدء في ملئه علي عدة مراحل من مياه نهر النيل، مما يضر بمصالح مصر المائية وأمنها القومي.

ج- شهدت هذه الفترة عدة تطورات متعلقة بالتعامل مع الملف نفسه ومنها اعلان الحكومة المصرية عن أن رؤيتها لحل هذه الأزمة، هو السعي إلي تحقيق المكاسب للجميع والتنمية لكل الأطراف، وأنها تري أن التفاوض السلمي هو الطريق الأنسب لعلاج هذه الأزمة وكذلك مطالبة مصر دول حوض نهر النيل بالعودة إلي بنود إعلان المبادئ الموقعة في الخرطوم في مارس من عام ٢٠٠٥م، والذي يلزم الدول الثلاث (مصر – السودان – أثيوبيا) بالمبادئ الواردة فيه.

د- كما شهدت هذه الفترة تطوراً نوعياً في المسارين السياسي والدبلوماسي لهذا الملف والتركيز علي المسار الدبلوماسي والتعاوني بين الدول الثلاث (مصر – السودان – أثيوبيا) كمنهاج ثابت في السياسة المصرية بشكل عام، وتترجمه أزمة سد النهضة بشكل واضح، بحسبانه مدخلاً داعماً لبناء الثقة وتجاوز المنهجين التصادمي والصراعي، كمحاولة لتفسير موقف أثيوبيا في المحادثات وحلحلة الموقف السوداني بحسبانه ركيزة أساسية للتحركات المصرية لحل الأزمة.

ولجأ الباحث إلي اختيار عينة دراسته الميدانية من المجتمع الأصلي لأسلوب العينة المتاحة Available Sample التي هي أحد أنواع العينات الغير احتمالية Non Probability Sample(عينة عمدية – متاحة – بالمصادفة). نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة (الرأي العام المصري) بكافة فئاته، وبذلك تمثل الإطار الذي تم سحب العينة منه في أفراد المجتمع المصري ممن هم في سن ١٨ لأقل من ٤٥ عاماً قوامها ٤٢٠ مبحوثاً بحيث تمثل العينة كل من (النوع – السن – المنطقة الجغرافية – المستوي الاقتصادي والاجتماعي) في اطار الاختبار العمدي للمبحوثين من أربعة محافظات وهي (القاهرة – الشرقية – الاسكندرية – بني سويف).

بحيث يسمح هذا التعدد بتمثيل التنوع والاختلاف في خصائص العينة فضلاً عن إجراء المقارنات بين أفرادها وفقاً لمتغيرات الدراسة.

ويرجع اختيار الباحث للعينة المتاحة لإجراء الدراسة عليها، نظراً لإمكانية الوصول للمبحوثين وتمثيلهم ورصد خصائصهم، إلي جانب أنها الأفضل في دراسة الجمهور (الرأي العام) عن العينة العشوائية خاصة وأن الفرق بينهما ضعيف، علاوة علي أنها الأسلوب الأكثر شيوعاً في سحب عينات الجماهير في البحوث والدراسات الاعلامية في السنوات الأخيرة خاصة وان الانحراف المعياري عن العينات العشوائية يكون محدود للغاية، علاوة علي أن دراسة المجتمع كله أمراً بالغ الصعوبة لأنه يفوق قدرات الباحث المادية والبشرية ومن هنا تم الاعتماد علي سحب العينة المتاحة.

* **<u>وقد راعي الباحث عدة ضوابط في اختياره للعينة وهي:</u>**

١- أن تمثل الذكور والإناث في الوجهين البحري والقبلي.

٢- الا يقل سن المبحوثين عن ١٨ عاماً فأكثر.

٣- ان تمثل مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية في المحافظات عينة الدراسة.

٤- ان تعكس نسبة تمثيلهم في المجتمع.

٥- ان تمثل كافة الشرائح والفئات المختلفة للرأي العام المصري.

ويرجع اختيار الباحث لجمهور الرأي العام المصري لإجراء الدراسة عليه للاعتبارات التالية:

أ- أثبتت بعض نتائج البحوث والدراسات السابقة أنهم أكثر متابعة للقنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة، وتحظي بأولويات تفضيلات المشاهدة لديهم باعتبارها مصدراً مهماً للمعلومات.

ب- يتوافر لدي أفراد الرأي العام المصري القدرات التي تمكنهم من التواصل مع الباحث وتزويده بالمعلومات اللازمة لرصد اتجاهاتهم نحو أزمة سد النهضة.

ج- اختلاف تجانس شرائح أفراد المجتمع المصري في الوجهين القبلي والبحري بين الذكور والإناث واختلاف المستويات الاجتماعية والاقتصادية.

د- وقد استند الباحث في تقسيمه للعينه وتوزيعها الي الإحصاء الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٧م[١٩٣]، وتقريره السنوي لعام ٢٠٢٠م[١٩٤] الذي أوضح فيه أن نسبة الذكور ٥١% والإناث ٤٩%.

طريقة اختيار عينة الدراسة: قام الباحث بحصر لمحافظات الوجهين البحري والقبلي وتم اختيار المحافظات الأكبر عدداً للسكان لتمثيل المجتمع المصري في الوجهين، وتم اختيار اربعة محافظات وهي (القاهرة – الشرقية – الاسكندرية – بني سويف)، ومن ثم تم سحب عينة متاحة من جمهور الرأي العام من هذه المحافظات بواقع ١٢٠ مبحوثاً من محافظة القاهرة و ١٠٠ مبحوثاً من محافظة الشرقية، و ١٠٠ مبحوثاً من محافظة الإسكندرية، و ١٠٠ مبحوثاً من محافظة بني سويف، واعتمد الباحث علي أسلوب In Person Survey في إجراء المقابلة المقننة مع المبحوثين بعد أن تم توزيع صحيفة استبيان لكل مبحوث للإجابة علي أسألتها ، وقد راعي الباحث أن تزيد عدد مفردات العينة عن العدد المقرر لها وهو ٤٢٠ مبحوثاً تحسباً لوجود استمارات لا تفي بالشروط العلمية المطلوبة.

*** أداة جمع البيانات:**

في إطار منهج المسح اعتمدت الدراسة علي أحد أدواته الرئيسية وهي أداة الاستبيان Questionnaire، باعتبارها أداة جمع البيانات المناسبة للدراسة الحالية، وذلك للحصول علي معلومات علمية مقننه من أفراد عينة الدراسة في إطار موضوعها وأهدافها وتساؤلاتها وفروضها، حيث تم إعداد صحيفة استبيان اشتملت علي عدة تساؤلات مفتوحة ومغلقة ومقياسي تجميعي لقياس متغيرات الدراسة وعلاقة محاور الدراسة بعضها ببعض لقياس اتجاهات الرأي العام (المبحوثين) نحو معالجة القنوات

الفضائية الحكومية والخاصة لأزمة سد النهضة بما يحقق أهداف الدراسة ويجيب علي تساؤلاتها.

اختبار الصدق والثبات:

أ- **اختبار صدق الاداة**: لتحقيق درجة الصدق للأداة قام الباحث بعرضها علي مجموعة من المحكمين** (١٩٥) من ذوي الخبرة والمعرفة في مجال الاعلام لإبداء أراءهم فيها، وهو ما يعرف باسم أسلوب الصدق الظاهري (صدق المحكمين)، ثم قام الباحث بإجراء التعديلات التي أبداها سيادتهم عليها إلي أن وصلت إلي صورتها النهائية لتصبح قابلة للتطبيق علي أفراد عينة الدراسة.

ب- **الاختبار القبلي للصحيفة**: أجري الباحث اختباراً قبلياً للصحيفة علي عينة من أفراد الدراسة بلغت ١٠% من اجمالي العينة الكلية للدراسة البالغة نحو ٤٢٠ مبحوثاً بواقع (٤٢) مبحوثاً للتأكد من مدي وضوح ودقة وفهم المبحوثين لأسئلتها، قبل التطبيق النهائي علي أفراد العينة الكلية وبعدها تم إجراء بعض التعديلات البسيطة لتتلاءم مع قدرات المبحوثين علي فهمها.

ج- **اختبار الثبات**: قام الباحث بإجراء اختبار الثبات علي عينة من المبحوثين من أفراد عينة الدراسة قوامها ١٠% من العينة الإجمالية بواقع (٤٢) مبحوثاً بعد أسبوعين من التطبيق الأول، وقياس معامل الثبات بين النتائج التي توصل إليها مع كل مرة من اعادة التحليل وفقاً لمعادلة هولستي.

وكانت نسبة الاتفاق مرتفعة بين التطبيقين حيث بلغت قيمة الثبات (٩٢%) وهي نسبة مرتفعة تدل علي صلاحية الاستمارة للتطبيق.

وقد استعان الباحث في هذه المرحلة بالإضافة إلي جهده بباحثين ***آخرين(١٩٦) لمساعدة في إجراء هذا الاختبار، ثم قام الباحث بتوزيع الاستمارات علي المبحوثين معتمداً في جمع البيانات، علي أسلوب In Person Survey المقابلة الشخصية معهم وبعد الانتهاء من جمع البيانات أجري الباحث المراجعة المكتبية للاستمارات وأستبعد منها نحو ٢٠ استمارة لم تحقق الشروط العلمية من الصدق ثم قام بترميز البيانات والاستمارات تمهيداً لإعدادها للدخول إلي الحاسب الآلي لمعالجتها إحصائياً. وبناءاً علي ذلك تم تقسيم العينة طبقاً لنسبة تمثيلهم في المجتمع.

والجدول التالي يوضح توصيف خصائص أفراد عينة الدراسة طبقاً للمتغيرات الديموجرافية للمبحوثين:

جـــــدول (١)

خصائص وسمات أفراد عينة الدراسة (الرأي العام المصري)

المتغيـــرات		ك	%
النوع	ذكور	٢١٥	٥١,١٩
	إناث	٢٠٥	٤٨,٨٠
	الإجـمـالـى	**٤٢٠**	**%١٠٠**
الفئات العمرية	١- من ١٨ إلي أقل من ٢٥ عاماً	١٧٣	٤١.٢
	٢- من ٢٥ إلي أقل من ٣٥ عاماً	١٠١	٢٤
	٣- من ٣٥ الي أقل من ٤٥ عاماً	٨٦	٢٠.٥
	٤- ٤٥ عاماً فأكثر	٦٠	١٤.٣
	الإجـمـالـى	**٤٢٠**	**%١٠٠**
المستوي التعليمي	١- مؤهل متوسط	١٠٠	٢٣.٨
	٢- مؤهل فوق متوسط	٦٨	١٦.٢
	٣- مؤهل جامعي	١٩٥	٤٦.٤
	٤- دراسات عليا	٥٧	١٢.٦
	الإجـمـالـى	**٤٢٠**	**%١٠٠**
المهنة	١- قطاع حكومي	٩٦	٢٢.٨
	٢- قطاع خاص	٧٠	١٦.٧
	٣- عمل حر	٩٩	٢٣.٦
	٤- لا يعمل	١٥٥	٣٦.٩
	الإجـمـالـى	**٤٢٠**	**%١٠٠**
المستوي الإقتصادي والإجتماعي	١- مستوي دخل منخفض	١٢٦	٣٠
	٢- مستوي دخل متوسط	٢٠١	٤٧.٩
	٣- مستوي دخل مرتفع	٩٣	٢٢.١
	الإجـمـالـى	**٤٢٠**	**%١٠٠**
المنطقة الجغرافية (المحافظات)	١- القاهرة	١٢٠	٢٨.٦
	٢- الاسكندرية	١٠٠	٢٣.٨
	٣- الشرقية	١٠٠	٢٣.٨
	٤- بني سويف	١٠٠	٢٣.٨
	الإجـمـالـى	**٤٢٠**	**%١٠٠**

إجمالي حجم العينة ٤٢٠ مبحوثاً

المعالجة الإحصائية للبيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة:

قام الباحث بمراجعة بيانات كافة استمارات المبحوثين بدقة ثم قام بترميزها تمهيداً لإدخالها للحاسب الآلي لمعالجتها وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية بشأنها من خلال استخدام الباحث لبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف اختصارات باسم (SPSS) Statistical Package For The Social Sciences للإجابة علي تساؤلات الدراسة واختبار صحة فروضها العلمية.

وقد تم استخدام المعاملات والاختبارات الإحصائية التالية في تحليل البيانات وهي:

١- التكرارات البسيطة والنسب المئوية لمعالجة البيانات وترتيبها.

٢- حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرات.

٣- الوزن النسبي لحساب النسبة المئوية للمتوسط الحسابي الذي يحسب من المعادلة المتوسط الحسابي × ١٠٠ ÷ الدرجة العظمي للعبارة.

٤- معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient) لدراسة شدة واتجاه العلاقة الارتباطية بين متغيرين أسمين من نفس مستوي المسافة أو النسبة Interval or Ratio وقد اعتبرت العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة المعامل أقل من (٠.٣٠) ومتوسطة ما بين (٠.٣٠ – ٠.٧٠) وقوية إذا زادت عن (٠.٧٠).

٥- اختبار (ت) للمجموعات المستقلة (Independent-Samples T-Test)، لدراسة الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطين حسابيين لمجموعتين مستقلتين من الحالات المدروسة في أحد المتغيرات من نوع المسافة أو النسبة (Interval or Ratio).

٦- تحليل التباين أحادي الاتجاه (One Way Analysis of Variance)، والمعروف اختصاراً باسم (Anova)، لدراسة الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية لأكثر من مجموعتين من الحالات المدروسة في أحد المتغيرات من نوع المسافة أو النسبة (Interval or Ratio).

٧- الاختبارات البعدية (Post Hoc Tests) بطريقة أقل فرق معنوي (LSD) Least Significance Difference لمعرفة مصدر التباين وإجراء المقارنات الثنائية بين المجموعات التي يثبت اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه (Anova) وجود فروق إحصائية دالة بينها.

وقد تم قبول نتائج الاختبارات الإحصائية عند درجة ثقة ٩٥% فأكثر، أي عند مستوي معنوية ٠.٠٥ فأقل، لاعتبار العلاقة أو الفروق ذات دلالة إحصائية من عدمه، وقد ساعدت هذه المعاملات ونتائجها في شرح وتحليل نتائج الدراسة الحالية علي مستوي التساؤلات والتثبت من صحة فروضها.

متغيرات الدراسة: تتحدد متغيرات الدراسة الحالية في المتغيرات التالية:

(١) المتغير المستقل: وتتحدد في متغيرات – التعرض للقنوات الفضائية الحكومية والخاصة وأطر معالجتها لأزمة سد النهضة.

(٢) المتغير الوسيط: وتتمثل في المتغيرات الديموجرافية للمبحوثين وهي (الاستخدام – الاعتماد – الثقة).

كما تتمثل في متغيرات (النوع – المرحلة العمرية – المستوي التعليمي – الدخـــل – المنطقة الجغرافية).

(٣) المتغير التابع: وتتمثل في اتجاهات الرأي العام المصري (المبحوثين) نحو الأطر الخبرية التفسيرية المطروحة لمعالجة أزمة سد النهضة.

حدود الدراسة: تنحصر حدود الدراسة الحالية في الحدود التالية:

(أ) الحدود الموضوعية (العلمية): وتتمثل في اقتصارها علي دراسة موضوع معالجة الفضائيات المصرية الحكومية والخاصة لأزمة سد النهضة واتجاهات الرأي العام المصري نحوها.

(ب) الحدود البشرية: أجريت الدراسة الحالية علي عينة من الرأي العام المصري (المبحوثين) قوامها ٤٢٠ مبحوثاً ممن هم في المرحلة العمرية من ١٨ عاماً لأقل من ٤٥ عاماً من الذكور والإناث.

(ج) الحدود المكانية: ويقصد بها المنطقة الجغرافية التي أجريت فيها الدراسة والتي تتحدد في مجتمع أربعة محافظات وهي (القاهرة – الشرقية – الاسكندرية – بني سويف).

(د) الحدود الزمانية: ويقصد بها الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة الميدانية وهي الفترة الممتدة من ١ نوفمبر ٢٠٢٠ إلي ٣١ يناير ٢٠٢١، حيث شهدت هذه الفترة الزمنية عدة تطورات في التعامل مع ملف سد النهضة علي مستوي المشروع نفسه وعلي مستوي التطورات المتعلقة بالتعامل مع هذا الملف.

نتائج الدراسة:

أولاً: النتائج الخاصة بالإجابة علي تساؤلات الدراسة:

جدول رقم (٢)

معدل متابعة المبحوثين للقنوات الفضائية المصرية عينة الدراسة

التكرار والنسبة / معدل المتابعة	ك	%
دائماً	٣١٣	٧٤.٥
أحياناً	٩١	٢١.٧
نادراً	١٦	٣.٨
الإجمالي	٤٢٠	١٠٠

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٢) يتضح أن المبحوثين أفراد عينة الدراسة يتابعون القنوات الفضائية المصرية عينة الدراسة دائماً بنسبة (٧٤.٥%) ويُعزي الباحث ذلك إلي حرص أفراد العينة علي معرفة ما يجري حولهم من أحداث وأزمات علي كافة المستويات الإقليمية والعالمية، حيث ساهمت التكنولوجيا الحديثة في تغطية الأخبار والأحداث لحظة حدوثها وهو ما ساعد كثيراً علي جعل الرأي العام المصري ملماً بكل ما يدور حوله من أحداث ويكون رأيا رشيداً مستنيراً حولها.

ويليها نسبة ٢١.٧% من أفراد العينة يتابعونها أحياناً، في حين انخفضت نسبة من يتابعونها بشكل عرضي بنسبة ٣.٨%، وقد يرجع ذلك إلي الانشغال وضيق الوقت والاعتماد علي الإعلام الجديد في الحصول علي المعلومات عن الأخبار والأحداث التي تجري حولهم.

ويري الباحث أن النتائج السابقة إنما تعكس حرص أفراد العينة علي متابعة هذه الفضائيات باعتبارها روافد إعلامية تشبع الاحتياجات المعرفية لديهم بل وتجعلهم جمهور متجانس من حيث استخدامهم لتلك القنوات.

وتتفق النتيجة السابقة مع نتائج دراسة صبري خالد ٢٠١٥م[١٩٧]، حيث ثبت أن أغلب أفراد عينة الدراسة يشاهدون القنوات الفضائية بنسبة ٥٧.٦%.

جدول رقم (٣)

أهم القنوات الفضائية التلفزيونية التي يفضل أفراد عينة الدراسة من خلالها متابعة أزمة سد النهضة

درجة المتابعة / أهم القنوات*	دائماً		أحياناً		نادراً		المتوسط
	ك	%	ك	%	ك	%	الحسابي
- الحياة	٢٩٣	٦٩.٨	٩٧	٢٣.١	٣٠	٧.١	٣.٦٣
- إكسترا نيوز	٢٧١	٦٤.٥	٩٤	٢٢.٤	٥٥	١٣.١	٣.٥١
- المحور	٢٤٥	٥٨.٣	١٢٦	٣٠	٤٩	١١.٧	٣.٤٧
- المصرية الإخبارية	١٣٦	٣٢.٤	٢٣٣	٥٥.٥	٥١	١٢.١	٣.٢٠
- الفضائية المصرية الأولي	١٣١	٣١.٣	٢١٢	٥٠.٥	٧٧	١٨.٢	٣.١٣

* يمكن اختيار أكثر من بديل.

تشير أرقام الجدول السابق رقم (٣) إلي اختلاف القنوات الفضائية المصرية التي فضل أفراد عينة الدراسة متابعة أزمة سد النهضة من خلالها، حيث جاءت قناة الحياة في صدارة هذه القنوات لمتابعة تطورات أزمة سد النهضة، وجاءت بمتوسط حسابي قدره ٣.٦٣% ، ويرجع ذلك إلي أن هذه القناة تمتلك من الإمكانيات التكنولوجية والمادية والبشرية ما يمكنها من الحصول علي الأخبار من مصادرها المتعددة وإعادة تقديمها لجمهورها في إطار من الفورية والسبق والموضوعية لمشاهديها، مما جعلها تحظي علي نسب متابعة مرتفعة من جانب الرأي العام المصري، يليها قناة إكسترا نيوز بمتوسط حسابي بلغ ٣.٥١%، ويُعزي الباحث ذلك إلي أن هذه القناة الإخبارية تمتلك شبكة كبيرة من المندوبين والمراسلين المدربين لتغطية هذه الأزمة وتداعياتها علي مدار الساعة، ثم جاءت قناة المحور بمتوسط حسابي بلغ ٣.٤٧%، وقد يرجع ذلك إلي قلة اهتمام هذه القناة بهذه الأزمة وانحصار اهتمامها بها في بعض البرامج المقدمة فيها.

وتتفق النتيجة السابقة مع نتائج دراسة صبري خالد ٢٠١٥م[١٩٦]، حيث ثبت أن أغلب افراد عينة الدراسة يشاهدون القنوات الفضائية بنسبة ٥٧.٦%.

وتتفق النتائج السابقة مع نتائج دراسة ريهام رأفت ٢٠١٨م[١٩٨]، حيث توصلت نتائجها إلى إرتفاع نسب مشاهدة أفراد عينة الدراسة للقنوات الفضائية الخاصة بنسبة ٦٠.٢% عن القنوات الحكومية بنسبة ٢١.٧%.

في حين تعكس أرقام الجدول السابق انخفاض نسب متابعة أفراد عينة الدراسة لهذه الأزمة في القنوات الفضائية الحكومية حيث جاءت قناة المصرية الإخبارية بمتوسط حسابي بلغ ٣.٢٠%، تليها الفضائية المصرية الأولي بمتوسط حسابي بلغ ٣.١٣%، ويمكن تفسير ذلك في ضوء قلة الإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية الحديثة لهذه القنوات لتغطية الأخبار والأحداث وإمداد الرأي العام بمستجداتها ، وتفضيل الكفاءات الإعلامية العمل في القنوات الخاصة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج دراسة نجوي إبراهيم ٢٠١٨م[١٩٩]، حيث توصلت إلي أن القناة الفضائية المصرية الأولي جاءت في صدارة القنوات المصرية التي يفضل الجمهور المصري متابعة أزمة سد النهضة من خلالها.

جدول رقم (٤)

عدد الساعات اليومية التي يقضيها أفراد عينة الدراسة في متابعة القنوات الفضائية المصرية في اليوم

عدد الساعات / القنوات الفضائية المصرية	أقل من ساعة		من ساعة لأقل من ساعتين		أكثر من ثلاثة ساعات		المتوسط الحسابي
	ك	%	ك	%	ك	%	
- الحياة	٢٨	٦.٧	١٧١	٤٠.٧	٢٢١	٥٢.٦	٢.٤٦
- المحور	٥٠	١١.٩	٢٤٣	٥٧.٩	١٢٧	٣٠.٢	٢.١٨
- الفضائية المصرية الأولي	١٢٠	٢٨.٥	٢٦٤	٦٢.٩	٣٦	٨.٦	١.٨٠
- إكسترا نيوز	١٧٩	٤٢.٦	١٤٩	٣٥.٥	٩٢	٢١.٩	١.٧٩
- المصرية الإخبارية	٢٧٧	٦٦	٨٦	٢٠.٤	٥٧	١٣.٦	١.٤٨

يتبين من واقع أرقام الجدول السابق رقم (٤) اختلاف عدد الساعات اليومية التي يقضيها أفراد عينة الدراسة في متابعة القنوات الفضائية عينة الدراسة، وقد جاءت قناة الحياة في الترتيب الأول لهذه القنوات بمتوسط حسابي بلغ ٢.٤٦%، حيث يقضي أفراد العينة أكثر من ثلاث ساعات في متابعتها للتعرف علي مستجدات وتطورات الأحداث الإقليمية والدولية ومنها أزمة سد النهضة باعتبارها من أهم الأزمات التي تمس الأمن المائي والقومي المصري وحياة المصريين ونهر النيل شريان الحياة في مصر، وبذلك يمكن وصف الرأي العام المصري بأنه جمهور نشط Active Audience في متابعة هذه الأزمة عبر هذه القناة الفضائية، فيما جاءت قناة المحور في الترتيب الثاني لهذه القنوات بمتوسط حسابي بلغ ٢.١٨%، حيث يقضي أفراد العينة من ساعة لأقل من ساعتين في متابعتها لمعرفة مستجدات الأوضاع داخلياً وخارجياً ومنها هذه الأزمة

بنسبة ٥٧.٩%، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ثقة الرأي العام المصري في المعلومات التي تطرحها هذه القناة عن سد النهضة باعتبارها من أوائل القنوات الخاصة التي شاهدها الجمهور المصري والتزمت بالموضوعية والدقة في معالجتها للأحداث والقضايا والأزمات المختلفة ومنها سد النهضة.

فيما احتلت القناة الفضائية المصرية الأولي الترتيب الثالث لهذه القنوات بمتوسط حسابي ١.٨٠%، وجاءت نسبة من يقضي من ساعة لأقل من ساعتين في متابعتها ومتابعة أخر تطورات هذه الأزمة بنسبة ٦٢.٩%، ويرجع ذلك لحرص هذه القناة علي الحصول علي المعلومات عن هذه الأزمة من المصادر الرسمية وطرحها بكل صدق وأمانة وموضوعية علي الرأي العام المصري لتوضيح وجهة نظر الدولة المصرية في هذه الأزمة.

وحظيت قناة إكسترا نيوز علي الترتيب الرابع لهذه القنوات بمتوسط حسابي بلغ ١.٧٩%، وبلغت نسبة من يقضون أقل من ساعة في متابعاتها ومتابعة هذه الأزمة ٤٢.٦%، ويرجع ذلك إلي اعتمادها علي المتخصصين ذوي الكفاءة والموضوعية في التحليل والتعليق وطرح السيناريوهات المحتملة لحل هذه الأزمة علي الرأي العام المصري، مما يزيد من ثقته فيها وتساعده على تكوين أرائه ومعارفه واتجاهاته بشأنها.

وجاءت القناة المصرية الإخبارية في الترتيب الخامس والأخير لقائمة هذه القنوات بمتوسط حسابي بلغ ١.٤٨%، حيث بلغت نسبة من يقضون أقل من ساعة في متابعتها ومتابعة هذه الأزمة علي شاشتها نحو ٦٦%، ويمكن إرجاع السبب في ذلك لحرص هذه القناة علي طرح وجهة النظر الرسمية للدولة وإعطاء الفرصة لطرح وجهات نظر متعددة بشأنها علي الرأي العام.

وبذلك تعكس النتائج السابقة ارتفاع كثافة مشاهدة أفراد عينة الدراسة للقنوات الفضائية عينة الدراسة، نظراً لحرصهم علي متابعة الأخبار ومستجدات الأحداث ووجود متسع من الوقت لديهم يمكنهم من مشاهدتها، وهو ما ظهر في متوسط عدد الساعات التي يخصصونها للمشاهدة للاستفادة من مجمل ما تقدمه من معارف ومعلومات بصفة عامة وبأزمة سد النهضة بصفة خاصة.

وتتفق النتائج السابقة مع نتائج دراسة ريهام رأفت ٢٠١٨م[٢٠٠]، حيث ثبت ارتفاع مشاهدة أفراد عينة الدراسة للقنوات الفضائية المصرية وزيادة متوسط ساعات المشاهدة اليومية بنسبة ٤٠.٨%.

جدول رقم (٥)

معدل متابعة المبحوثين أفراد عينة الدراسة للقنوات الفضائية المصرية في أيام الأسبوع

معدل المتابعة / القنوات الفضائية المصرية	يوم واحد		يوم إلى ثلاثة أيام		ثلاثة إلى ستة أيام		يوميًّا		المتوسط الحسابي
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
– الحياة	٩	٢.١	٥٢	١٢.٥	١١١	٢٦.٤	٢٤٨	٥٩	٣.٤٢
– إكسترا نيوز	٢٦	٦.٢	٦١	١٤.٥	٩٥	٢٢.٦	٢٣٨	٥٦.٧	٣.٣٠
– المحور	١٨	٤.٣	٦٩	١٦.٤	١٤٤	٣٤.٣	١٨٩	٤٥	٣.٢٠
– المصرية الإخبارية	١٧	٤	١٦١	٣٨.٤	١٦٦	٣٩.٥	٧٦	١٨.١	٢.٧٢
– الفضائية المصرية الأولي	٤٣	١٠.٢	١٤١	٣٣.٦	١٤٩	٣٥.٥	٨٧	٢٠.٧	٢.٦٧

تكشف بيانات الجدول السابق رقم (٥) عن اختلاف معدلات متابعة أفراد عينة الدراسة للقنوات الفضائية موضع اهتمام هذه الدراسة، حيث احتلت قناة الحياة قائمة هذه القنوات من حيث معدل المتابعة الأسبوعية من جانب أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ ٣.٤٢%، وجاءت نسبة المتابعة اليومية ٥٩%، ثم المتابعة من ٣ – ٦ أيام بنسبة ٢٦.٤%، ثم المتابعة من يوم إلي ٣ أيام بنسبة ١٢ %، ثم المتابعة ليوم واحد بنسبة ٢.١%، ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء اهتمام هذه القناة بتقديم تغطية شاملة لمجريات الأحداث في مصر والعالم العربي وعلي المستوي الدولي عبر برامجها المختلفة وهو ما يجعل متابعيها علي علم ودراية بمجريات الأحداث من حولهم وتكوين رأي رشيد حول هذه الأحداث والقضايا والأزمات ومنها أزمة سد النهضة.

فيما جاءت قناة اكسترا نيوز في الترتيب الثاني لهذه القنوات بمتوسط حسابي بلغ ٣.٣٠% وجاءت نسبة المتابعة اليومية في الترتيب الأول بنسبة ٥٦.٧% ثم المتابعة من ٣ – ٦ أيام بنسبة ٢٢.٦% يليها المتابعة من ١–٣ أيام بنسبة ١٤.٥% ثم المتابعة لمدة يوم بنسبة ٦.٢% ويرجع ذلك الي أنها قناة إخبارية تسعي دائما لتقديم تغطيات فورية للأحداث علي مدار الساعة علي كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية فضلا عن تقديمها للتحليلات المتعمقة للقضايا والأزمات المختلفة ومنها أزمة سد النهضة، حيث تستضيف الخبراء والمحللين لتحليل أبعادها وتأثيراتها وطرح الحلول بشأنها لإحاطة الرأي العام المصري بمستجدات هذا الملف لمساعدته علي تكوين رأي عام مستنير بشأنها.

وحظيت قناة المحور علي الترتيب الثالث لهذه القنوات بمتوسط حسابي بلغ ٣.٢٠%، وجاءت المتابعة اليومية في القائمة بنسبة ٤٥%، يليها المتابعة من ٣–٦ أيام في المرتبة

الأولي بنسبة ٣٥.٥%، يليها المتابعة من ١-٣ أيام بنسبة ٣٨.٤%، ثم المتابعة اليومية بنسبة ١٨.١%، وأخيراً المتابعة اليومية بنسبة ٤%.

بينما احتلت القناة الفضائية المصرية الأولي الترتيب الأخير قائمة هذه القنوات بمتوسط حسابي بلغ ٢.٦٧%، وجاءت المتابعة من ٣ – ٦ أيام في المرتبة الأولي بنسبة ٣٥.٥% يليها في المرتبة الثانية المتابعة من ١-٣ بنسبة ٣٣.٦%، ثم في المرتبة الثالثة المتابعة اليومية بنسبة ٢٠.٧%، ثم في المرتبة الرابعة والأخيرة المتابعة لمدة يوم واحد بنسبة ٢ و ١٠%.

وتعكس النتائج السابقة حقيقة اعتماد الرأي العام المصري في المحافظات التي أجريت فيها الدراسة علي القنوات الفضائية المصرية الخاصة بنسب ومستويات أكبر من اعتماده علي القنوات الفضائية الحكومية في الحصول علي المعلومات عن أزمة سد النهضة وتطوراتها نظرا لما لدي هذه القنوات من إمكانيات تكنولوجية ومادية وبشرية تمكنها من تغطية تطوراتها لتحيط الرأي العام علماً بتداعياتها، وهو ما جعلها موضع متابعة من جانبهم علي مدار أيام الأسبوع لتصبح مجالاً خصباً للنقاش وبطبيعة الأمر تتشكل معارف واتجاهات وسلوكيات الرأي العام نحوها من خلال ما تقدمه من مواد إعلامية لمعالجة هذه الأزمة.

جدول رقم (٦)

معدل متابعة المبحوثين عينة الدراسة لأزمة سد النهضة بالقنوات الفضائية المصرية عينة الدراسة

التكرار والنسبة / معدل المتابعة	ك	%
– دائماً	٢٩٦	٧٠.٤
– إلى حد ما	١٠٩	٢٦
– نادراً	١٥	٣.٦
الإجمالي	٤٢٠	١٠٠

من بيانات الجدول السابق رقم (٦) يتضح اختلاف معدلات متابعة المبحوثين أفراد عينة الدراسة لأزمة سد النهضة بالقنوات الفضائية المصرية عينة الدراسة، حيث أكدت نسبته ٧٠.٤%، من المبحوثين أنهم يتابعونها بانتظام، ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء الاحتياجات المعرفية للرأي العام المصري لمعرفة مزيداً من المعلومات عن هذه الأزمة من حيث أسبابها وأثارها والسيناريوهات المطروحة لحلها، خاصة مع التخوفات التي تحيط بالرأي العام المصري من دخول مصر في مشاكل مائية تضر بحصتها المائية من مياه النيل في ظل وجود أيادي خفية تريد إلحاق الأذى بالأمن القومي والمائي المصري، يليه نسبة ٢٦% من المبحوثين يتابعونها بشكل عرضي بنسبة ٣.٦%، وبذلك تعكس هذه النتائج أهمية هذه القنوات

لأفراد عينة الدراسة وحرصهم علي متابعتها خاصة مع حرص هذه القنوات علي تقديم كافة تطورات هذه الأزمة خلال الإطار الزمني للدراسة والتي شهدت عدة تطورات، مما جعلها تنال اهتمام هذه القنوات بالمعالجة وتتصدر أخبار نشراتها ومحور اهتمام مضامين برامجها.

وتتفق النتيجة السابقة مع نتائج دراسة نجوي إبراهيم ٢٠١٨م(٢٠١)، حيث أثبتت النتائج اهتمام المراهقون بمتابعة أزمة مياه النيل بالفضائيات المصرية بنسبة ٥٤.٩%.

جدول رقم (٧)

دوافع متابعة الرأي العام المصري لأزمة سد النهضة بالقنوات الفضائية المصرية عينة الدراسة

التكرار و النسبة / دوافع متابعة الرأي العام المصري *	ك	%
– تمدني بمعلومات وحقائق بشكل فوري	٣٦٣	٨٦.٤
– تستضيف الخبراء والمتخصصين لتفسير وتحليل الآثار السلبية لسد النهضة على مصر	٣٢٢	٧٦.٧
– تساعدني في تكوين رأي رشيد	٢٧٤	٦٥.٢
– لأن أزمة المياه أمن قومي مصري	٢٣٨	٥٦.٧
– تعرفني بنوايا القوي الإقليمية والدولية التي تساند وتدعم إثيوبيا	٢١٣	٥٠.٧
– تعرفني بالسيناريوهات الخاصة بأزمة سد النهضة	٢٠٦	٤٩
– لأنها تقدم معلومات واقعية وصادقة	١٦٧	٣٩.٨
جملة من أجابوا	٤٢٠	

* يمكن للمبحوث اختيار أكثر من بديل.

تكشف بيانات الجدول السابق رقم (٧) عن وجود حزمة من الدوافع لدي المبحوثين أفراد عينة الدراسة لمتابعة أزمة سد النهضة في القنوات الفضائية عينة الدراسة، وجاء في صدارة هذه الدوافع أنها تمدهم بمعلومات وحقائق بشكل فوري عن هذه الأزمة بنسبة ٨٦.٤%، ويمكن تفسير ذلك في ضوء حرص هذه القنوات على إحاطة الرأي العام المصري بمعلومات آنية عن هذه الأزمة وتداعياتها حتي يكونوا مواكبين لمستجداتها وللحد من القلق الذي ينتاب الرأي العام المصري من نقص حصة مصر من مياه النيل، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراستي نجوي إبراهيم ٢٠١٨م(٢٠٢)، وجوزيف أنطون ٢٠١٣م(٢٠٣)، في ان القنوات الفضائية تسعي دائماً إلي إمداد مشاهديها بالمعلومات الفورية عن الأحداث والقضايا والأزمات ومنها أزمة سد النهضة.

فيما جاء دافع أنها تستضيف الخبراء والمتخصصين لتفسير وتحليل الآثار السلبية لسد النهضة على مصر في الترتيب الثاني لهذه الدوافع بنسبة ٧٦.٧%، وهو ما يعكس

حرص هذه القنوات علي استضافة ذوي الشأن المعنيين بهذه الأزمة من المسئولين والخبراء والمحللين لتقديم وشرح وتفسير جوانب هذه الأزمة والقوي الفاعلة فيها وتحديد الأطراف الإقليمية والدولية التي تسعي جاهدةً لتأجيج هذه الأزمة.

واحتل دافع تكوين رأي رشيد نحو هذه الأزمة الترتيب الثالث لهذه الدوافع بنسبة ٦٥.٢%، وتعكس هذه النتيجة قدرة هذه الفضائيات علي مساعدة الرأي العام في تكوين معارفه وآرائه واتجاهاته نحو هذه الأزمة.

بينما جاء دافع أن أزمة المياه تهدد الأمن القومي المصري في الترتيب الرابع بنسبة ٥٦.٧%، ثم حل دافع التعريف بنوايا القوي الإقليمية والدولية التي تساند وتدعم أثيوبيا في هذه الأزمة في الترتيب الخامس بنسبة ٥٠.٧%، يليها في الترتيب السادس التعريف بالسيناريوهات الخاصة بأزمة سد النهضة بنسبة ٤٩%، خاصة وأن القنوات الفضائية عينة الدراسة طرحت ثلاث سيناريوهات لحل هذه الأزمة وهي (التفاوض – تدويل الأزمة دولياً – الخيار العسكري)، وجاء في الترتيب السابع والأخير أنها تقدم معلومات واقعية وصادقة عن هذه الأزمة بنسبة ٣٩.٨%، حيث حرصت القنوات عينة الدراسة علي تقديم معلومات صادقة وموضوعية عن جهود الدولة المصرية لحل هذه الأزمة في مقابل التعنت الأثيوبي لعرقلة المفاوضات لحين الانتهاء من بناء السد وملئه بمياه نهر النيل عبر مراحل متعددة.

وبذلك تتفق النتائج السابقة مع أدبيات الإعلام التي تؤكد أن شعور أفراد الجمهور بالغموض وعدم التحديد الواضح لبعض الموضوعات والقضايا والأزمات المختلفة إنما يدفعهم لاستخدام وسائل الإعلام لاستيفاء المعلومات الرشيدة الكفيلة بإزالة هذا الغموض (Vagueness) وعدم الوضوح الكافي لديهم، وبذلك تعد هذه الوظيفة من الوظائف الإيجابية لوسائل الإعلام في المجتمع.

جدول رقم (٨)

معدل ثقة الجمهور المصري في المعلومات الواردة عن سد النهضة بالقنوات الفضائية المصرية عينة الدراسة

درجة الموافقة / العبارة *	موافق		محايد		معارض		المتوسط	الانحراف	الوزن
	ك	%	ك	%	ك	%	الحسابى	المعياري	النسبى
– أثق في المعلومات التي أستمدها من القنوات المصرية: (الفضائية المصرية، الإخبارية المصرية، المحور، الحياة، إكسترا نيوز) حول أزمة سد النهضة.	٣٧٥	٨٩.٣	٣٨	٩	٧	١.٧	٢.٨٨	٠.٣٨	٩٥.٩
– تعتمد على الخبراء والمتخصصين.	٣٥٣	٨٤	٥٢	١٢.٤	١٥	٣.٦	٢.٨٠	٠.٤٨	٩٣.٥
– تعتمد على المصادر الرسمية حول أزمة سد النهضة.	٣١٣	٧٤.٥	٨٣	١٩.٨	٢٤	٥.٧	٢.٦٩	٠.٥٧	٨٩.٦
– عندما أتعرض لأخبار متناقضة أميل للاعتماد على القنوات المصرية: (الفضائية المصرية، الإخبارية المصرية، المحور، الحياة، إكسترا نيوز) للثقة فيها.	٣٠٥	٧٢.٦	٨٦	٢٠.٥	٢٩	٦.٩	٢.٦٦	٠.٦٠	٨٨.٦
– تقدم المعلومات في إطار من الموضوعية.	١١٥	٢٧.٤	١٩٩	٤٧.٤	١٠٦	٢٥.٢	٢.٠٢	٠.٧٣	٦٧.٤
جملة من أجابوا	٤٢٠								

* يمكن للمبحوث اختيار أكثر من بديل.

بتحليل أرقام الجدول السابق رقم (٨) يتبين اختلاف معدلات ثقة الرأي العام المصري في المعلومات الواردة عن سد النهضة في القنوات الفضائية عينة الدراسة، حيث احتلت عبارة أثق في المعلومات التي أستمدها من القنوات الفضائية حول أزمة سد النهضة في صدارة هذه العبارات بوزن نسبي بلغ ٩٥.٩%، ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء اعتماد هذه القنوات على المصادر الرسمية من تصريحات لرؤساء الدول المعنية بهذه الأزمة (مصر–السودان–أثيوبيا) أو وزراء الري والخارجية ورؤساء وزراء هذه الدول، فضلاً عن اعتمادها علي التصريحات الرسمية للحكومتين السودانية والأثيوبية، واعتمادها علي مصادرها الذاتية من مندوبين ومراسلين في تغطيتها لهذه الأزمة بشكل أساسي، نظراً لما تمتلكه هذه القنوات من شبكة مراسلين مدربين ومؤهلين لمثل هذه التغطيات وما تملكه من تكنولوجيا الاتصال في سرعة

التغطية ونقل أحداثها للرأي العام.

فيما جاءت عبارة تعتمد علي الخبراء والمتخصصين في الترتيب الثاني بوزن نسبي بلغ ٩٣.٥%، حيث اعتمدت هذه القنوات على استضافة الخبراء والمحللين والمتخصصين والسياسيين وخبراء المياه والسدود لطرح أرائهم في معالجة هذه الأزمة.

وحلت عبارة تعتمد علي المصادر الرسمية عن هذه الأزمة الترتيب الثالث بوزن نسبي بلغ ٨٩.٦%، وهو ما يكسب المعلومات المطروحة عن هذه الأزمة في هذه القنوات مزيداً من الدقة والموضوعية والثقة لدي الرأي العام المصري، نظراً لأنها تعبر عن وجهات النظر الرسمية للدول المعنية بهذه الأزمة.

يليها في الترتيب الرابع عبارة عندما أتعرض لأخبار متناقضة أميل للاعتماد علي القنوات الفضائية للثقة فيها بوزن نسبي بلغ ٨٨.٦%، وهو ما يعكس ثقة ومصداقية هذه الفضائيات لدي الرأي العام.

فيما حلت عبارة تقدم المعلومات في إطار من الموضوعية الترتيب الخامس والأخير لقائمة هذه العبارات بوزن نسبي بلغ ٦٧.٤%، وتعكس هذه النتيجة التزام هذه القنوات بالمعايير المهنية في ممارستها من الدقة والموضوعية حتي تحظي بثقة الرأي العام فيما تقدمه، ومن ثم تشكل آرائه ومعارفه واتجاهاته نحوها.

جدول رقم (٩)

نوعية القنوات الفضائية المصرية المفضلة لدي المبحوثين لمتابعة أزمة سد النهضة من خلالها

التكرار والنسبة / نوع القنوات المفضلة	ك	%
أفضل متابعة القنوات الفضائية الخاصة	٢١٥	٥١.٢
أفضل متابعة القنوات الفضائية الحكومية	٢٠٥	٤٨.٨
الإجمالي	٤٢٠	١٠٠

تظهر بيانات الجدول السابق رقم (٩) إن ما نسبة ٥١.٢% من المبحوثين أفراد عينة الدراسة تفضل متابعة أزمة سد النهضة من خلال القنوات الفضائية المصرية الخاصة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء حرص هذه القنوات على تقديم تغطية فورية وموضوعية وواقعية لمستجدات هذه الأزمة ومحاولة معالجتها من كافة جوانبها بشفافية ووضوح وهو ما دفع الرأي العام المصري لمتابعتها والاعتماد عليها في استيفاء المعلومات بشأن هذه الأزمة، في حين عبرت نسبة ٤٨.٨% من أفراد العينة عن

تفضيلهم متابعة هذه الأزمة من خلال القنوات الفضائية المصرية الحكومية للتعرف علي وجهة نظر الدولة المصرية في إدارتها لهذه الأزمة وطرح السيناريوهات الممكنة لحلها.

وبذلك تدعم هذه النتيجة الدور المهم الذي تقوم به الفضائيات فى إحاطة الرأي العام المصري علماً ودراية بتداعيات ومستجدات أزمة سد النهضة باعتبارها مصدراً أساسياً وهاماً لمعلوماتهم ومعارفهم عن هذه الأزمة وتطوراتها.

وتتفق النتائج السابقة مع نتائج دراسة صبري خالد ٢٠١٥م[٢٠٤]، حيث تصدرت القنوات الفضائية المصرية الخاصة أولويات المشاهدة لدي أفراد العينة بنسبة ٧٤.١%.

جدول رقم (١٠)

أسباب تفضيل المبحوثين للقنوات الفضائية المصرية الحكومية لمتابعة أزمة سد النهضة

التكرار والنسبة / أسباب تفضيل المبحوثين للقنوات	ك	%
لأنها تعبر عن سياسة الدولة في إدارتها لأزمة سد النهضة.	١٨٤	٨٩.٨
لأن المعلومات والبيانات دائماً تكون مستمدة من مصادر رسمية.	٩٨	٤٧.٨
لأنها تقوم باستضافة المسئولين والمتخصصين للإدلاء بآرائهم حول أزمة سد النهضة.	٩١	٤٤.٤
جملة من أجابوا	٢٠٥	

* يمكن للمبحوث اختيار أكثر من بديل.

تشير بيانات الجدول السابق رقم (١٠) إلي وجود عدة أسباب لتفضيل أفراد عينة الدراسة متابعة أزمة سد النهضة في القنوات الحكومية المصرية وجاء سبب أنها تعبر عن سياسة الدولة في إدارتها لأزمة سد النهضة في الترتيب الأول لهذه الأسباب بنسبة ٨٩.٨%، ويمكن تفسير ذلك في ضوء حاجة الرأي العام المصري لمعرفة سياسة الدولة المصرية في إدارة هذه الأزمة، وكذلك معرفة سبل الحلول الممكنة التي تتبناها الدولة المصرية لتسوية هذه الأزمة، فيما جاء سبب إنها معلومات مستمدة دائما من مصادر رسمية في الترتيب الثاني بنسبة ٤٨.٨%، فيما جاء سبب استضافتها للمسئولين والمتخصصين للإدلاء بآرائهم حول هذه الأزمة الترتيب الثالث والأخير بنسبة ٤٤.٤%، ويمكن تفسير ذلك في ضوء حرص هذه القنوات علي استضافة أهل الخبرة والتخصص لطرح أرائهم في التأثيرات السلبية الناتجة عن بناء هذا السد من نقص لحصة مياه مصر من نهر النيل المقدرة بنحو مليار متر مكعب سنوياً، وزيادة نسب التصحر، واحتمالية انهيار وغرق الوادي والدلتا، ونقص الكهرباء من السد العالي،

ونقص نسب المياه، وغيرها من أثار تهدد الأمن المائي والقومي المصري، وكذلك الاستفادة من أرائهم في طرح سيناريوهات الحلول الممكنة لهذه الأزمة.

وبذلك تعكس النتائج السابقة مدي اهتمام السياسة الإخبارية لهذه القنوات الفضائية الحكومية بهذه الأزمة وتخصيصها للوقت والمساحة الكافية لمناقشتها وتحليلها وتفسيرها للفت انتباه مشاهديها للاهتمام بها بما يتوافق مع سياساتها وتوجهاتها.

وتتفق النتائج السابقة مع نتائج دراسة راجية إبراهيم ٢٠١٨م[٢٠٥]، حيث اعتمدت المعالجة الإعلامية لمواقع الفضائيات الإخبارية العربية والناطقة بالعربية لقضايا الأمن القومي علي تصريحات المسئولين والقادة التي تعبر عن سياسة الدولة وإدارتها للأزمة حول مجريات أحداث هذه القضايا.

جدول رقم (١١)

أسباب تفضيل المبحوثين للقنوات الفضائية المصرية الخاصة لمتابعة أزمة سد النهضة

التكرار والنسبة / أسباب تفضيل القنوات المصرية الخاصة	ك	%
لأنها أكثر جراءة في تناول أزمة سد النهضة.	١٩٤	٩٠.٢
لأنها تدعم المعلومات بالصور الحية والرسوم والخرائط.	٨٣	٣٨.٦
لأنها غير منحازة وتعرض الحقائق بموضوعية.	٥١	٢٣.٧
جملة من أجابوا	٢١٥	

* يمكن للمبحوث اختيار أكثر من بديل.

من بيانات الجدول السابق (١١) يتضح وجود عدة أسباب مختلفة لتفضيل أفراد عينة الدراسة لمتابعة أزمة سد النهضة في القنوات الفضائية الخاصة، وجاء سبب أنها أكثر جراءة في تناول أزمة سد النهضة في الترتيب الأول لهذه الأسباب بنسبة ٩٠.٢%، ويمكن تفسير ذلك في ضوء إبرازها لتصريحات السياسيين المصريين والسودانيين والأثيوبيين لمعرفة أخر تطورات هذه الأزمة، وتباين الآراء في كل من مصر والسودان وأثيوبيا حول مستجداتها، يليها في الترتيب الثاني أنها تدعم المعلومات بالصور الحية والرسوم والخرائط بنسبة ٣٨.٦%، وظهر ذلك في حرص هذه القنوات علي تقديم صور حية لعمليات الانتهاء من بناء السد والمرحلة الأولي من ملئه بمياه النيل لكشف التعنت الأثيوبي وبيان النوايا الخفية من بناؤه، وكشف النقاب عن المؤامرة التي تحاك ضد مصر من أطراف إقليمية ودولية للإضرار بالأمن المائي المصري وجر مصر لحرب ضروس طويلة الأمد.

فيما جاء سبب أنها غير منحازة وتعرض الحقائق بموضوعية في الترتيب الثالث والأخير لهذه الأسباب بنسبة ٢٣.٧%، وقد ظهر ذلك في إبراز هذه القنوات للمعلومات التي تؤكد أحقية مصر التاريخية في مياه النيل طبقاً للمعاهدات المبرمة بين دول حوض نهر النيل وخاصة معاهدتي ١٩٢٩ – ١٩٥٩.

وبذلك تعكس النتائج السابقة حرص القائمين بالاتصال في هذه القنوات علي تحقيق توازن في عرض الأخبار الخاصة بهذه الأزمة خاصة وأن تداعياتها قد فرضت نفسها علي هذه القنوات لمعالجتها.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة صبري خالد ٢٠١٥م[٢٠٦]، حيث جاءت القنوات الفضائية الخاصة في مقدمة القنوات التليفزيونية التي يفضل أفراد عينة الدراسة الحصول منها علي المعلومات والمعارف عن المشكلات والأزمات المجتمعية باعتبارها أحد أهم الروافد الحديثة التي يعتمد عليها الجمهور في استيفاء معلوماته ومعارفه منها عن تطوراتها.

جدول رقم (١٢)

يوضح أراء أفراد عينة الدراسة في الأسباب التي أدت إلى أزمة سد النهضة

التكرار والنسبة / أسباب أزمة سد النهضة *	ك	%
الإهمال من الجانب المصري لملف أزمة سد النهضة على مدي السنوات الماضية.	٣٢١	٧٦.٤
ضعف التعاون المصري مع دول إفريقيا وبخاصة إثيوبيا.	٢١٧	٥١.٧
دعم دول عربية وأجنبية لإثيوبيا لإنشاء سد النهضة لإقامة مشروعات تنموية في إثيوبيا.	٢١٣	٥٠.٧
التباعد السوداني عن مصر نتيجة تراكم العديد من المشكلات.	١٠٢	٢٤.٣
جملة من أجابوا	٤٢٠	

* يمكن للمبحوث اختيار أكثر من بديل.

من استقراء بيانات الجدول السابق رقم (١٢) يتضح وجود عدة أسباب أدت إلي أزمة سد النهضة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث جاء علي قائمة هذه الأسباب الإهمال من الجانب المصري لهذا الملف علي مدي السنوات الماضية بنسبة ٧٦.٤%، ويُعزي تفسير هذه النتيجة في ضوء انشغال الدولة المصرية بإعادة ترتيب البيت المصري الداخلي في الفترة من ٢٠١١ وحتي ٢٠١٤ وإهمال وتجنب التعامل مع هذا الملف، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه دراسة جوزيف أنطون في دراسة ٢٠١٣م[٢٠٧]، حيث جاء سبب تجاهل مصر والسودان للقضايا الإفريقية في مقدمة أسباب أزمة حوض نهر النيل.

فيما جاء سبب ضعف التعاون المصري مع دول أفريقيا وبخاصة أثيوبيا في الترتيب الثاني بنسبة ٥١.٧%، وحل سبب دعم دول عربية وأجنبية لأثيوبيا لإنشاء سد النهضة لإقامة مشروعات تنموية في أثيوبيا الترتيب الثالث لهذه الأسباب بنسبة ٥٠.٧%، حيث يعكس الواقع قيام بعض الدول العربية والأجنبية بتقديم يد العون الاقتصادي لأثيوبيا لمساعدتها في بناء السد في مقابل قيام هذه الدول بمشروعات استثمارية في أثيوبيا، وهو ما ساعد علي إشعال فتيل هذه الأزمة بين مصر والسودان وأثيوبيا (دول حوض نهر النيل) المتضررة من بناؤه.

واحتل سبب التباعد السوداني عن مصر نظراً لتراكم العديد من المشكلات الترتيب الرابع والأخير لقائمة هذه الأسباب بنسبة ٢٤.٣%.

جدول رقم (١٣)

يوضح الخيار الأفضل من وجهة نظر المبحوثين بعينة الدراسة لحل أزمة سد النهضة

التكرار والنسبة / الخيار الأفضل لحل أزمة سد النهضة	ك	%
التفاوض.	٢٥٦	٦١
تدويل الملف دوليًّا عبر(الأمم المتحدة).	١٤٩	٣٥.٤
الحل العسكري.	١٥	٣.٦
الإجمالي	٤٢٠	١٠٠

تعكس بيانات الجدول السابق رقم (١٣) وجود عدة خيارات مفضلة لدي أفراد عينة الدراسة لحل أزمة سد النهضة وجاء علي قائمة هذه الخيارات التفاوض بنسبة ٦١%، حيث حرصت القنوات عينة الدراسة علي الترويج لخيار التفاوض لحل هذه الأزمة تجنباً لحرب ضروس تلقي بظلالها الضارة علي دول حوض النيل والدول الأفريقية والعربية باعتباره المسار الأفضل لإدارة هذا الملف من جانب الدولة المصرية.

فيما جاء خيار تدويل الملف دولياً عبر الأمم المتحدة في الترتيب الثاني لهذه الخيارات بنسبة ٣٥.٤%، حيث لجأت مصر لتدول ملف هذه الأزمة دولياً نظراً للتعنت الأثيوبي الواضح في المفاوضات وعرقلتها لحين الانتهاء من بناء السد وملئه بمياه النيل وللحفاظ علي حقوق مصر التاريخية من مياه نهر النيل.

وحظي الحل العسكري علي الترتيب الثالث والأخير لهذه الخيارات بنسبة ٣.٦%، وتعكس النتائج السابقة حرص الدولة المصرية علي تفضيل مسار الحل

التفاوضي وإتباع الدبلوماسية المائية في إدارتها لهذه الأزمة وتدويل ملفها دولياً تجنباً للخيار العسكري وأثاره المدمرة علي الاقتصاد المصري للوصول إلي حل يرضي جميع الأطراف.

وتتفق النتائج السابقة مع نتائج دراسات كل من ميرال مصطفي ٢٠٢٠م[٢٠٨]، أسماء رشوان ٢٠١٩م[٢٠٩]، دعاء خالد ٢٠١٩م[٢١٠]، راجية إبراهيم ٢٠١٨م[٢١١]، نجوي إبراهيم ٢٠١٨م[٢١٢]، نرمين نصر ٢٠١٧م[٢١٣]، حيث أجمعت نتائج هذه الدراسة علي أن أبرز الحلول المطروحة في المعالجة الإخبارية لأزمة سد النهضة تمثلت في الإطار التفاوضي علي ملئ وتشغيل السد، وكذلك توثيق التعاون بين مصر ودول حوض نهر النيل.

جدول رقم (١٤)

مدى تأييد الرأي العام المصري لأطروحات الدولة المصرية لحل أزمة سد النهضة

درجة الموافقة / العبارة *	أؤيد		محايد		لا أؤيد		المتوسط الحسابى	الانحراف المعياري	الوزن النسبى
	ك	%	ك	%	ك	%			
اللجوء إلى التحكيم الدولي لإيجاد حل للصراع على المياه.	٣٩٠	٩٢.٩	٢٢	٥.٢	٨	١.٩	٢.٩١	٠.٣٥	٩٧.٠
تبني المسار القانوني في حال تنصل إثيوبيا من الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين دول حوض النيل.	٣٤٩	٨٣.١	٣٥	٨.٣	٣٦	٨.٦	٢.٧٥	٠.٦٠	٩١.٥
التفاوض لإيجاد حل لصراع المياه، واعتماد استراتيجية (فائز-فائز) لخفض التوتر بين مصر وإثيوبيا.	٣٣٢	٧٩	٣٦	٨.٦	٥٢	١٢.٤	٢.٦٧	٠.٦٩	٨٨.٩
تبني خطاب إعلامي تصالحي مع إثيوبيا والبعد عن التصعيد والتهديد.	٣٠٠	٧١.٤	٦٣	١٥	٥٧	١٣.٦	٢.٥٨	٠.٧٢	٨٦.٠
الاعتراف بأحقية إثيوبيا في بناء السد للتنمية مع الاحتفاظ بحقوق مصر المائية.	١٦٣	٣٨.٨	٥٩	١٤	١٩٨	٤٧.٢	١.٩٢	٠.٩٢	٦٤
الاستثمار المصري في إثيوبيا في كافة المجالات، لطمأنة الشعب الإثيوبي أن مصر بلد محب للسلام.	١٢٣	٢٩.٣	١٠٧	٢٥.٥	١٩٠	٤٥.٢	١.٨٤	٠.٨٥	٦١.٣
جملة من أجابوا	٤٢٠								

* يمكن للمبحوث اختيار أكثر من بديل.

تشير بيانات الجدول السابق رقم (١٤) إلي مستويات تأييد الرأي العام المصري لأطروحات الدولة المصرية لحل أزمة سد النهضة، حيث جاء في الترتيب الأول عبارة اللجوء إلي التحكيم الدولي لإيجاد حل للصراع علي المياه بوزن نسبي بلغ ٩٧.٠%، ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء تعنت أثيوبيا وعرقلة المفاوضات لكسب الوقت

للانتهاء من بناء السد وملئه بمياه نهر النيل وتشغيله، وهو ما ساعد الحكومة المصرية علي التنبه إلي نوايا أثيوبيا غير الحسنة حول هذه الأزمة، وهو ما دفعها لتدويل الملف في مجلس الأمن الدولي للحفاظ علي حصة مصر المائية التاريخية للحفاظ علي أمنها المائي والقومي.

فيما حلت عبارة تبني المسار القانوني في حال تنصل أثيوبيا من الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين دول حوض النيل في الترتيب الثاني بوزن نسبي بلغ ٩١.٥%، ويعزي ذلك إلي تمسك مصر بالاتفاقيات المبرمة بين دول حوض نهر النيل، خاصة اتفاقي عام ١٩٢٩ – ١٩٥٩م، والتي تقر بحصة مصر المائية من مياه نهر النيل، وفي هذا الصدد تشير أدبيات الإعلام السابقة إلي أن الإصرار الأثيوبي علي بناء سد النهضة بهذه المواصفات لا يعود إلي أبعاد اقتصادية تنموية، وإنما إلي أبعاد سياسية وإستراتيجية ليتحقق الحلم الأثيوبي في التحكم في مياه النيل الأزرق.

واحتلت عبارة التفاوض لإيجاد حل لصراع المياه والاعتماد علي إستراتيجية (فائز – فائز) لخفض التوتر بين مصر وأثيوبيا الترتيب الثالث لهذه العبارات بوزن نسبي قدره ٨٨.٩%، وهو أحد المسارات الهامة التي أتبعتها الحكومة المصرية لحل هذه الأزمة باستخدام الحل التفاوضي.

وجاء في الترتيب الرابع تبني خطاب إعلامي تصالحي مع أثيوبيا والبعد عن التصعيد والتهديد بوزن نسبي بلغ ٨٦.٠%، كأحد الخيارات المطروحة لحل هذه المشكلة، بما يتفق مع حيثيات أجندة الحكومة المصرية لحل هذه الأزمة.

وتتفق النتائج السابقة مع ما توصلت إليه نتائج دراسات كل من أشرف مصطفي ٢٠١٨م[٢١٤]، راجية عوض ٢٠١٨م[٢١٥]، ريهام رأفت ٢٠١٨م[٢١٦]، عبد الهادى النجار ٢٠١٨م[٢١٧]، نجوي إبراهيم ٢٠١٨م[٢١٨]، نرمين نصر ٢٠١٧م[٢١٩]، حيث أجمعت نتائج دراساتهم علي أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة كانت اتجاهات إيجابية نحو القضايا والأزمات المصرية الأفريقية وتفضيلهم الحلول السلمية والتفاوض والتعاون للوصول إلي حلول بشأنها.

بينما جاء الاعتراف بأحقية أثيوبيا في بناء السد لاستكمال مشروعات التنمية مع الاحتفاظ بحقوق مصر المائية في الترتيب الخامس بوزن نسبي ٦٤%، ويتفق هذا الحل مع الأدبيات الإعلامية السابقة، والتي تري أن تسوية الخلاف الدائم علي تقسيم الحصص المائية بالشكل الذي يرضي دول المنبع مع الحفاظ علي الحقوق التاريخية لدول المصب، وهنا منبع الصراع، حيث ترفض دول المنبع فكرة الحقوق المكتسبة، وتري ضرورة إعادة تقسيم حصص المياه من جديد دون الالتفات إلي الاتفاقيات

المبرمة في عهود الاستعمار المختلفة، ويأتي هنا دور الدبلوماسية في تقريب وجهات النظر للوصول إلي حل يرضي جميع الأطراف.

فيما جاء الاستثمار المصري في أثيوبيا في كافة المجالات لطمأنة الشعب الأثيوبي أن مصر بلد محبة للسلام في الترتيب السادس والأخير بوزن نسبي ٦١.٣%.

جدول رقم (١٥)

اتجاهات الرأي العام المصري نحو أطر معالجة أزمة سد النهضة في كل من القنوات الفضائية الحكومية والخاصة عينة الدراسة

درجة الموافقة / العبارة	موافق		محايد		معارض		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك	%			
ترى الدبلوماسية المصرية أن ملء سد النهضة إجراء أحادي يشكك في جدية التفاوض بين دول حوض النيل.	٣٨١	٩٠.٧	٣٥	٨.٣	٤	١.٠	٢.٩٠	٠.٣٣	٩٦.٧
يرى المحللون أنه يجب على دول حوض النيل: (مصر، السودان، إثيوبيا) التعاون والتفاهم للوصول لحل رشيد يضمن سلامة الأمن العربي والإفريقي.	٣٥٩	٨٥.٥	٣٤	٨.١	٢٧	٦.٤	٢.٧٩	٠.٥٤	٩٣.٠
تتبني القيادة السياسية المصرية مبدأ أن المساس بحصة مصر في مياه النيل مساس بحياة المصريين.	٣٦٣	٨٦.٥	٢٧	٦.٤	٣٠	٧.١	٢.٧٩	٠.٥٥	٩٣.٠
تعتقد الدبلوماسية المصرية أن إثيوبيا راوغت في التفاوض بهدف ملء السد ولفرض سيادتها على مصر والسودان.	٣٣٤	٧٩.٥	٦٢	١٤.٨	٢٤	٥.٧	٢.٧٤	٠.٥٦	٩١.٣
تعنت إثيوبيا في المفاوضات يؤكد أنها تشتري الوقت لملء السد وفرض سيطرتها على دول حوض النيل.	٣٢٥	٧٧.٤	٧٩	١٨.٨	١٦	٣.٨	٢.٧٤	٠.٥٢	٩١.٣
يرى المراقبون أن هناك أطرافا إقليمية ودولية تقف وراء إثيوبيا للإضرار بالأمن المائي المصري.	٣١٦	٧٥.٢	٩٤	٢٢.٤	١٠	٢.٤	٢.٧٣	٠.٥٠	٩١.٠
يرى الخبراء أن ملء سد النهضة له أضرار اجتماعية وتجارية على مصر.	٣٠٨	٧٣.٣	٩٦	٢٢.٩	١٦	٣.٨	٢.٧٠	٠.٥٤	٩٠.٠
يرى المراقبون أن ملء إثيوبيا لسد النهضة قبل الوصول إلى اتفاق يعبر عن إرادتها في التحكم في تدفق المياه إلى مصر والسودان.	٣٣٨	٨٠.٥	٣١	٧.٤	٥١	١٢.١	٢.٦٨	٠.٦٨	٨٩.٣
يعتقد المراقبون أن إثيوبيا تناور بالتصريحات المترافقة مع المفاوضات لملء سد النهضة لجعله أمرًا واقعًا.	٣٣٢	٧٩.٠	٤١	٩.٨	٤٧	١١.٢	٢.٦٨	٠.٦٧	٨٩.٣
ترى القيادة المصرية أن الانتقاص من حصة مصر المائية يمثل انتهاكا للمعاهدات والمواثيق المبرمة بين دول حوض النيل.	٣٣٦	٨٠.٠	٣٤	٨.١	٥٠	١١.٩	٢.٦٨	٠.٦٨	٨٩.٣
يعتقد الخبراء أن تعثر المفاوضات بين دول حوض النيل يثير القلق والمخاوف بشأن حصة مصر من المياه.	٣٤٦	٨٢.٤	١٠	٢.٤	٦٤	١٥.٢	٢.٦٧	٠.٧٣	٨٩.٠

ترى القيادة المصرية أن قلق المصريين بشأن المياه قلق مشروع،ويجب أن نستمر في العمل والجهد لحل الأزمة.	٣٣٣	٧٩.٣	٢٤	٥.٧	٦٣	١٥.٠	٢.٦٤	٠.٧٣	٨٨.٠
ترى الدبلوماسية المصرية بأن إحالة ملف سد النهضة إلى مجلس الأمن يلزمه مساندة دولية للضغط على إثيوبيا للقبول بالأطروحات المصرية.	٢٩٣	٦٩.٧	٨٦	٢٠.٥	٤١	٩.٨	٢.٦٠	٠.٦٦	٨٦.٧
تقوم الدبلوماسية المصرية بطرح رؤية لحل أزمة سد النهضة بشفافية، والتي تقوم على مبدأ "لا ضرر ولا ضرار" للدول الثلاثة:(مصر –السودان –إثيوبيا).	٢٦٧	٦٣.٦	١١١	٢٦.٤	٤٢	١٠.٠	٢.٥٤	٠.٦٧	٨٤.٧
يرى المراقبون أن مصر تتبنى استراتيجية اليد الممدودة، في حين أن إثيوبيا تتبنى استراتيجيةعدائية.	٢٩٧	٧٠.٧	٤٠	٩.٥	٨٣	١٩.٨	٢.٥١	٠.٨٠	٨٣.٧
ترى القيادة المصرية أن التفاوض معركة ربما ستطول، ولكننا سنحقق أهدافنا في ملف سد النهضة.	٢٧٨	٦٦.٢	٧٤	١٧.٦	٦٨	١٦.٢	٢.٥٠	٠.٧٦	٨٣.٣
تدرك القيادة المصرية النوايا الإثيوبية بعد بدئها بملء السد؛ لذا تبنت استراتيجية (الأمن المائي المصري خط أحمر).	٢٧٢	٦٤.٨	٨٤	٢٠.٠	٦٤	١٥.٢	٢.٥٠	٠.٧٥	٨٣.٣
تدوير ملف سد النهضة دوليًّا يحافظ على حقوق مصر المائية تاريخيًّا.	٢٢٣	٥٣.١	١٥٢	٣٦.٢	٤٥	١٠.٧	٢.٤٢	٠.٦٨	٨٠.٧
يرى المحللون أن إثيوبيا لها أهداف غير معلنة، وتتمثل في الحصول على حصص مياه النيل كاملة في المستقبل.	٢٤٨	٥٩.٠	٧٨	١٨.٦	٩٤	٢٢.٤	٢.٣٧	٠.٨٣	٧٩.٠
تشارك مصر في المفاوضات بحسن نية؛ سعيًا لاستنفاذ واستكشاف النوايا الإثيوبية للحد من أضرار السد على دولتي المصب.	٢٣٦	٥٦.٢	٩١	٢١.٧	٩٣	٢٢.١	٢.٣٤	٠.٨٢	٧٨.٠
دعم مصر لإثيوبيا لتوليد الطاقة الكهربائية من سد النهضة مشروط بالمحافظة على حصة مصر من المياه.	٢٥٧	٦١.٢	٤٤	١٠.٥	١١٩	٢٨.٣	٢.٣٣	٠.٨٩	٧٧.٧
يعتقد الخبراء أنه وفقا للمعايير الدولية فإن نقص حصة مصر من المياه سيصل بمصر إلى "الفقر المائي".	٢١١	٥٠.٢	١٣٣	٣١.٧	٧٦	١٨.١	٢.٣٢	٠.٧٦	٧٧.٣
ترى إثيوبيا أن قبولها لاتفاق قانوني ينظم عملية ملء وتشغيل سد النهضة يمثل تدخلًا في شئونها الداخلية.	١٩٠	٤٥.٢	١٤٤	٣٤.٣	٨٦	٢٠.٥	٢.٢٥	٠.٧٧	٧٥.٠
تتبنى القيادة المصرية مبدأ التفاوض كحل للأزمة، مع التلميح بأن جميع الخيارات مازالت مطروحة.	١٧٨	٤٢.٤	١٤٣	٣٤.٠	٩٩	٢٣.٦	٢.١٩	٠.٧٩	٧٣.٠
يعتقد المراقبون أن إثيوبيا تريد قواعد إرشادية وليس اتفاقيات قانونية لتعديلها بشكل منفرد.	١٥٢	٣٦.٢	١٨٧	٤٤.٥	٨١	١٩.٣	٢.١٧	٠.٧٣	٧٢.٣
يرى الخبراء أن فشل مفاوضات سد النهضة بسبب التعنت الإثيوبي في الجانبي الفني والقانوني.	١٨٧	٤٤.٥	٩١	٢١.٧	١٤٢	٣٣.٨	٢.١١	٠.٨٨	٧٠.٣
قيام الولايات المتحدة بدور الوساطة يجنب القيام بأعمال عدائية، ويحافظ على المصالح التجارية الدولية.	١٧٨	٤٢.٤	١٠٧	٢٥.٥	١٣٥	٣٢.١	٢.١٠	٠.٨٦	٧٠.٠

يعتقد الخبراء أن السودان كانت على علم بمخاطر السد في البداية ولم تتحرك؛ للضغط على مصر في قضية حلايب وشلاتين.	١٤٦	٣٤.٧	١٦٢	٣٨.٦	١١٢	٢٦.٧	٢.٠٨	٠.٧٨	٦٩.٣
يعتقد الخبراء أن الدول صاحبة الاستثمارات في إثيوبيا بإمكانها الضغط على إثيوبيا لتسوية الأزمة.	١٦٠	٣٨.١	١١٤	٢٧.١	١٤٦	٣٤.٨	٢.٠٣	٠.٨٥	٦٧.٧
يري المراقبون أن نقص المياه سيضطر مصر إلى التصرف في مخزون السد العالي، مما يقلل قدرته على إنتاج الطاقة الكهربائية.	١٧٣	٤١.٢	٤٠	٩.٥	٢٠٧	٤٩.٣	١.٩٢	٠.٩٥	٦٤.٠
جملة من أجابوا	٤٢٠								

تشير بيانات الجدول السابق رقم (١٥) إلي تنوع أطر المعالجة الإخبارية (التفسيرية) لأزمة سد النهضة المطروحة في القنوات الفضائية عينة الدراسة، حيث جاء علي قائمة هذه الأطر إطار تري الدبلوماسية المصرية أن ملئ سد النهضة إجراء أحادي يشكك في جدية التفاوض بين دول حوض نهر النيل بوزن نسبي بلغ ٩٦.٧%، ويمكن تفسير ذلك في ضوء حرص القنوات عينة الدراسة علي إبراز تصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي بأن مياه النيل أمر حيوي بالنسبة لمصر كما أن سد النهضة يمثل مصدراً للتنمية المشروعة لأثيوبيا، إلا أن ملئ السد بشكل أحادي يخالف مبادئ وقواعد القانون الدولي ويهدد حياة المصريين.

وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراستي Noha El-Tawel ٢٠١٨م[٢٢٠]، ودراسة أسامة الرشيدي (٢٠١٧)[٢٢١]حيث جاء تمويل الدول المعادية لمصر لسد النهضة للإضرار بالأمن القومي والمائي المصري في صدارة المعالجة لأزمة سد النهضة.

وتساوي الإطاران يري المحللون أنه يجب علي دول حوض النيل: (مصر، السودان، أثيوبيا) التعاون والتفاهم للوصول لحل رشيد يضمن سلامة الأمن العربي والإفريقي، وإطار تتبني القيادة السياسية المصرية مبدأ أن المساس بحصة مصر من مياه النيل مساس بحياة المصريين "بوزن نسبي بلغ ٩٣.٠% لكل إطار على حدة، لذا حرصت القنوات الفضائية المصرية محل الدراسة علي إبراز تحذير الدولة المصرية من المساس بحصة بلادها من مياه نهر النيل؛ فهي مسألة "حياة أو موت" للشعب المصري، وتساوي الإطاران "تعتقد الدبلوماسية المصرية أن أثيوبيا راوغت في التفاوض لحين ملء السد وفرض سيطرتها علي دول حوض النيل" بوزن نسبي بلغ ٩١.٣%.

حيث حرصت القنوات الفضائية المصرية محل الدراسة علي كشف النوايا الخبيثة من وراء التعنت الإثيوبي في المفاوضات، فقد رفضت أثيوبيا إبرام اتفاقية ملزمة وفق القانون الدولي تنظم حصص المياه بين دول المصب والمنبع، وتمسكت

بالتوصل إلي مجرد قواعد إرشادية يمكن لإثيوبيا تعديلها بشكل منفرد للسيطرة والتحكم في مياه النيل، ويليه إطار "يري المراقبون أن هناك أطرافاً إقليمية ودولية تقف وراء إثيوبيا للإضرار بالأمن المائي المصري" بوزن نسبي بلغ ٩١.٠%.

لذا حرصت القنوات الفضائية المصرية علي كشف الدول الإقليمية ذات المصلحة في افتعال الأزمة، وكذلك التدخل الإسرائيلي الذي يريد التغلغل في الدول الإفريقية، ويليه إطار "يري الخبراء أن ملء سد النهضة له أضرار اجتماعية وتجارية علي مصر" بوزن نسبي بلغ ٩٠.٠%، وتساوت الأطر "يري المراقبون أن ملء إثيوبيا لسد النهضة قبل الوصول إلي اتفاق يعبر عن إرادتها في التحكم في تدفق المياه إلي مصر والسودان" ويعتقد المراقبون أن إثيوبيا تناور بالتصريحات المترافقة مع المفاوضات لملء سد النهضة لجعله أمراً واقعياً" و "تري القيادة المصرية أن الانتقاص من حصة مصر المائية يمثل انتهاكاً للمعاهدات والمواثيق المبرمة بين دول حوض النيل" بوزن نسبي بلغ ٨٩.٣%، ويليه إطار"يعتقد الخبراء أن تعثر المفاوضات بين دول حوض النيل يثير القلق والمخاوف بشأن حصة مصر من المياه" بوزن نسبي بلغ ٨٩.٠%.

لذا أوضح الخبراء والمحللون في مجال المياه والسدود أن المماطلة في التفاوض تستهدف كسب الوقت لملء السد؛ لجعل الأمر واقعاً ينتج عنه نقص حصة مصر المائية، ويزيد مساحة التصحر فضلاً عن نقص الطاقة الكهربائية من السد العالي، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة أسامة الرشيدي ٢٠١٧م[٢٢٢]، حيث توصلت النتائج إلي أن الإعلام المصري تبني خطاباً حاداً ركز فيه علي مخاطر بناء سد النهضة علي الحياة في مصر، وأظهر التأثيرات السلبية الناتجة عن بناؤه، ويليه إطار "تري القيادة المصرية أن قلق المصريين بشأن المياه قلق مشروع ويحب أن نستمر في العمل والجهد لحل الأزمة" بوزن نسبي بلغ ٨٨.٠، ويليه إطار "تري الدبلوماسية المصرية أن إحالة ملف سد النهضة إلي مجلس الأمن يلزمه مساندة دولية للضغط علي أثيوبيا للقبول بالأطروحات المصرية" بوزن نسبي بلغ ٨٨.٠%.

ويليه إطار "تري الدبلوماسية المصرية أن إحالة ملف سد النهضة إلي مجلس الأمن يلزمه مساندة دولية للضغط علي إثيوبيا للقبول بالأطروحات المصرية" بوزن نسبي بلغ ٨٦.٧%، حيث لجأت الدبلوماسية المصرية إلي الشرعية الدولية لتدويل الملف دولياً؛ ليضغط المجتمع الدولي علي إثيوبيا لعدم المساس بحصة مصر المائية، ويليه إطار "تقوم الدبلوماسية المصرية بطرح رؤية لحل أزمة سد النهضة بشفافية والتي تقوم علي مبدأ (لا ضرر ولا ضرار) للدول الثلاثة (مصر – السودان – إثيوبيا)" بوزن نسبي بلغ ٨٤.٧، وتساوي الإطاران "يري المراقبون أن مصر تتبني إستراتيجية

اليد الممدودة.

في حين أن إثيوبيا تتبني إستراتيجية عدائية "وتدرك القيادة المصرية النوايا الأثيوبية بعد قيامها بملء السد؛ لذا تبنت إستراتيجية "الأمن المائي المصري خط أحمر" بوزن نسبي بلغ ٨٣.٣%، ويليه إطار "تدوير ملف سد النهضة دولياً يحافظ علي حقوق مصر المائية تاريخياً بوزن نسبي بلغ ٨٠.٧%، ثم إطار "يري المحللون أن إثيوبيا لها أهداف غير معلنة، تتمثل في الحصول علي حصص مياه النيل كاملة في المستقبل" بوزن نسبي بلغ ٧٩.٠، ويليه إطار "تشارك مصر في المفاوضات بحسن نية؛ سعياً لاستكشاف النوايا الإثيوبية للحد من أضرار السد علي دولتي المصب" بوزن نسبي بلغ ٧٨.٠، ويليه إطار "دعم مصر لإثيوبيا لتوليد الطاقة الكهربائية من سد النهضة مشروط بالمحافظة علي حصة مصر من المياه" بوزن نسبي بلغ ٧٧.٧.

ويليه إطار "يعتبر الخبراء أنه وفقاً للمعايير الدولية فإن نقص حصة مصر من المياه سيصل بمصر إلي الفقر المائي" بوزن نسبي بلغ ٧٧.٣%، ويليه إطار "تري أثيوبيا أن قبولها لاتفاق قانوني ينظم عملية ملء وتشغيل سد النهضة يمثل تدخلاً في شئونها الداخلية" بوزن نسبي بلغ ٧٥.٠%، ويليه إطار "تتبني القيادة المصرية مبدأ التفاوض كحل للأزمة مع التلميح بأن "جميع الخيارات مازالت مطروحة" بوزن نسبي بلغ ٧٣.٠%، ويليه إطار "يعتقد المراقبون أن إثيوبيا تريد قواعد إرشادية وليس اتفاقيات قانونية لتعديلها بشكل منفرد" بوزن نسبي بلغ ٧٢.٣%.

ويليه إطار "يري الخبراء أن فشل مفاوضات سد النهضة بسبب التعنت الأثيوبي علي الجانبي الفني والقانوني "بوزن نسبي بلغ ٧٠.٠%، ويليه إطار "قيام الولايات المتحدة بدور الوساطة يجنب القيام بأعمال عدائية، ويحافظ علي المصالح التجارية الدولية" بوزن نسبي بلغ ٧٠.٠% ويليه إطار "يعتقد الخبراء أن السودان كانت علي علم بمخاطر السد في البداية ولم تتحرك؛ للضغط علي مصر في قضية حلايب وشلاتين" بوزن نسبي بلغ ٦٩.٣%، ويليه إطار "يعتقد الخبراء أن الدول صاحبة الاستثمارات في إثيوبيا بإمكانها الضغط علي أثيوبيا لتسوية الأزمة" بوزن نسبي بلغ ٦٧.٧%.

وأخيراً "يري المراقبون أن نقص المياه يجبر مصر على التصرف في مخزون السد العالى؛ مما يقلل قدرته علي إنتاج الطاقة الكهربائية" بوزن نسبي بلغ ٦٤.٠%، لذا أبرزت القنوات الفضائية المصرية جهود الدولة المصرية في إنشاء محطات تحلية المياه؛ لمواجهة النقص في كمية المياه نتيجة إنشاء سد النهضة، واتجهت الدولة المصرية إلي الاستفادة من محطة الضبعة كمشروع تنموي، لزيادة قدرات مصر الكهربائية ولكي تصبح مصر مؤهلة لتكون مركزاً إقليمياً لتصدير الطاقة الكهربائية، وتصبح ممراً محورياً لتصدير الطاقة إلي أوروبا وإفريقيا وآسيا.

وتشير النتائج السابقة إلي تباين الأطر المستخدمة في معالجة القنوات الفضائية الحكومية والخاصة لأزمة سد النهضة بما يسهم في التعرف علي تأثير دور هذه الفضائيات في بناء وتشكيل اتجاهات الرأي العام إزاء هذه الأزمة حيث تكمن قوة تأثير الأطر علي الطريقة التي يتلقي بها الجمهور هذه المعلومات، وبالتالى فإنها تساعد الجمهور علي إدراك المعلومات ضمن هذه الأطر المُعدة لهم من قبل وسائل الإعلام والقائمين عليها.

وتتفق النتائج السابقة مع نتائج دراسات كل من Ming ٢٠٢٠م[٢٢٣]، Dennis ٢٠١٩م[٢٢٤]، Roman ٢٠١٩م[٢٢٥]، أسماء رشوان ٢٠١٩م[٢٢٦]، نجوي إبراهيم ٢٠١٨م[٢٢٧]، Moon ٢٠١٨م[٢٢٨]، Killy ٢٠١٦م[٢٢٩]، Yeshiwas ٢٠١٥م[٢٣٠]، Muller ٢٠١٠م[٢٣١]، حيث أجمعت نتائج هذه الدراسات جميعهم علي تأثير الأيديولوجية السياسية للدولة علي بناء الأطر الإخبارية المستخدمة في المعالجة الإعلامية للأزمات والصراعات المختلفة، وكذلك اختلاف تأطير كل وسيلة لها حسب سياساتها التحريرية وتوجهاتها السياسية.

ثانياً: نتائج اختبار الفروض العلمية للدراسة:

الفرض الأول: توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين كثافة متابعة الرأي العام المصري للقنوات الفضائية الحكومية والخاصة والثقة في المعلومات الواردة بها عن أزمة سد النهضة، لاختبار صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس الارتباط بين كثافة متابعة الرأي العام للقنوات عينة الدراسة والثقة في المعلومات الواردة بها عن أزمة سد النهضة والجدول التالي يوضح النتائج.

جدول (١٦)

الارتباط الخطي بين كثافة متابعة الرأي العام المصري للقنوات الفضائية الحكومية والخاصة، والثقة في المعلومات الواردة عن أزمة سد النهضة

كثافة المتابعة / الثقة	كثافة متابعة الرأي العام المصري للقنوات الفضائية الحكومية والخاصة				
	الفضائية المصرية الأولى	المصرية الإخبارية	المحور	الحياة	إكسترا نيوز
	قيمة بيرسون	قيمة بيرسون	قيمة بيرسون	قيمة بيرسون	قيمة بيرسون
الثقة في المعلومات الواردة عن سد النهضة بالقنوات الفضائية المصرية	٠.٢١٨**	٠.٣١٥**	٠.١٦٦**	٠.١١٧*	٠.٢١٨**

** دال إحصائياً عند مسوي معنوية ٠.٠١ ودرجة ثقة ٩٩% * دال إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٥ ودرجة ثقة ٩٥%

تشير بيانات الجدول رقم (١٦) إلي وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين كثافة متابعة الرأي العام للفضائية المصرية – والثقة في المعلومات الواردة فيها عن أزمة سد النهضة؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون ٠,٢١٨ وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية٠.٠١، ودرجة ثقة ٩٩%، ويمكن تفسير ذلك في ضوء حرص الفضائية المصرية الأولي علي تقديم معلومات فورية عن هذه الأزمة، وتقارير مصورة عن إنشاء السد وبدء ملئه، كما أبرزت تجاهل الجانب الأثيوبي للاتفاق الإطاري لعام ٢٠١٥م، والذي يتضمن التوصل إلي اتفاق كامل بين مصر والسودان وإثيوبيا حول أسلوب وقواعد ملء خزان السد وتشغيله، معتمدة علي تصريحات المسئولين، ومستعينة بالخبراء والمتخصصين في مجال المياه والسدود.

كما تعكس أيضا بيانات الجدول السابق وجود علاقة ارتباطيه متوسطة بين كثافة متابعة الرأي العام للمصرية الإخبارية والثقة في المعلومات الواردة فيها عن أزمة سد النهضة؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون ٠.٣١٥، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوي معنوي ٠.٠١، ودرجة ثقة ٩٩%، حيث حرصت قناة الإخبارية المصرية علي القيام بتغطيات إخبارية عن أهم مستجدات أزمة سد النهضة؛ ليكون الرأي العام المصري علي دراية وعلم بهذه الأزمة، واستضافت خبراء ومتخصصين في المياه والسدود مشهود لهم بالكفاءة؛ مما زاد من ثقة الرأي العام المصري في المعلومات المقدمة في القناة الإخبارية المصرية عن هذه الأزمة.

كذلك توضح بيانات الجدول السابق وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين كثافة متابعة الرأي العام لقناة المحور والثقة في المعلومات الواردة فيها عن أزمة سد النهضة؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون ٠.١٦٦، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠١، ودرجة ثقة ٩٩%، ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن قناة المحور تقدم تغطيات مستمرة لأزمة سد النهضة – من خلال برنامجها (٩٠ دقيقة) الذي يغطي ما يحدث في مصر يومياً.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلي وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين كثافة متابعة الرأي العام لقناة الحياة – والثقة في المعلومات الواردة فيها عن أزمة سد النهضة؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون ٠.١١٧%، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٥، ودرجة ثقة ٩٥%، ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن قناة الحياة تقدم تغطيات مستمرة لأزمة سد النهضة – من خلال برنامجها اليومي (الحياة اليوم) الذي يغطي ما يحدث في مصر يومياً.

ومن بيانات الجدول السابق يتبين وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين كثافة متابعة الرأي العام لقناة إسكترا نيوز – والثقة في المعلومات الواردة فيها عن أزمة سد النهضة؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون ٠.٢١٨، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠١، ودرجة ثقة ٩٩%، ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن قناة إكسترا نيوز تقدم تغطية مستمرة لأزمة سد النهضة في برامجها المختلفة؛ مثل: المواجهة، والحقيقة، ومانشيت، والآن، وخدماتها الإخبارية علي مدار الساعة، وتشير أدبيات الإعلام إلي أن الثقة والمصداقية مرتبطة لدي الجمهور بعدة عوامل يأتي في مقدمتها الموضوعية والبعد عن التحيز، وكذلك الاستقلالية والصدق.

نستنتج من بيانات الجدول السابق حرص القنوات الحكومية ممثلة في "الفضائية المصرية الأولي والإخبارية المصرية"، والقنوات الفضائية الخاصة ممثلة في "قنوات المحور، وقناة الحياة، وقناة إكسترا نيوز"، علي تقديم معلومات صادقة وموضوعية عن أزمة سد النهضة رغم اختلاف نمط الملكية، وهو ما يتفق مع المقولات الأمريكية التي ترى أنه يجب علي وسائل الإعلام أن تتوحد وقت الأزمات؛ للحفاظ علي سلامة واستقرار البلاد.

وفي ضوء النتائج الحالية تم قبول الفرض الأول كلياً والقائل بأنه: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين كثافة متابعة الرأي العام المصري للقنوات الفضائية الحكومية والخاصة – والثقة في المعلومات الواردة فيها عن أزمة سد النهضة.

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين أطر معالجة أزمة سد النهضة في كل من القنوات الحكومية والخاصة – وتبني الرأي العام المصري (المبحوثون) لتلك الأطر التفسيرية لأزمة السد وتداعياتها علي المجتمع المصري.

للتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس الارتباط بين أطر معالجة أزمة سد النهضة في القنوات عينة الدراسة وتبني الرأي العام المصري لتلك الأطر والجدول التالي يوضح النتائج.

جدول (١٧)

الارتباط الخطي بين أُطر معالجة أزمة سد النهضة بالقنوات الحكومية والخاصة عينة الدراسة وتبني الرأي العام لتلك الأُطر التفسيرية.

الأُطر التفسيرية / أطر معالجة أزمة سد النهضة في كل من القنوات الحكومية والخاصة	تبني الرأي العام المصري للأُطر التفسيرية لأزمة السد وتداعياتها على المجتمع المصري
	قيمة بيرسون
أطر معالجة أزمة سد النهضة في الفضائية المصرية الأولي.	٠.٠٣٧
أطر معالجة أزمة سد النهضة في المصرية الإخبارية.	٠.٠٢٦
أطر معالجة أزمة سد النهضة في قناة المحور.	**٠.١٨٢
أطر معالجة أزمة سد النهضة في قناة الحياة.	٠.٠٧٩
أطر معالجة أزمة سد النهضة في قناة إكسترا نيوز.	**٠.١٧٣

** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية ٠.٠١ ودرجة ثقة ٩٩%.

تشير بيانات الجدول السابق رقم (١٧) إلي وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين أطر معالجة أزمة سد النهضة في الفضائية المصرية الأولي – وتبني الرأي العام المصري (المبحوثون) لتلك الأطر التفسيرية لأزمة السد وتداعياتها علي المجتمع المصري؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون ٠.٠٣٧، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٥، ودرجة ثقة ٩٥%.

كما تظهر بيانات الجدول السابق وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين أطر معالجة أزمة سد النهضة في القناة المصرية الإخبارية – وتبني الرأي العام المصري (المبحوثون) لتلك الأطر التفسيرية لأزمة السد وتداعياتها علي المجتمع المصري؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون ٠.٠٢٦، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٥، ودرجة ثقة ٩٥%.

وتعكس بيانات الجدول السابق وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين أطر معالجة أزمة سد النهضة في قناة المحور – وتبني الرأي العام المصري (المبحوثون) لتلك الأطر التفسيرية لأزمة السد وتداعياتها علي المجتمع المصري؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون ٠.١٨٢، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠١، ودرجة ثقة ٩٩%.

كما تظهر بيانات الجدول السابق وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين أطر معالجة

أزمة سد النهضة في قناة الحياة – وتبني الرأي العام المصري (المبحوثون) لتلك الأطر التفسيرية لأزمة السد وتداعياتها علي المجتمع المصري؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون ٠.٧٩، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٥، ودرجة ثقة ٩٥%.

وتبين بيانات الجدول السابق وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين أطر معالجة أزمة سد النهضة في قناة إكسترا نيوز – وتبني الرأي العام المصري (المبحوثون) لتلك الأطر التفسيرية لأزمة السد وتداعياتها علي المجتمع المصري؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون ٠.١٧٣، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٠١، ودرجة ثقة ٩٩%.

ويتضح من النتائج السابقة أن القنوات الفضائية الحكومية والخاصة نوعت في الأطر الخبرية The News Frames التي استخدمتها في المعالجة الإخبارية لأزمة سد النهضة، لتوجيه الرأي العام وإقناعه بجانب واحد وهو "الجهود المصرية المبذولة للحفاظ علي حصة مصر المائية"، وحرصت علي إبراز التعنت الإثيوبي في التفاوض لكسب الوقت لملء سد النهضة، نظراً لأن الأطر تضفي المغزى والدلالة الاجتماعية علي حركة الأحداث المختلفة وتجعلها مفهومة لدي الرأي العام، حيث تقدم الأطر أنساقاً تفسيرية يستند إليها الرأي العام في فهم الواقع الاجتماعي ومخرجاته من الأحداث والقضايا والمشكلات لاتخاذ قرارات رشيدة بشأنها.

في ضوء النتائج الحالية تم قبول الفرض الثاني كلياً والقائل بأنه توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين أطر معالجة أزمة سد النهضة في كل من القنوات الحكومية والخاصة – وتبني الرأي العام المصري (المبحوثون) لتلك الأطر التفسيرية لأزمة السد وتداعياتها علي المجتمع المصري.

الفرض الثالث: يوجد ارتباط دال إحصائياً بين أطر حلول أزمة سد النهضة التي طرحتها القنوات الحكومية والخاصة محل الدراسة – واتجاهات الرأي العام (المبحوثون) نحو تلك الحلول ذاتها، وتقييمهم لأداء الحكومة بشأن الأزمة.

لاختبار صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس الارتباط بين أطر حلول أزمة سد النهضة المطروحة في القنوات عينة الدراسة واتجاهات المبحوثون نحو تلك الأطر وتقييمهم لأداء الحكومة بشأن هذه الأزمة والجدول التالي يوضح النتائج.

جدول (١٨)

الارتباطات الخطية بين أطر حلول أزمة سد النهضة التي طرحتها القنوات الحكومية والخاصة عينة الدراسة، واتجاهات الرأي العام نحو الحلول ذاتها، وتقييمهم لأداء الحكومة بشأن الأزمة.

القنوات محل الدراسة / أطر حلول أزمة سد النهضة التي طرحتها القنوات الحكومية والخاصة محل الدراسة		الارتباطات الخطية بين أطر حلول أزمة سد النهضة التي طرحتها القنوات الحكومية والخاصة محل الدراسة، واتجاهات الرأي العام نحو الحلول ذاتها، وتقييمهم لأداء الحكومة بشأن الأزمة.				
		الفضائية المصرية الأولى ٥	المصرية الإخبارية ٩	المحور ١٣	الحياة ٢٢	إكسترا نيوز ٢٦
		قيمة بيرسون	قيمة بيرسون	قيمة بيرسون	قيمة بيرسون	قيمة بيرسون
الفضائية المصرية الأولى	٥- يعتقد الخبراء أنه وفقًا للمعايير الدولية أن نقص حصة مصر من المياه سيصل بمصر إلى "الفقر المائي" / إطار أزمة سد النهضة.	ـــــــ	٠.٠٩٢	٠.١٧٢**	٠.٠١٨	٠.٤٧١**
المصرية الإخبارية	٩- تشارك مصر في المفاوضات بحسن نية سعيًا لاستنفاذ واستكشاف النوايا الإثيوبية للحد من أضرار السد على دولتي المصب /تقييم أداء الحكومة بشأن أزمة سد النهضة.	ـــــــ	ـــــــ	٠.٢٥٧**	٠.٢٣٢ **	٠.١٥٢**
المحور	١٣- يرى المراقبون أن مصر تتبني استراتيجية اليد الممدودة، في حين أن إثيوبيا تتبني استراتيجيةعدائية / إطار أزمة سد النهضة.	ـــــــ	ـــــــ	ـــــ	٠.١٥٣**ـــــ	٠.٠٩٨ *
الحياة	٢٢- تري القيادة المصرية أن الانتقاص من حصة مصر المائية يمثل انتهاكا للمعاهدات والمواثيق المبرمة بين دول حوض النيل /إطار أزمة سد النهضة.	ـــــــ	ـــــــ	ـــــ	ـــــ	٠.٣١٦**ـــ

اكسترا نيوز	٢٦- يري المراقبون أن نقص المياه سيضطر مصر إلى التصرف في مخزون السد العالي؛ مما يقلل من قدرته على إنتاج الطاقة الكهربائية / إطار أزمة سد النهضة.	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ

** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية ٠.٠١،ودرجة ثقة ٩٩% * إحصائيًا عند مستوى معنوية ٠.٠٥ ودرجة ثقة ٩٥%

تعكس بيانات الجدول السابق رقم (١٨) عدم التطابق بين القناة الإخبارية المصرية وقناة المحور بالنسبة لإطار "يعتقد الخبراء أنه وفقاً للمعايير الدولية فإن نقص حصة مصر من المياه سيصل بمصر إلي الفقر المائي"؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون ٠.٠٩٢ ، ٠.٠٠١٨ علي التوالي، ويرجع ذلك إلي اختلاف أهداف كل قناة؛ فقد اهتمت القناة الإخبارية المصرية بإبراز خطورة سد النهضة علي نقص المساحات الزراعية في مصر؛ مما يدفع الحكومة المصرية إلي استيراد المحاصيل الزراعية التي تعتمد علي كميات كبيرة – وعلي رأسها "الأرز"-، بينما اهتمت معالجة قناة الحياة لأزمة سد النهضة بالتعنت الإثيوبي في التفاوض والعمل على تعثرها لملء سد النهضة بطريقة أحادية، في حين يوجد تطابق بين القناة المصرية الإخبارية وقناة الحياة بالنسبة لإطار "يعتقد الخبراء أنه وفقاً للمعايير الدولية فإن نقص حصة مصر من المياه سيصل بمصر إلي الفقر المائي"؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون ٠.٠٢٩ ، ٠.٠١٨ علي التوالي، وقد أبرزت المعالجة الإعلامية في القناتين خطورة نقص حصة مصر المائية؛ لتوجيه الرأي العام المصري إلي أزمة سد النهضة والاهتمام بها؛ ليدرك خطورتها علي المجالات السياسية والاقتصادية والزراعية، في المقابل لا يوجد تطابق بين القناة المصرية الإخبارية وقناة إكسترا نيوز؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون ٠.٠٩٢، ٠.٤٧١

بينما يوجد تطابق بين قناة المحور والحياة وإكسترا نيوز بالنسبة لإطار تشارك مصر في المفاوضات بحسن نية؛ سعياً لاستنفاذ واستكشاف النوايا الإثيوبية للحد من أضرار السد علي دولتي المصب"؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون ٠.٢٥٧ ، ٠.٢٣٢ ، ٠.١٥٢ علي التوالي، ويمكن تفسير ذلك في ضوء معالجتها لأزمة سد النهضة بجرأة وموضوعية وشفافية.

بينما تظهر بيانات الجدول السابق عدم وجود تطابق بين قناة الحياة وإكسترا نيوز بالنسبة لإطار "يري المراقبون أن مصر تتبني إستراتيجية اليد الممدودة، في حين أن إثيوبيا تتبني إستراتيجية عدائية"؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون

٠.١٥٣ ، ٠.٠٠٩٨ علي التوالي، ويمكن تفسير ذلك بأن كل قناة تناولت معالجة سد النهضة من زاوية مختلفة عن الأخرى.

نستخلص من النتائج السابقة أن قناة إكسترا نيوز ركزت في معالجتها علي الإطار القانوني الذي تسلكه مصر تحاشياً للدخول في حرب؛ فقد أوردت إطار "تري القيادة المصرية أن الانتقاص من حصة مصر المائية يمثل انتهاكاً للمعاهدات والمواثيق المبرمة بين دول حوض النيل"، حيث أظهرت من خلال الخدمات والتغطيات الإخبارية حرص القيادة المصرية على انتهاج المسلك القانوني؛ لإظهار حُسن النوايا، وأن مصر دولة داعمة لسد النهضة في إطار تبادل المنفعة.

في ضوء النتائج الحالية تم قبول الفرض الثالث كلياً والقائل بأنه يوجد ارتباط دال إحصائياً بين أطر حلول أزمة سد النهضة التي طرحتها القنوات الحكومية والخاصة محل الدراسة – واتجاهات الرأي العام (المبحوثون) نحو تلك الحلول ذاتها، وتقييمهم لأداء الحكومة بشأن الأزمة.

وتتفق النتائج السابقة مع نتائج دراسة دينا يحيي ٢٠١٧م[٢٣٢]، حيث يمثل نهر النيل شريان الحياة في مصر وهو ما يعطيها الحق في التمسك بموقفها وعدم التنازل عن حقوقها المستمدة من معاهدات دولية تاريخية.

الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين ثقة الرأي العام المصري في المعلومات الواردة عن أزمة سد النهضة بالقنوات الفضائية الحكومية والخاصة – وتأييده لرؤية الحكومة المصرية لمواجهة أزمة سد النهضة.

للتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس الارتباط بين ثقة المبحوثون في المعلومات الواردة في القنوات عينة الدراسة وتأييدهم لرؤية الحكومة المصرية لمواجهة هذه الأزمة. والجدول التالي يوضح النتائج:

جدول رقم (١٩)

الارتباط الخطي بين ثقة الرأي العام المصري في المعلومات الواردة عن أزمة سد النهضة بالقنوات الحكومية والخاصة عينة الدراسة وتأييده لرؤية الحكومة المصرية لمواجهة أزمة سد النهضة

ثقة الرأي العام المصري / مدى تأييد الرؤية المصرية لمواجهة أزمة سد النهضة	الثقة في المعلومات الواردة عن سد النهضة بالقنوات الفضائية المصرية
	قيمة بيرسون
تبني خطاب إعلامي تصالحي مع إثيوبيا والبعد عن التصعيد والتهديد.	٠.١٣٥ **
الاعتراف بأحقية إثيوبيا في بناء السد للتنمية مع الاحتفاظ بحقوق مصر المائية.	٠.٣٥٤**
التفاوض لإيجاد حل لصراع المياه واعتماد استراتيجية (فائز–فائز) لخفض التوتر بين مصر وإثيوبيا.	٠.٠٢٥
تبني المسار القانوني في حال تنصل إثيوبيا من الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين دول حوض النيل.	٠.١٧٩ **
الاستثمار المصري في إثيوبيا في كافة المجالات، لطمأنة الشعب الإثيوبي بأن مصر بلد محب للسلام.	٠.٢٧٨**
اللجوء إلى التحكيم الدولي لإيجاد حل للصراع على المياه.	٠.١٠٨*
القيمة التجميعية لمدى تأييد الرؤية المصرية لمواجهة أزمة سد النهضة.	٠.٤١٠ **

**** دال إحصائيًّا عند مستوى معنوية ٠.٠١ودرجة ثقة ٩٩% * دال إحصائيًّا عند مستوى معنوية ٠.٠٥ودرجة ثقة ٩٥%**

تشير بيانات الجدول السابق رقم (١٩) إلي وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين ثقة الرأي العام المصري في المعلومات الواردة عن أزمة سد النهضة بالقنوات الحكومية والخاصة – وتبني خطاب إعلامي تصالحي مع أثيوبيا والبعد عن التصعيد والتهديد؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون ٠.١٣٥، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠١، ودرجة ثقة ٩٩%.

كما تظهر بيانات الجدول السابق وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين ثقة الرأي

العام المصري في المعلومات الواردة عن أزمة سد النهضة بالقنوات الحكومية والخاصة – والتفاوض لإيجاد حل لصراع المياه واعتماد إستراتيجية (فائز _ فائز)؛ لخفض التوتر بين مصر وإثيوبيا؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون ٠.٣٥٤، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠١، ودرجة ثقة ٩٩%.

وتعكس بيانات الجدول السابق وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين ثقة الرأي العام المصري في المعلومات الواردة عن أزمة سد النهضة بالقنوات الحكومية والخاصة – والاعتراف بأحقية إثيوبيا في بناء السد للتنمية مع الاحتفاظ بحقوق مصر المائية؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون ٠.٠٢٥، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠٥، ودرجة ثقة ٩٥%.

كما توضح بيانات الجدول السابق وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين ثقة الرأي العام المصري في المعلومات الواردة عن أزمة سد النهضة بالقنوات الحكومية والخاصة – وتبني المسار القانوني في حال تنصل إثيوبيا من الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين دول حوض النيل؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون ٠.٢٧٨، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠١، ودرجة ثقة ٩٩%.

كما تبين بيانات الجدول السابق وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين ثقة الرأي العام المصري في المعلومات الواردة عن أزمة سد النهضة بالقنوات الحكومية والخاصة – والاستثمار المصري في إثيوبيا في كافة المجالات، لطمأنة الشعب الأثيوبي بأن مصر بلد محب للسلام؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون ٠.١٧٩، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠١، ودرجة ثقة ٩٩%.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلي وجود علاقة ارتباطيه ضعيفة بين ثقة الرأي العام المصري في المعلومات الواردة عن أزمة سد النهضة بالقنوات الحكومية والخاصة واللجوء إلي التحكيم الدولي لإيجاد حل للصراع علي المياه؛ حيث بلغت قيمة الارتباط الخطي لمعامل بيرسون ٠.١٠٨، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية ٠.٠١، ودرجة ثقة ٩٩%.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء حرص القنوات الفضائية الحكومية والخاصة علي الالتزام بالشفافية، والبعد عن استخدام مفردات وكلمات متحيزة في معالجتها لأزمة سد النهضة؛ للوصول إلي الرأي العام والتأثير في معارفه واتجاهاته، من خلال تغطية إخبارية تراكمية Cumulative Coverage تمكن القنوات الفضائية من بناء أطر تفسيرية لأزمة سد النهضة.

في ضوء النتائج الحالية تم قبول الفرض الرابع كلياً والقائل بأنه توجد علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين ثقة الرأي العام المصري في المعلومات الواردة عن أزمة سد النهضة بالقنوات الحكومية والخاصة – وتأييده لرؤية الحكومة المصرية لمواجهة أزمة سد النهضة.

الفرض الخامس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تأييد الرأي العام المصري لرؤية الحكومة المصرية لمواجهة أزمة سد النهضة وفقاً للمتغيرات الديموجرافية: (السن – النوع – المستوي الاجتماعي والاقتصادي) ويعكس الجدول التالي النتائج:

جدول رقم (٢٠)
دلالة الفروق بين تأييد الرأي العام المصري لرؤية الحكومة المصرية لمواجهة أزمة سد النهضة وفقاً للمتغيرات الديموجرافية

الخصائص الديموجرافية		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة المعامل ت / ف	درجة الحرية	مستوى الدلالة	دلالة الفروق بين المجموعات LSD
النوع	ذكر	٢٢١	١٤.٥٣	٢.١١	=١.٣٧٨ ت	٤١٨	٠.١٦٩ غير دال إحصائيًّا	———
	أنثي	١٩٩	١٤.٨٠	١.٨٨				
الفئات العمرية	١- من ١٨ إلى أقل من ٢٥ عامًا	١٧٣	١٤.٤٩	١.٨٤	ف = ١.٦١٤	بين المجموعات = ٣ داخل المجموعات = ٤١٦	٠.١٨٥ غير دال إحصائيًّا	———
	٢- من ٢٥ إلى أقل من ٣٥ عامًا	١٠١	١٤.٦٦	٢.٠٥				
	٣- من ٣٥ إلى أقل من ٤٥عامًا	٨٦	١٤.٦٤	١.٩٧				
	٤- ٤٥ عامًا فأكثر	٦٠	١٥.١٥	٢.٣٨				
المستوى التعليمي	١- مؤهل متوسط	١٠٠	١٤.٩٠	١.٧٥	ف = ٢.٩٩٤	بين المجموعات = ٣ داخل المجموعات = ٤١٦	دال ٠.٠٣١ إحصائيًّا	(مج٤* و مج٢) (مج٤* و مج٣)
	٢- مؤهل فوق المتوسط	٦٨	١٤.٣٨	١.٨٨				
	٣- مؤهل جامعي	١٩٥	١٤.٤٧	٢.١١				
	٤- دراسات عليا	٥٧	١٥.٢١	٢.٠٨				
المهنة	١- قطاع حكومي	٩٦	١٤.٩٩	٢.٠٤	ف = ٨.٩٩١	بين المجموعات = ٣ داخل المجموعات = ٤١٦	دال ٠.٠٠١ إحصائيًّا	(مج٣ و مج٢*) (مج٣ و مج٤*) (مج٤ و مج*٢)
	٢- قطاع خاص	٧٠	١٥.٤٧	٢.٠١				
	٣- عمل حر	٩٩	١٤.٠١	١.٩١				
	٤- لا يعمل	١٥٥	١٤.٥٠	١.٨٩				

الدخل الشهري	١ ــ مستوى دخل منخفض	١٢٦	١٤.٠٨	١.٦٩	ف = ١٠.٤٥٠	بين المجموعات = ٢ داخل المجموعات = ٤١٧	دال إحصائيًّا ٠.٠١	(مج١ و مج٢*) (مج١ و مج٣*)
	٢ ــ مستوى دخل متوسط	٢٠١	١٤.٧٣	١.٩٨				
	٣ ــ مستوى دخل مرتفع	٩٣	١٥.٢٩	٢.٢٤				
المحافظة	١- القاهرة	١٢٠	١٥.٨١	٢.٠٦	ف = ٦٩.٠١٣	بين المجموعات = ٣ داخل المجموعات = ٤١٦	دال إحصائيًّا ٠.٠١	(مج٢ و مج١*) (مج٢ و مج٣*) (مج٤ و مج١*) (مج٤ و مج٣*)
	٢- الإسكندرية	**١٠٠**	**١٣.٣٥**	**٠.٨٠**				
	٣- الشرقية	**١٠٠**	**١٥.٦٩**	**٢.١٩**				
	٤- بني سويف	**١٠٠**	**١٣.٥٥**	**٠.٨٩**				

*** الرمز يعنى لصالح المجموعة البحثية أعلاها.**

تشير بيانات الجدول السابق رقم (٢٠) إلى: عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٠٥ ودرجة ثقة ٩٥% بين كل من الذكور والإناث- في مستوى تأييد الرأي العام المصري لرؤية الحكومة المصرية لمواجهة أزمة سد النهضة، وكانت الفروق لصالح الإناث بمتوسط **١٤.٨٠** مقابل **١٤.٥٣** للذكور، ويعنى ذلك أن الإناث ينطبق عليهن مفهوم المستخدم النشط Active User؛ وبذلك فهن مدركات للآثار السلبية لسد النهضة على الأمن القومي المائي المصري؛ المتمثل في زيادة مساحات التصحر، ونقص الطاقة الكهربائية من السد العالي؛ مما يتطلب إنشاء المشروعات المائية والكهربائية لسد العجز؛ وبالتالي تزيد الأعباء المالية على الدولة المصرية.

كما تعكس بيانات الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متوسطي درجات الفئات العمرية - ومستوى تأييد الرأي العام المصري لرؤية الحكومة المصرية لمواجهة أزمة سد النهضة؛ حيث كانت قيمة (ف) **١.٦١٤**، وهي فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى معنوية **٠.٠٥**، ودرجة ثقة **٩٥%**.

كما تظهر بيانات الجدول السابق وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متوسطي درجات المستوى التعليمي- ومستوى تأييد الرأي العام المصري لرؤية الحكومة المصرية لمواجهة أزمة سد النهضة؛ حيث كانت قيمة (ف) **٢.٩٩٤**، وهي فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى معنوية **٠.٠١**، ودرجة ثقة **٩٩%**.

ويتضح من بيانات الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤهل فوق المتوسط والدراسات العليا، لصالح الدراسات العليا، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤهل الجامعي والدراسات العليا، لصالح الدراسات العليا، ويرجع ذلك إلى أن طلاب الدراسات العليا يدركون مخاطر سد النهضة على الأمن القومي المصري

والنوايا الإثيوبية من وراء بناؤه؛ ألا وهي التحكم في مياه النيل.

كما تعكس بيانات الجدول السابق وجود فروق ذات دالة إحصائية بين المهنة – ومستوى تأييد الرأي العام المصري لرؤية الحكومة المصرية لمواجهة أزمة سد النهضة؛ حيث كانت قيمة (ف) **٨.٩٩١**، وهي فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى معنوية **٠.٠١**، ودرجة ثقة **٩٩%**.

ويتضح من بيانات الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، لصالح القطاع الخاص، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاع الخاص وأصحاب الأعمال الحرة، لصالح القطاع الخاص؛ ويمكن تفسير ذلك في أن العاملين بالقطاع الخاص يتابعون القنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة؛ ليتعرفوا على الجديد في ملف أزمة سد النهضة وجهود الدولة المصرية في تسويه الأزمة.

كما تظهر بيانات الجدول السابق وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متوسطي درجات الدخل الشهري– ومستوى تأييد الرأي العام المصري لرؤية الحكومة المصرية لمواجهة أزمة سد النهضة؛ حيث كانت قيمة (ف) **١٠.٤٥٠**، وهي فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى معنوية **٠.٠١**، ودرجة ثقة **٩٩%**.

وتبين بيانات الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الدخل المرتفع ومستوى الدخل المنخفض، لصالح الدخل المرتفع، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الدخل المرتفع ومستوى الدخل المتوسط – لصالح الدخل المرتفع.

كما تعكس بيانات الجدول السابق وجود فروق ذات دالة إحصائية بين متوسطي المحافظة–ومستوى تأييد الرأي العام المصري لرؤية الحكومة المصرية لمواجهة أزمة سد النهضة؛ حيث كانت قيمة (ف) **٦٩.٠١٣**؛ وهي فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى معنوية **٠.٠١**، ودرجة ثقة **٩٩%**.

يتضح من بيانات الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين محافظات القاهرة والشرقية، والإسكندرية، وبنى سويف – لصالح محافظة القاهرة؛ ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن كل محافظة لها استخدامات من المياه تختلف عن الأخرى؛ فمحافظتا الشرقية وبني سويف تحتاجان إلى كميات كبيرة من المياه للزراعة، بينما محافظة القاهرة تحتاج إلى المياه؛ لتوصليها إلى الوزارات ومؤسسات الدولة والأحياء السكنية والمدن الصناعية؛ مثل: ٦ أكتوبر والشيخ زايد، بالإضافة إلى الامتداد العمراني في الظهير الصحراوي؛ مثل العاصمة الإدارية الجديدة؛ مما يزيد الحاجة إلى المياه.

في ضوء النتائج الحالية تم قبول الفرض الخامس جزئيًّا والقائل بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تأييد الرأي العام المصري لرؤية الحكومة المصرية لمواجهة أزمة سد النهضة وفقًا للمتغيرات الديموجرافية: (السن– النوع –المستوى الاجتماعي والاقتصادي).

*** الخلاصة ومناقشة النتائج العامة للدراسة:**

توصلت الدراسة الحالية لعدة نتائج يمكن مناقشتها وتفسيرها في ضوء الإطار النظري الذي استندت إليه الدراسة الحالية وهي (نظرية الأطر الخبرية)، وكذلك في ضوء نتائج البحوث والدراسات السابقة، للوصول لنتائج عامة ترسم واقع معالجة هذه القنوات عينة الدراسة لأزمة سد النهضة وفقاً لأهدافها وفروضها التي تسعي إلي تحقيقها، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ما يلي:

١- كشفت نتائج الدراسة الحالية عن ارتفاع معدلات متابعة أفراد عينة الدراسة لأزمة سد النهضة في القنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة عينة الدراسة، ويعزي ذلك إلي حرص أفراد العينة علي متابعة مجريات الأحداث الخاصة بهذه الأزمة خاصة وأن هذه القنوات تمتلك من الإمكانيات ما يمكنها من تغطية تداعيات هذه الأزمة بصفة دائمة وإمداد مشاهديها بأخر مستجداتها.

٢- توصلت النتائج إلي أن أفراد عينة الدراسة (الرأي العام المصري) يمضون أكثر من ثلاث ساعات يومياً في متابعة القنوات الفضائية الخاصة عينة الدراسة، وجاءت قناة الحياة علي رأس هذه القنوات الخاصة في المتابعة، فيما جاءت القناة الفضائية المصرية الأولي علي رأس القنوات الحكومية في متابعتها من جانب أفراد العينة، حيث يمضون من ساعة إلي أقل من ساعتين في متابعتها ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن أفراد العينة جمهور نشط يسعي لمتابعة هذه القنوات للتزود بالمعلومات والحقائق عن هذه الأزمة، فضلاً عن التزام هذه القنوات بالموضوعية والدقة إلي حد كبير في معالجتها لهذه الأزمة وهو ما جعلها تحظي باهتمام متابعتهم لها.

٣- أظهرت نتائج الدراسة حرص أفراد العينة علي متابعة القنوات الفضائية عينة الدراسة علي مدار أيام الأسبوع كافة، وتفسر هذه النتيجة في ضوء حرص الرأي العام المصري علي متابعة تطورات هذه الأزمة عبر هذه القنوات وإمدادهم بتداعياتها حتي أصبحت أحد أهم مصادر معرفتهم بهذه الأزمة، ومجالاً خصباً للنقاش وتكوين رأي عام مستنير بشأنها. ومن ثم تشكيل اتجاهاتهم نحوها.

٤- جاءت القنوات الفضائية الخاصة في الترتيب الأول لتفضيلات أفراد عينة الدراسة لمتابعة تداعيات هذه الأزمة، ويرجع ذلك إلي حرصها علي تقدم تغطيات فورية لمستجدات هذه الأزمة بدقة وموضوعية وتدعيم هذه المعالجة بالتقارير المصورة ناهيك عن جرأتها في المعالجة فيما جاءت القنوات الفضائية الحكومية في الترتيب الثاني لتفضيلات متابعة أفراد العينة لهذه الأزمة، ويعزي ذلك إلي اهتمامها بإبراز وجهة النظر المصرية الرسمية تجاه هذه الأزمة وكيفية إدارتها لها، في ضوء سياساتها الإخبارية واستضافة المسئولين الحكوميين لعرض وجهة النظر الرسمية للدولة المصرية.

٥- أثبتت نتائج الدراسة ارتفاع معدلات ثقة الرأي العام المصري (عينة الدراسة) في المعلومات المطروحة عن أزمة سد النهضة في القنوات الفضائية عينة الدراسة، ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء اعتماد هذه القنوات علي المصادر الرسمية الحكومية المصرية والسودانية والأثيوبية بجانب طرح أراء المتخصصين والمحللين السياسيين وخبراء المياه والسدود وعرض أكثر من وجهة نظر حول الأزمة بموضوعية.

٦- جاء الإهمال من جانب الحكومة المصرية لأزمة سد النهضة خلال السنوات الماضية علي قائمة أسباب هذه الأزمة، حيث انشغلت الدولة المصرية في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما ترتب عليها من مشغوليات في اختيار رئيساً جديداً للدولة المصرية، وتشكيل حكومة جديدة فضلاً عن انشغالها بترتيب البيت المصري الداخلي، وكذلك إهمال الحكومات المصرية المتعاقبة لهذا الملف مما تسبب في وجود هذه الأزمة.

٧- كشفت نتائج الدراسة عن تعدد قائمة دوافع متابعة أفراد العينة لأزمة سد النهضة في القنوات عينة الدراسة، وجاء علي رأس هذه القائمة أنها تمدهم بالعديد من المعلومات الدقيقة عنها بشكل فوري واستضافتها للخبراء والمتخصصين لتحليل أثارها علي مصر، كما أنها تساعدهم علي تكوين رأي عام رشيد تجاهها، ويفسر ذلك في ضوء حرص هذه القنوات علي تزويد الرأي العام المصري بحقائق الأمور بشأن هذه الأزمة وبيان الموقف المصري بشأنها بكل موضوعية، في مقابل التعنت الأثيوبي وعرقلة المفاوضات لحين ملئ السد بمياه النيل.

٨- تبين من نتائج الدراسة وجود اختلاف في اتجاهات الرأي العام المصري نحو الأطر التفسيرية التي طرحتها القنوات عينة الدراسة في معالجتها لأزمة سد النهضة، حيث ثبت تباين الأطر الإخبارية التي استخدمتها في المعالجة حيث ثبت

أن موقف الدولة المصرية وسياساتها الرسمية كان مؤثراً في تأطير هذه القنوات لهذه الأزمة، وبذلك تعكس هذه النتيجة دور هذه القنوات في بناء وتشكيل اتجاهات الرأي العام إزاء هذه الأزمة، وهنا تظهر أهمية وقدرة الأطر على تقديم المعلومات من خلالها عن هذه الأزمة وهو ما أثر علي الطريقة التي يتلقي بها الجمهور هذه المعلومات وإدراكه لها ضمن هذه الأطر.

٩- جاءت نتائج هذه الدراسة متفقة مع بعض نتائج الدراسات والبحوث السابقة فيما يتعلق بدور الفضائيات في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو الأزمات المجتمعية، ومنها أزمة سد النهضة حيث تمد مشاهديها بمستجداتها وتطرح وتحلل أبعادها المختلفة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية والمائية علي المجتمع المصري، وبذلك تعكس النتائج السابقة مدي اهتمام هذه القنوات بتشكيل وعيهم واتجاهاتهم نحوها، كما أبرزت النتائج أن العوامل والمتغيرات الداعمة (الاستخدام – الاعتماد – الثقة) المكثفة لهذه الفضائيات هي التي تكفل لها ممارسة دوراً مهما في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو أزمة سد النهضة وليس أدل علي صحة ذلك من إقبالهم بكثافة علي مشاهدة هذه الفضائيات لمتابعة هذه الأزمة.

١٠- أكدت نتائج اختبار الفروض العلمية للدراسة الحالية علي ملائمة الإطار النظري للدراسة الحالية والمتمثل في (نظرية الأطر الخبرية)، بوصفه إطاراً نظرياً ملائماً لتفسير الأطر الخبرية المطروحة لمعالجة أزمة سد النهضة في القنوات عينة الدراسة، فضلاً عن ملائمتها لتفسير العلاقات بين متغيرات الدراسة الحالية، وكذلك رصد دور هذه الفضائيات في تشكيل الرأي العام المصري نحو هذه الأزمة في ضوء الخصوصية الثقافية للمجتمع المصري وفي إطار تقييمات المستفيد النهائي End users من استخدامها وهو الرأي العام المصري.

١١- أثبتت نتائج الدراسة صحة فروضها العلمية في ضوء معطيات نظرية الأطر الخبرية التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية، حيث ثبت للباحث صحة الفرض العلمي الأول للدراسة كلياً بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين كثافة متابعة الرأي العام المصري للقنوات الفضائية الحكومية والخاصة والثقة في المعلومات الواردة فيها عن أزمة سد النهضة.

١٢- تم التحقق من صحة الفرض العلمي الثاني للدراسة كلياً، حيث كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباطيه ذات دلالة إحصائية بين أطر معالجة أزمة سد النهضة في القنوات عينة الدراسة وتبني الرأي العام المصري (المبحوثين) لتلك

الأطر التفسيرية لهذه الأزمة وتداعياتها علي المجتمع المصري. ويمكن تفسير ذلك في ضوء تبني هذه القنوات لأطر تفسيرية محددة لجذب انتباه الرأي العام إليها خاصة وأن الأطر تشكل مسوغات لأزمة سد النهضة وحلولاً مقترحة لها فضلاً عن أنها تكشف القوي الإيجابية والسلبية التي تؤجج للصراع علي مياه النيل.

١٣- ثبت للباحث صحة الفرض العلمي الثالث للدراسة كلياً حيث أظهرت نتائج اختبار فروض الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أطر حلول أزمة سد النهضة التي طرحتها القنوات عينة الدراسة واتجاهات الرأي العام (المبحوثين) نحو تلك الحلول ذاتها وتقييمهم لأداء الحكومة بشأن هذه الأزمة.

١٤- تحقق الباحث من صحة الفرض العلمي الرابع للدراسة كلياً حيث أثبتت النتائج وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ثقة الرأي العام المصري في المعلومات الواردة عن أزمة سد النهضة بالقنوات عينة الدراسة وتأييده لرؤية الحكومة المصرية لمواجهة أزمة سد النهضة ويمكن تفسير ذلك في ضوء حرص القنوات عينة الدراسة علي الالتزام بالمصداقية والموضوعية في معالجتها لهذه الأزمة للوصول للرأي العام والتأثير في معارفه واتجاهاته.

١٥- تم التحقق من الفرض العلمي الخامس للدراسة جزئياً، حيث ثبت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تأييد الرأي العام المصري لرؤية الحكومة المصرية لمواجهة أزمة سد النهضة وفقاً للمتغيرات الديموجرافية للمبحوثين علي مستوي (النوع – السن – المستوي الاقتصادي والاجتماعي).

وعلي مستوي الأطر الخبرية المستخدمة لمعالجة أزمة سد النهضة فقد حظيت أطر تري الدبلوماسية المصرية أن ملئ سد النهضة إجراء أحادي يشكك في جدية التفاوض مع أثيوبيا ودول حوض النيل، وكذلك تبني القيادة المصرية مبدأ أن المساس بحصة مصر من مياه النيل هو مساس بحياة المصريين، وأيضاً أن أثيوبيا راوغت في التفاوض لحين ملئ السد ولفرض سيادتها علي مصر والسودان، علي الترتيبات الأولي للأطر التفسيرية التي استخدمتها القنوات عينة الدراسة في معالجتها لأزمة سد النهضة.

وبذلك تتفق هذه النتيجة مع المقولات الرئيسية لنظرية الأطر الخبرية والتي تفترض أن وسائل الإعلام في معالجتها للأزمات تستخدم استراتيجيات الانتقاء والبروز والتأكيد وتوظيف معلومات بعينها دون أخري، لتوصيل رؤيتها للأزمة المطروحة للجمهور وإقناعه بها ومن ثم تشكيل اتجاهاته نحوها.

توصيات الدراسة:

في إطار ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج وفي ضوء إطلاع الباحث علي بعض الدراسات السابقة المعنية بموضوع دراسته الحالية يقترح الباحث مجموعة من التوصيات وهي:

١- يمكن تخصيص برنامج تليفزيوني في كل قناة فضائية يخصص لمعالجة الشئون الأفريقية وتطوراتها بحيث يتناول قضايا دول حوض نهر النيل بالشرح والتحليل وطرح الحلول الممكنة لها ضمن بنود التخطيط البرامجي لهذه القنوات.

٢- أن يكون للقنوات الفضائية الحكومية والخاصة دوراً في حث الدول والحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية الفاعلة في قضايا القارة الإفريقية علي ضرورة التنسيق والعمل المشترك للتوصل لحلول دائمة لهذه القضايا بما يكفل أحقية كل دولة للحفاظ علي حقوقها طبقاً للأعراف والبروتوكولات المبرمة بينهم.

٣- يمكن عقد اجتماعات ومؤتمرات وندوات بصفة دورية علي مستوي تجمع "الأندوجو" (تكتل إقليمي يجمع دول حوض نهر النيل)، لحل مشكلات وقضايا دول حوض نهر النيل سواء كانت قضايا خاصة بالمياه أو الحدود السياسية أو الحروب الأهلية أو التدخلات الخارجية في شئون هذه الدول، وأن تسعي وسائل الإعلام إلي تغطيتها وإعلام جماهير هذه الدول بنتائجها.

٤- أن تحرص وسائل الإعلام المختلفة علي تدريب بعض الإعلاميين العاملين بها ليكونوا متخصصين في الشئون الإفريقية وتبعثهم للدول الأفريقية لتغطية قضاياها بشكل دوري مع إمدادهم بالوسائل التكنولوجية الحديثة التي تمكنهم من القيام بعملهم في هذه الدول بموضوعية وكفاءة ومهنية عالية.

٥- يمكن تخصيص جزء من المواقع الالكترونية لوسائل الإعلام المصرية علي الويب لبيان وجهة النظر المصرية حول أزمة سد النهضة، وغيرها من قضايا دول حوض نهر النيل الشائكة، والسعي لتطوير مجالات التعاون بين هذه الدول في كافة المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والأمنية.

*** ما تثيره الدراسة الحالية من بحوث مستقبلية:**

سعت الدراسة الحالية إلي رصد طبيعة معالجة القنوات الفضائية المصرية الحكومية والخاصة لأزمة سد النهضة ورصد اتجاهات الرأي العام المصري نحوها خلال الإطار الزمني للدراسة الممتد من ١ نوفمبر ٢٠٢٠م وحتي ٣١ يناير ٢٠٢١م، ولكن نظراً لأن قدرات الباحث لا تمكنه من أي يدرس كافة الجوانب المؤثرة

والمتغيرات للظاهرة موضع الدراسة، وفي إطار ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات، وفي ضوء قلة البحوث والدراسات التي تناولت المعالجة الإعلامية لأزمة سد النهضة، فإن هذه الدراسة تقترح بعض الموضوعات التي قد تصلح كبحوث ودراسات مستقبلية ومنها:

١- إمكانية القيام بدراسة لرصد دور وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية في توضيح سياسة مصر المائية تجاه دول حوض نهر النيل وموقف القوي الفاعلة الدولية والمحلية منها دراسة تقييمية.

٢- القيام بإجراء دراسة مقارنة عن معالجة وسائل الإعلام المصرية والأفريقية لموقف مصر من المشاريع المائية لدول حوض نهر النيل، مثل موقف مصر من مشروع خزان جبل الأولياء بين مصر والسودان، كذلك توسعات مشروعات الجزيرة بالسودان، وموقف مصر من سد أوين في أوغندا، ومشروع خزان بحيرة تانا.

٣- يمكن القيام بإجراء دراسة تحليلية مقارنة بين القنوات الإخبارية المصرية والعربية والدولية لرصد أوجه التشابه والاختلاف في معالجتهم لأزمة سد النهضة والتعرف علي مواقفهم وتصوراتهم عنها.

٤- إمكانية إجراء دراسة علي نفس قنوات الدراسة الحالية ولكن من خلال الاعتماد علي نظريات ومداخل ونماذج إعلامية أخري مثل نظريات الخطاب الإعلامي – نظرية الحضور الجماهيري – نظرية الأجندة التوافقية لرصد طبيعة معالجتهم للجهود الأفريقية لتسوية المنازعات سلمياً.

٥- اقتراح إنشاء قناة تليفزيونية فضائية أفريقية مشتركة لدول حوض نهر النيل لتغطية مشكلات وأزمات دول حوض نهر النيل مثل قضايا (الحدود السياسية – الحروب الأهلية – التدخل الأجنبي في شئون القارة الأفريقية – مشكلات الأمن المائي)، وغيرها من قضايا وإجراء دراسة استشرافية لرصد دورها في طرح حلول واقعية بشأنها.

مراجع الدراسة

١- إسراء عباس إبراهيم عباس، سد النهضة الأثيوبي ما بين اتفاقيات مياه النيل والنظام القانوني للأنهار الدولية، دراسة حالة للوضع المصري من حصة مياه النيل في ظل أزمة سد النهضة الأثيوبي، **المركز الديمقراطي العربي**، يناير ٢٠٢١م، ص ص ١-٢.

٢- مصطفى خلاف، **سد النهضة لعبة بنوك المياه في حوض النيل**، القاهرة ط١، دار أوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠، ص ص ٨ – ٩.

٣- توحيدة محمد نصر الدين، تعرض طلاب الجامعات لبرامج التوك شو في الفضائيات المصرية وعلاقته باتجاهاتهم نحو بعض قضايا التنمية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة عين شمس، كلية الدراسات العليا للطفولة، قسم الإعلام وثقافة الطفل، ٢٠١٩، ص١٨١.

٤- حسام عربي عبد العظيم، المخطط الأثيوبي وتداعياته على الأمن القومي المصري؛ سد النهضة نموذجاً، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية**، ٢٠٢٠. ص ص ١ – ٢٤.

٥- هالة السيد الهلالي، الأمن المائي المصري، دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة: سد النهضة نموذجاً، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، العدد الثاني، إبريل ٢٠١٩، ص ص ٦١ – ٩٢.

٦- أعراب أحمد نواره، اشكالية الأمن المائي، دراسة حالة لدول حوض النيل، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة مولود محمدي – أيزي وزو – كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٨.

٧- عباس محمد شرافي، تداعيات سد النهضة الأثيوبي على الأمن المائي المصري، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، **المؤتمر الدولي الخامس عشر لعلوم المحاصيل الطبيعية**، قسم الموارد الطبيعية، مجلد (٢٢)، ٢٠١٨، ص ص ١٣٨ – ١٦٢.

٨- مبارك الأمين حامد، الأمن المائي وأثره الاقتصادي على مصر والسودان، دراسة حالة على سد النهضة الأثيوبي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة النيلين، الخرطوم، ٢٠١٧.

٩- ناصر السر ناصر محمد، سد النهضة ووضعه القانوني وأثره على الأمن القومي في حوض النيل، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، المجلد ٣٣، العدد ٧٠، الرياض، ٢٠١٧، ص ص ١٦٥ – ١٩٢.

١٠- حمدي عبد الرحمن حسن، أزمة سد النهضة تصدى الهيمنة المائية والمأزق المصري السوداني، **مجلة دراسات الشرق أوسطية**، العدد ٤٣، ٢٠٢٠، ص ص ١-٤٣.

١١- محمد الدهشان، التعاون الإقليمي في حوض النيل بين النظرية والواقع، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، المعهد الملكي للشئون الدولية، لندن، ٢٠٢٠.

١٢- إيهاب أسامة وآخرون، أزمة سد النهضة وتداعيتها على مصر سياسياً – اقتصادياً – اجتماعياً – احصائياً وجيولوجياً، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية**، ٢٠١٨م، ص ص ١ – ٢٤.

١٣- أحمد عبد الرحمن، مستقبل النزاع المائي بين دول حوض النيل، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم، ٢٠١٦.

14- Peter. M & Parol Purcz (2019). Assessing the potential impacts of the Grand Ethiopian Renaissance Dam on water Resources and Soil Salinity in the Nile Delta, Egypt, **International journal of Sustainability (MDPS)**, 11, 7050, PP. 1 – 14.

15- Bakenaz A. Zeidan. 2019, Grand Eithiopian Renaissance Dam and Nile Water conflicts **American Concrete Institute (ACI)** PP. 1 – 16

16- Bistrat. W & Handiso, 2018, The challenges and opportunities of the Grand Renaissance Dam for sustainable Energy – water – food. Ecosystem servias in Ethiopia. **M.A.** Department of Earth Sciences, Uppsala University.

17- Ejigu. Natan Aslake (2016), Construction of Grand Ethiopian Renaissance Dam on the Nile: Cause for cooperation or conflict among Egypt, Ethiopia and Sudan, University of Tempere. School of social sciences and Humanities, **M.A.**

18- Jennifer G. Veilleux (2015), Water conflict case study – Ethiopia's Grand Renaissance Dam: Turning from conflict to cooperation, **Journal of Module in Earth Systems and Environmental Sciences**, Vol.4, No.5, Oct, PP. 121 – 135.

19- Fahmy S. Abdelhaleem Esam Y. Hela (2015). Impacts of Grand Ethiopian Renaissance Dam on Different water usage in upper Egypt. **British Journal of Applied Science & Technology**. Vol. 8. No 5. PP. 461 – 483.

20- Tadesse Kassa. W (2014), The Grand Ethiopian Renaissance Dam and Ethiopia's Succession in Hydro. Legal Prominence, A Script in legal history of Diplomatic confront. **Mizan Law Review**, vol.9, No2. PP: 271 – 287.

21- Jack Di Nanzip; 2013. Conflict on the Nile, The future of transboondary water disputes over the world's longest river, strategic Analysis paper, **Journal of International Future Directions**, Australia, Vol.4, No.6 Nov, P.P: 262 – 275.

22- Elsayed M. Ramadan and Abdelazim M. Negm (2013), Environmental Impacts of Great Ethiopian Renaissance Dam on the Egyptian water Resources management and security. The 23rd. **International Conference on Environmental Protection** is a must 11-13 May, Alexandria.

٢٣- ميرال مصطفى عبد الفتاح، أطر معالجة العلاقات المصرية الإفريقية في مواقع القنوات الإخبارية التليفزيونية المصرية، **مجلة البحوث الإعلامية**، العدد ٥٥، جـــ١، أكتوبر، ٢٠٢٠، ص ص ١٨١

– ٢٤٨.

٢٤- أشرف مصطفى، معالجة الفضائيات المصرية لأزمة مياه النيل وعلاقاتها باتجاهات المراهقين نحو علاقات مصر بأفريقيا، **مجلة دراسات الطفولة**، جامعة عين شمس، كلية الدراسات العليا للطفولة، المجلد ٢١ – العدد ٧٩، ٢٠١٨، ص ص ١٥ – ٥١.

٢٥- راجية إبراهيم عوض، أطر معالجة مواقع الفضائيات الاخبارية العربية والناطقة بالعربية لقضايا الأمن القومي العربي ودورها في تشكيل اتجاهات الشباب نحوها، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، ٢٠١٨.

٢٦- ريهام رأفت، اتجاهات مشاهدي القنوات الفضائية المصرية نحو العلاقات المصرية الإفريقية، **مجلة البحث العلمي في الآداب**، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، العدد التاسع عشر، جـ٨، ٢٠١٨، ص ص ١- ٣٤.

٢٧- نجوى إبراهيم، المعالجة الإعلامية لأزمة مياه النيل بالقنوات الفضائية المصرية وعلاقاتها باتجاهات المراهقين نحو العلاقات المصرية الإفريقية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة عين شمس، كلية الدراسات العليا للطفولة، قسم الإعلام، ٢٠١٨.

٢٨- دينا يحيى، معالجة مواقع القنوات الاخبارية لأزمة سد النهضة، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد ٦١، أكتوبر – ديسمبر، ٢٠١٧، ص ص ٤٧ – ١٤٠.

٢٩- شرين إبراهيم منصور، معالجة القنوات الاخبارية التليفزيونية الدولية لقضايا الأمن القومي المصري، دراسة وصفية على ملف مياه النيل، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم الاجتماع، شعبة الإعلام والاتصال، ٢٠١٦.

٣٠- عماد جابر، تأثير الأيديولوجية السياسية للدولة على بناء الأطر الاخبارية أثناء الحروب، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد ٥٣ – أكتوبر- ديسمبر ٢٠١٥، ص ص ٢٠٣ – ٢٩٩.

٣١- صبري خالد عبد الهادي، دور القنوات الفضائية المصرية في تشكيل اتجاهات الرأي العام نحو القضايا السياسية، دراسة تحليلية وميدانية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم الإعلام، ٢٠١٦.

٣٢- ولاء الجوهري، التغطية الإخبارية للقضايا الإفريقية المعاصرة في قناتي النيل، الجزيرة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، ٢٠١٥.

٣٣- عبد الناصر عبد العاطي، العلاقات المصرية الإفريقية كما تعكسها الخدمات الإخبارية بالفضائيات العربية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، القاهرة، معهد الدراسات والبحوث العربية – قسم الدراسات الإعلامية، ٢٠١٣.

٣٤- محمد فرغلي، التناول الإخباري للقضايا الإفريقية في القنوات الفضائية العربية، دراسة مقارنة بين قناتي النيل للأخبار والجزيرة، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، ٢٠١٣.

٣٥- جوزيف أنطون، معالجة التليفزيون المصري لقضية مياه النيل، **رسالة ماجستير غير منشورة**،

جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، ٢٠١٣.

٣٦- محمد عثمان حسن، أحمد محمد رفاعي، معالجة الكاريكاتير لقضية سد النهضة في الصحف المصرية دراسة تحليلية، **مجلة البحوث الإعلامية**، كلية الإعلام جامعة الأزهر، العدد ٥٥ – جـــ٢- أكتوبر ٢٠٢٠، ص ص ١١٨١ – ١٢١٦.

٣٧- وائل محمد العشري، أطر تقديم قضية سد النهضة في الصحافة المصرية والسودانية والأثيوبية خلال عام ٢٠١٨، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، العدد ٦٧، ٢٠١٩، ص ص ١٨٩ – ٢٧٣.

٣٨- نرمين نصر، أطر تقديم العلاقات المصرية الإفريقية في الصحافة المصرية بعد ثورة ٣٠ يونيو واتجاهات الجمهور نحوها، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم الإعلام، ٢٠١٧.

٣٩- عماد جابر، أطر معالجة الخطاب الصحفي المصري لأزمات القارة الإفريقية، دراسة تحليلية مقارنة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠١٥.

٤٠- مهيرة عماد، أطر معالجة الخطاب الصحفي المصري لأزمات القارة الإفريقية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠١٥.

٤١- عادل صالح محمد، معالجة الصحف المصرية لأزمة مفاوضات المياه في حوض النيل في ضوء نظرية الأطر الخبرية، القاهرة، **معهد البحوث والدراسات الإفريقية**، ٢٠١٢، ص ص ١ – ٥٢.

٤٢- منى عنتر محمد، دور التليفزيون الوطني في تنمية الوعي المائي عند الجمهور المصري، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، ٢٠١٢.

٤٣- دعاء خالد محمد داود، أطر معالجة الصحف الالكترونية المصرية والسودانية والأثيوبية لأزمة سد النهضة دراسة تحليلية مقارنة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم الإعلام، ٢٠١٩.

٤٤- عبد الهادي النجار، دور المواقع الصحفية المصرية في معالجة قضية سد النهضة الأثيوبي وانعكاسها على تشكيل اتجاهات القراء نحوها، دراسة تطبيقية، **مجلة كلية الآداب جامعة المنصورة**، العدد ٣٠ يناير ٢٠١٧.

٤٥- سامح محمد عبد البديع السيد، معالجة الفضائيات المصرية لقضايا الأمن القومي ودورها في تشكيل معارف الجمهور واتجاهاته نحوها، دراسة تطبيقية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم العلوم، ٢٠١٩.

٤٦- دينا وحيد، أطر معالجة الأزمات السياسية العربية في القنوات الفضائية الاخبارية والناطقة بالعربية واتجاهات الجمهور نحوها، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتليفزيون، ٢٠١٦.

٤٧- محمد الفقيه، دور الفضائيات الإخبارية في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور اليمنى نحو

القضايا والأزمات العربية، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقله، **مجلة كلية العلوم السياسية**، العدد ١٥، ٢٠١٦، ص ص ٢١٤ – ٢٤٦.

٤٨- أسماء رشوان محمد، أطر تناول العلاقات المصرية الأثيوبية في الإعلام المصري، دراسة تطبيقية للمضمون والقائم بالاتصال، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الإعلام، ٢٠١٩.

٤٩- أسامة الرشيدي، الإعلام المصري وصناعة الأزمات: سد النهضة نموذجاً، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٧، ص ص ١ – ٢٦.

٥٠- عزة حسني توفيق، أطر تقديم الأزمات السياسية والاجتماعية وصورة القوى الفاعلة المتضمنة بها في تغطية الصحف المصرية خلال الفترة من ٢٠١٢ – ٢٠١٣، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ٢٠١٧.

51- Dennis Lichtenstin, "2019", Framing the Ukraine Crisis: A comparison between talk show debates in Russian and German T.V: **The International Communication Gazette**, Vol.81, No.1, PP. 66 – 88.

52- Nathaniel Ming, "2019". "Conflict and responsibility: content analysis of American news media organization, framing of Noth Korea, **Media War and Conflict**, Vol. 12, No. 3, PP. 1 – 20.

53- Ronald Osei & K. Andrews A. (2017), Assessing the role of the mass media to the conflict resolution in Tuabodm, **Journal of New Media & Mass Communication**, Vol. 63, N. 9, PP. 70- 86.

54- Noha El Tawil (2018), Framing of terrorism and Ethiopian Dam on Online Egyptian publications and social media. **M.A.** Department of journalism and massd communication the American university in Cairo.

55- Miri Moon, (2018), The role of the international news in handling of the korean Peninsola, **Global Media and Communication**, Vol.14, No. 3, PP. 265 – 281.

56- Nataliya Roman, (2017), Information Wars: Estern Ukraine military conflict coverage in Russian, Ukrainian and US Newscasts, **The International Communication Gazette**, Vol. 79, No. 4, PP. 357 – 378.

57- John Kerras. E. (2016), Handling of African issues in African mass media, journal of mass communication Quarterly, Vol. 26, No. 9, PP. 119 – 132.

58- Killy. M. & et al, "2016", Treatment of American and British press for the Ethiopian Dam conflict, the effects of political factors of framing the conflict, **The International Communication Gazette**, Vol. 28, No. 9, PP. 73 – 93.

59- Anteneh Mekuria Tesfaye, (2014), The coverage of Ethiopiain Crisis on BBC and CNN news websites online, **Journal of African Affairs**, Vol. 3,

Issue 2 Feb, PP. 1535 – 1548.

60- Muller. K. Temera, 2015, Handling of online web sites of Al jazera and BBC online web sites for African issues, An analytical study in shap and content, **Journal of Global Media and Communication**, Vol. 12, No5, PP 156 – 169.

61- Yeshiwas Degu Belay, (2014), Mass media in Nile politics: The reporter coverage of the Grand Ethiopian Renaissance Dam, **Journal of Mass Communication of Journalism** 2014, Vol. 2, N. 1 June, PP. 181 – 203.

٦٢- ميرال مصطفى، ٢٠٢٠، **مرجع سابق**، ص ص: ١٨٥ – ١٨٦.

٦٣- أسماء رشوان، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص ١٢.

64- Nathanied, 2019, **OP – Cit**, P.7.

65- Ronald Osei, 2019, **OP – Cit**, PP. 4 – 5.

66- Miri Moon, 2018, **OP – Cit**, P.6.

٦٧- أسماء رشوان، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص١٣.

68- Dennis. Lichten, 2019, **OP – Cit**, P.73.

69- Ming. K, 2019, **OP – Cit**, P.7.

٧٠- راجية إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص١٩.

٧١- راجية إبراهيم، **المرجع السابق نفسه**، ٢٠١٨، ص ص: ٢٠ – ٢١.

72- Killy. M. et al, 2017, **OP – Cit**, P.78.

٧٣- أشرف مصطفى، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص. ص: ٢٧.

٧٤- ريهام رأفت، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص. ص: ١٠ – ١٣.

٧٥- عبد الهادي النجار، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص. ٥٦.

٧٦- نجوى إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص. ص: ٦ – ٧.

77- Miri Moon, 2015, **OP – Cit**, P. 269.

78- Nataliya Roman, 2017, **OP – Cit**, P. 363.

٧٩- دينا يحيى، ٢٠١٧، **مرجع سابق**، ص ص: ٤٩ – ٥١.

٨٠- دعاء خالد، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص. ٢٣.

٨١- عبد الهادي النجار، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص ص: ٤ – ٥.

٨٢- صبري خالد، ٢٠١٥، **مرجع سابق**، ص. ١٨.

٨٣- محمد عثمان، ٢٠٢٠، **مرجع سابق**، ص. ١٩.

٨٤- أعراب أحمد، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص ص: ١٠ – ١١.

٨٥- عباس شراقي، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص. ١٤٣.

٨٦- محمد الدهشان، ٢٠١٦، **مرجع سابق**، ص. ١٣.

87- Peter. M & Parol, 2019, **OP – Cit**, P.5

88- Bisrat. W & Handiso, 2019, **OP – Cit**, P.P: 6 – 7.

89- Fjigu. Natan, 2016, **OP – Cit**, P. 8.

٩٠- ميرال مصطفى، ٢٠٢٠، **مرجع سابق**، ص. ٢٠٠

٩١- أشرف مصطفى، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص ٢٦.
٩٢- ريهام رأفت، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص.٢٢.
٩٣- عبد الهادي النجار، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص. ٦.
٩٤- عزة حسن، ٢٠١٧، **مرجع سابق**، ص. ١٩.

95- Dennis, 2019, **OP – Cit**, P.75
96- Ming. K, 2019, **OP – Cit**, P.7
97- Ronald Osei, 2019, **OP – Cit**, P.6
98- Moon, 2018, **OP – Cit**, P.261

٩٩- ميرال مصطفى، ٢٠٢٠، **مرجع سابق**، ص ٢٠٠
١٠٠- محمد عثمان، ٢٠٢٠، **مرجع سابق**، ص ١١٩٣
١٠١- أسماء رشوان، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص ٢٤ – ٢٥
١٠٢- وائل محمد، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص ٢٠٩ - ٢١٠
١٠٣- راجية إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص ٢٩
١٠٤- أسماء رشوان، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص ٢٦
١٠٥- عبد الهادي النجار، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص ٦
١٠٦- نرمين نصر، ٢٠١٧، **مرجع سابق**، ص ٢١
١٠٧- شرين إبراهيم، ٢٠١٦، **مرجع سابق**، ص ١٩

108- Ming. K. 2019, **OP – Cit**, P. 7 – 8.
109- Dennis. Lichten, 2018, **OP – Cit**, P. 76
110- Mini Moon, 2018, **OP – Cit**, P.262.
111- Roman. N, 2017, OP – **Cit, P**. 395.

١١٢- دعاء خالد، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص ٢٤.
١١٣- وائل محمد، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص ٢٠٨.
١١٤- عبد الهادي النجار، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص ٧.
١١٥- دينا مرزوق، ٢٠١٧، **مرجع سابق**، ص ١٣٤.
١١٦- ميرال مصطفى، ٢٠٢٠، **مرجع سابق**، ص ٢٠١.
١١٧- أسماء رشوان، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص ٢٧.
١١٨- أشراف مصطفى، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص ٢٦ – ٢٧.
١١٩- راجية إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص ٣١.
١٢٠- ريهام رأفت، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص ٢٣.

121- Dennis. Uchten, (2019), **OP – Cit**, P. 77.
122- Ming. K, (2019), **OP – Cit**, P. 8 – 9.
123- Mini Moon, (2018), **OP – Cit**, P.263.
124- Roman. N, (2017), **OP – Cit**, P.360.

١٢٥- راجية إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص ٢٨٣.
١٢٦- نجوى إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص ٢٣٧.
١٢٧- نرمين نصر، ٢٠١٧، **مرجع سابق**، ص ٢٥٩.

١٢٨- وائل العشري، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص ٢٣٥.

129- Noha El Tawel, 2018, **OP – Cit**, P. 109.

١٣٠- سامح محمد، ٢٠١٦، **مرجع سابق**، ص ١٨٣.

131- Yashiwas. Degu., 2014, **OP – Cit**, P. 189.

132- Ronald Osei, 2019, **OP – Cit**, P. 84.

١٣٣- راجية إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص ٢٨٥.

134- Noha El Tawel, 2018, **OP – Cit**, P. 110.

135- Killy. Masetal., 2016, **OP – Cit**, P. 86.

١٣٦- دعاء خالد، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص ٣٧٦.

١٣٧- نجوى إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص ٢٤١.

138- Noha El-Tawel, 2018, **OP – Cit,** P. 112.

١٣٩- سامح محمد، ٢٠١٦، **مرجع سابق**، ص ١٨٦.

140- Yeshiwas. Degu, 2015, **OP – Cit**, P. 191.

141- Muller. K. Temera, 2016, **OP – Cit**, P. 164.

١٤٢- هالة السيد، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص ٨٤.

١٤٣- إيهاب أسامة، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص ١٩ – ٢٠.

144- Bisrat. W. 2018, **OP – Cit**, P. 53.

145- Ejigu. Natan, 2016, **OP – Cit**, P. 56.

١٤٦- وائل محمد، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص ٢٣٨.

١٤٧- عبد الهادي النجار، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص ١٣

148- Noha El Tawel, 2018, **OP – Cit**, P. 116

١٤٩- دينا يحيى، ٢٠١٧، **مرجع سابق**، ص.

150- Yeshiwas Degu, 2015, **OP – Cit**, P. 192.

١٥١- دعاء خالد، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص ٣٧٨

١٥٢- وائل محمد، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص ٢٤٣

١٥٣- أسماء رشوان، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص ٢٢٤

154- Killy. M & et al, 2013, **OP – Cit**, P. 86.

١٥٥- دعاء خالد، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص ٣٨١.

156- Roland Osei, 2019, **OP – Cit**, P. 82.

١٥٧- عبد الهادي النجار، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص. ١٤.

١٥٨- أسامة الرشيدي، ٢٠١٧، **مرجع سابق**، ص. ٢٢.

١٥٩- دينا يحيى، ٢٠١٧، **مرجع سابق**، ص ص ١٣٤ – ١٣٥.

١٦٠- راجية إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص. ٢٨٦.

١٦١- نجوى إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص. ٢٤٣.

١٦٢- دعاء خالد، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص. ٣٨٢.

١٦٣- نرمين نصر، ٢٠١٧، **مرجع سابق**، ص. ٢٦٠.

١٦٤- راجية إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص.
١٦٥- عبد الهادي النجار، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص.
١٦٦- نجوى إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص.
١٦٧- نرمين نصر، ٢٠١٧، **مرجع سابق**، ص.
١٦٨- دعاء خالد، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص.
١٦٩- حسام عربي، ٢٠٢٠، **مرجع سابق**، ص.
١٧٠- حمدي عبد الرحمن، ٢٠٢٠، **مرجع سابق**، ص.
١٧١- هالة السيد، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص.

172- Bakenaz, 2019, **OP – Cit**, P.

173- Jennifer, 2015, **OP – Cit**, P.

174- Tadesse, 2014, **OP – Cit**, P.

١٧٥- راجية إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص.
١٧٦- سامح محمد، ٢٠١٦، **مرجع سابق**، ص.
١٧٧- شرين إبراهيم، ٢٠١٦، **مرجع سابق**، ص.
١٧٨- خالد صلاح الدين علي، **نظريات الاتصال السياسي**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، الدراسات العليا، دبلوم الاتصال السياسي، ٢٠١٨، ص ص ١٦ – ١٧.
١٧٩- عدلي سيد رضا، خالد صلاح الدين، التحليل النقدي لبحوث الأطر الإعلامية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، المؤتمر الدولي السابع عشر، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، **بحوث الإعلام في مصر في نصف قرن: الواقع واتجاهات المستقبل** في الفترة من ٢٠١٩ ديسمبر ٢٠١١، ص٨١.

180- Robert Etman, (2019), Framing conflicts in digital and traditional media environments, "Media War and Conflict", Vol.11, No.4, P.P. 476 – 488.

١٨١- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط ١٢، ٢٠١٦، ص ٣٤٨.

182- James. N. Dr jckman, (2001), The limits of framing effects: who can frame? **The Journal of Politics**, Vol. 63, No. 4, P. 1042.

١٨٣- خالد صلاح الدين علي، الإعلام واللغة الإخبارية في إطار نظرية الأطر الخبرية، **مجلة البحوث الإعلامية**، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، العدد ٥٥، جـ ١، ٢٠٢٠، ص ٩.

184- Ola Ogungemi, (2018), Shaping the perception of African conflicts through framing: **Media War and Conflict**, Vol. 11, No. 4, PP 421 – 433.

185- Carlos Perez, (2017), News framing and media legitimacy: **Communication and Society**, Vol. 30, No. 3, PP 169 – 172.

١٨٦- حسن عماد مكاوي، ليلى حسين، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، مرجع سابق، ص٣٤٩.

187- Julie Sevenans, (2016), "The modevating role of conflict framing journalism and **Mass Communication Quarterly**", Vol. 93, No.1, PP. 197 – 199.

188- Pan. K, Geraid M. Kosichi, (2003), "Framing Analysis An Approach to news discoavse" **Political Communication**, Vol. 12, No. 3, PP 55 – 57.

١٨٩- خالد صلاح الدين، **نظريات الاتصال السياسي**، مرجع سابق، ص ص ١٧ – ٢٠.

١٩٠- إبراهيم مصطفى عبد الوهاب، المعالجة الاخبارية لقضية الصراع العربي – الإسرائيلي – دراسة تطبيقية على قنوات النيل الدولية والـ BBC والقناة الثانية الاسرائيلية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة، ٢٠٠٦، ص٢١٢.

١٩١- هبة أمين شاهين، الأطر الاخبارية لقضايا الشرق الأوسط في شبكة CNN الاخبارية الأمريكية، دراسة تحليلية لبرنامج In side the middle East، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد ٢٧، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، يونيه – سبتمبر، ٢٠٠٧، ص١٩٤.

١٩٢- جمال عبد العظيم، أثر الايدلوجيا السياسية للدولة في بناء الأطر الاخبارية دراسة مقارنة لموقعي BBC وقناة العلم الإيرانية، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، المجلد الثامن، العدد الثالث، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، يوليو، سبتمبر ٢٠٠٧، ص١١٥.

١٩٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، **التعداد العام للسكان والمنشآت**، القاهرة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧، ص ص ٧٩ – ٨٠.

١٩٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، **التقرير الإحصائي السنوي للسكان والمنشآت**، القاهرة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠، ص ص ٢٨-٣٠.

١٩٥- (**)أسماء السادة المحكمون مرتبة هجائياً:

١) **أ.د/ خالد صلاح الدين حسين** أستاذ الإذاعة والتليفزيون، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

٢) **أ.د/ دينا يحيى** أستاذ الإعلام بكلية الآداب قسم علوم الاتصال والإعلام، جامعة عين شمس.

٣) **أ.د/ سلوى سليمان** أستاذ الإعلام بكلية الآداب قسم علوم الاتصال والإعلام، جامعة عين شمس.

٤) **أ.د/ محمد علي غريب** أستاذ الإذاعة والتليفزيون بقسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

٥) **أ.د/ محمد معوض** أستاذ الإعلام بقسم الإعلام كلية الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس.

٦) **أ.د.م/ محمد عمارة** أستاذ الإعلام المساعد بكلية الإعلام الرقمي، قنا، جامعة جنوب الوادي.

١٩٦- (***)أسماء السادة مساعدي الباحث في إجراء اختبار الثبات:

- **د. إيمان ناجي**، مدرس الإذاعة والتليفزيون بقسم الإعلام – كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

- **د./ محمود عبد اللطيف** ، مدرس الإذاعة والتليفزيون بقسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

١٩٧- صبري خالد، ٢٠١٥، **مرجع سابق**، ص. ٢٤٧

١٩٨- ريهام رأفت، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص. ٢٦

١٩٩- نجوى إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص. ٣٤٤

٢٠٠- ريهام رأفت، **مرجع سابق** ، ص ص. ٢٦ - ٢٧

٢٠١- نجوى إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص. ٣٥١

٢٠٢- نجوى إبراهيم، **المرجع السابق نفسه**، ص. ٣٥٩

٢٠٣- جوزيف أنطون، ٢٠١٣، **مرجع سابق**، ص. ٢١٤

٢٠٤- صبري خالد، ٢٠١٥، **مرجع سابق**، ص. ٢٥٧

٢٠٥- راجية إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص. ٢٨٩

٢٠٦- صبري خالد، ٢٠١٥، **مرجع سابق**، ص. ٢٥٩

٢٠٧- جوزيف أنطون، ٢٠١٣، **مرجع سابق**، ص. ٢٠١٥

٢٠٨- ميرال مصطفى، ٢٠٢٠، **مرجع سابق**، ص. ٢٣٩

٢٠٩- أسماء رشوان، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص. ٣٧٨

٢١٠- دعاء خالد، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص. ٣٥٢

٢١١- راجية إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص. ٢٩٠

٢١٢- نجوى إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص. ٣٦١

٢١٣- نرمين نصر، ٢٠١٧، **مرجع سابق**، ص. ٢٤٩
٢١٤- أشرف مصطفى، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص. ٤٧
٢١٥- راجية إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص. ٢٩١
٢١٦- ريهام رأفت، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص. ٢٨
٢١٧- عبد الهادي النجار، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص ص. ١٥ - ١٦
٢١٨- نجوى إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص. ٣٦٨
٢١٩- نرمين نصر، ٢٠١٧، **مرجع سابق**، ص. ٢٥٩
220- Noha El-Tawel, 2018, **OP-Cit,** P. 117.
٢٢١- أسامة الرشيدي، ٢٠١٧، **مرجع سابق**، ص. ٢٤
٢٢٢- أسامة الرشيدي، ٢٠١٧، **المرجع السابق نفسه**، ص. ٢٥
223- Ming, 2020, **OP – Cit**, PP. 9 – 10.
224- Dennis, 2019, **OP – Cit**, P. 78.
225- Roman, 2019, **OP – Cit**, P.361.
٢٢٦- أسماء رشوان، ٢٠١٩، **مرجع سابق**، ص ٣٧٩.
٢٢٧- نجوى إبراهيم، ٢٠١٨، **مرجع سابق**، ص ٣٧١
228- Moon, 2018, **OP – Cit**, P.264.
229- Killy, 2016, **OP – Cit**, P.79.
230- Yeshiwas, 2015, **OP – Cit**, P.193.
231- Muller, 2015, **OP – Cit**, P.166.
٢٣٢- دينا يحيى، ٢٠١٧، **مرجع سابق**، ص ١٣٨.